CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SVN/2
26 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

# اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

## النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

## التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الأطراف

## سلوفينيا*

* هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح.

# المحتويات

الصفحة

مقدمة ..... ٥
الجزء الأول - معلومات عامة ..... ٦
(أ) الإطار الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والقانوني العام والفعلي الذي تعمل سلوفينيا من خلاله على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما هي محددة في الاتفاقية ..... ٦
١ - السكان ..... ٦
٢ - الحالة الاقتصادية ..... ٨
٣ - النظامان السياسي والإداري ..... ٩
(ب) التدابير القانونية وغيرها التي اعتمدت لتنفيذ الاتفاقية (أو انعدام تلك التدابير)، فضلا عن أية آثار يتركها التصديق على الاتفاقية على الإطار الاجتماعي والاقتصادي، والسياسي، والقانوني العام والفعلي في سلوفينيا منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ في سلوفينيا ..... ١٢
آثار التصديق على الاتفاقية ..... ١٢
(ج) المؤسسات أو السلطات التي تكون مهمتها كفالة الامتثال العملي لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل وإتاحة الحلول للنساء اللاتي يعانين من التمييز ..... ١٣
١ - أمين المظالم ..... ١٣
٢ - الآليات الوطنية للتكافؤ بين المرأة والرجل ..... ١٤
(د) الوسائل المستخدمة لتعزيز وضمان التطور والتقدم الكاملين للمرأة من أجل كفالة ممارستها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتمتعها بها في جميع المجالات على أساس المساواة مع الرجل ..... ١٥
١ - الارتقاء بوعي الجمهور فيما يتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل ..... ١٥
٢ - التشاور بشأن تطوير السياسات ..... ١٦
٣ - الحملات ..... ١٧
٤ - المنظمات غير الحكومية ..... ١٩
(هـ) إمكان تطبيق أحكام الاتفاقية أمام المحاكم، أو غيرها من الجهات القضائية أو السلطات الإدارية، وإنفاذها إنفاذا مباشرا بواسطتها ..... ٢٠
الجزء الثاني - إنفاذ أحكام فرادى مواد الاتفاقية ..... ٢١
المادة ١ - التمييز ضد المرأة ..... ٢١
المادتان ٢ و ٣ - تدابير كفالة المساواة بين المرأة والرجل ..... ٢١
١ - الأحكام التشريعية والدستورية ..... ٢١
٢ - انتهاك مبدأ المساواة ..... ٢١
٣ - المواءمة بين التشريع والأعمال القانونية للاتحاد الأوروبي ..... ٢٢

# المحتويات

الصفحة

٤ - قانون تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين المرأة والرجل ..... ٢٢
٥ - حماية المرأة من أي عمل تمييزي ..... ٢٢
٦ - تدابير كفالة التطور والتحسن الكاملين لوضع المرأة ..... ٢٢
المادة ٤ - تعزيز المساواة من خلال التدابير الخاصة المؤقتة ..... ٢٤
المادة ٥ - القضاء على التحيز والقوالب النمطية ..... ٢٤
١ - الحياة الأسرية ..... ٢٤
٢ - الإعلان عن العمل، واجراءات توظيف عاملين جدد ..... ٢٩
٣ - دور وسائط الاعلام ..... ٢٩
٤ - العنف المرتكب ضد المرأة والعنف في الأسرة ..... ٣٢
٥ - التعليم من أجل المساواة ..... ٣٩
المادة ٦ - التجارة بالنساء واستغلال بغاء النساء ..... ٤٠
المادة ٧ - المرأة في الحياة السياسية والعامة ..... ٤٢
١ - الحق الدستوري والقانوني في التصويت وفي الترشيح للانتخابات ... ٤٢
٢ - المرأة في الأحزاب السياسية ..... ٤٣
٣ - المرأة في الهيئات الوطنية، والسلطة المحلية، والقضاء ..... ٤٥
٤ - المرأة في الاقتصاد والثقافة ..... ٥٠
المادة ٨ - النساء بوصفهن ممثلات عن الحكومة لدى المنظمات الدولية، والنساء في الدبلوماسية ..... ٥١
المادة ٩ - الجنسية ..... ٥٢
المادة ١٠ - التعليم ..... ٥٢
١ - السمات الأساسية للنظام الجديد للتعليم ..... ٥٢
٢ - أنشطة التعليم ..... ٥٤
٣ - القضاء على القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس في نظام التعليم ..... ٦٩
٤ - سياسة المنح ..... ٧٠
٥ - معرفة القراءة والكتابة والتعلم مدى الحياة ..... ٧١
٦ - التربية البدنية والرياضة ..... ٧٣
٧ - التعليم تحقيقا لحياة أسرية ومعيشة تسودهما الصحة ..... ٧٦
المادة ١١ - العمالة ..... ٧٦
١ - النساء في سوق العمل ..... ٧٦
٢ - كفالة تكافؤ الفرص للمرأة والرجل في مجال العمالة ..... ٨٩

# المحتويات

الصفحة

٣ - الحق في الضمان الاجتماعي، وبخاصة عند التقاعد، وفي حالات البطالة، والمرض والعجز، والشيخوخة، وغيرها من أنماط عدم القدرة على العمل، والحق في الإجازة المدفوعة الأجر ..... ٨٩
المادة ١٢ - صحة المرأة ..... ٩٣
١ - الرعاية الصحية في جمهورية سلوفينيا ..... ٩٣
٢ - الحالة الصحية للسكان ..... ٩٩
٣ - رعاية صحة المرأة ..... ١٠٢
٤ - الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، ومرض الإيدز، وفيروس نقص المناعة البشرية ..... ١١٣
٥ - برامج توعية الجمهور والمرأة ..... ١١٤
المادة ١٣ - المجالات الأخرى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ..... ١١٥
١ - دخول الأسرة ..... ١١٥
٢ - القروض المصرفية، والرهون، والائتمانات المالية الأخرى ..... ١١٩
٣ - الترفيه، والرياضة، والجوانب الأخرى للحياة الثقافية ..... ١١٩
المادة ١٤ - المرأة الريفية ..... ١٢٠
١ - سكان الريف ..... ١٢٠
٢ - تقسيم العمل وصنع القرار في الاقتصاد الزراعي ..... ١٢١
٣ - الظروف المعيشية في الريف ..... ١٢١
٤ - الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية للمرأة الريفية ..... ١٢٢
٥ - المشاركة في الحياة العامة ..... ١٢٢
المادة ١٥ - المساواة أمام القانون ..... ١٢٣
المادة ١٦ - الزواج والعلاقات الأسرية ..... ١٢٣
إعلام الجمهور بالاتفاقية ..... ١٢٤

# مقدمة

في عام ١٩٩٢، أصبحت جمهورية سلوفينيا طرفا من الأطراف الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بوصفها خلفا قانونيا يصدق على الاتفاقية بدلا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وأرسل في عام ١٩٩٣ التقرير الأولي عن تنفيذ أحكام الاتفاقية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التميز ضد المرأة. وناقشت اللجنة التقرير في دورتها السادسة عشرة (١٣-٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

وهذا هو التقرير الثاني عن تنفيذ أحكام الاتفاقية الذي تقدمه جمهورية سلوفينيا - بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية - لكي تناقشه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وجمهورية سلوفينيا - في إعدادها لهذا التقرير - أخذت في حسبانها بالتقرير الأولي عن التدابير المعتمدة للقضاء على التمييز ضد المرأة في جمهورية سلوفينيا، وتقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن النظر في التقرير الأولي، والخطوط الإرشادية العامة المتعلقة بشكل ومحتويات التقارير التي تقدمها الدول الأطراف، والخطوط الإرشادية لإعداد التقارير الثانية وما تليها، بما فيها التقارير التي اعتمدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها السادسة عشرة في عام ١٩٩٧. وفصل من فصول أحد المطبوعات، وهو "تقارير حقوق الإنسان بموجب ستة صكوك دولية رئيسية لحقوق الإنسان"، الذي أعدته زاغوركا إليك وإيفانكا كورتي بغرض تقديم التقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كان مرشدا مفيدا في إعداد التقييم التحليلي لمركز المرأة في جمهورية سلوفينيا.

ويتضمن هذا التقرير المعلومات والبيانات الإحصائية المتاحة التي لم ترد في التقرير الأولي، ويجري الاهتمام فيه بالتغييرات التي حدثت في الفترة من إصدار التقرير الأولي إلى إعداد هذا التقرير.

# الجزء الأول - معلومات عامة

## (أ) الإطار الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والقانوني العام والفعلي الذي تعمل سلوفينيا من خلاله على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما هي محددة في الاتفاقية

### ١ - السكان

#### ١-١ معلومات عامة

كان عدد سكان سلوفينيا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، ٩٨٩ ٩٨٦ ١ نسمة، منهم ٦٣٤ ٩٦٨ (٤٨,٦ في المائة) من الرجال و ٣٥٥ ٠١٨ ١ (٥١,٤ في المائة) من النساء. ولهذا، فإن سكان سلوفينيا يتألفون من عدد من النساء أكبر من عدد الرجال. وتشير إسقاطات التغيرات في السكان الدائمين في سلوفينيا في فترات السنوات الخمس من ١٩٩٥ إلى ٢٠٢٠ إلى أن عدد النساء سيكون أكبر أيضا من عدد الرجال في الألفية القادمة. ومن المتوقع أن يصل عدد النساء إلى أقصاه في عام ٢٠٠٠، حين ينتظر أن يصل إلى ٣٣٥ ٠٣٤ ١ متجاوزا عدد الرجال بـ ١٥٧ ٥٧ نسمة.

وكما كان الحال في الفترة التي غطاها تقرير سلوفينيا الأول، تؤكد بيانات مجموعات أعمار السكان استمرار العملية المكثفة لشيخوخة السكان. فكان متوسط عمر السكان ٣٧,٦ في نهاية عام ١٩٩٦، وهذا يزيد بمقدار ٠,٣ سنة عنه في عام ١٩٩٥. والسبب الأول والرئيسي في الانخفاض المتزايد في عدد صغار السن هو انخفاض معدل المواليد. وزادت بعض الشيء نسبة السكان ممن في سن العمل (١٥-٦٤)، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى العدد المرتفع للمواطنين الأجانب، حيث يتراوح سن ٧١,٦ في المائة منهم بين ٢٠ و ٤٩ عاما.

#### ١-٢ السكان في الريف والحضر

وفقا لإحصاء عام ١٩٩١، يعيش ٩٣٧ ٩٧٢ من السكان في المناطق الريفية، وهذا يشكل ٤٩,٥ في المائة من إجمالي عدد السكان. وأكثر من نصفهم من النساء.

#### ١-٣ المجموعات العرقية

وفقا للمبادئ المترسخة في دستور سلوفينيا بشأن مساواة المجموعات العرقية وحق الأفراد في التعبير بحرية عن نزعتهم العرقية، ووفقا للبيانات القائمة على الإعلانات الشخصية للأفراد، يعيش في سلوفينيا إيطاليون، وهنغاريون، ورومانيون، وألبانيون، ومواطنو الجبل الأسود، وكرواتيون، ومقدونيون، ومسلمون، وصربيون، وأشخاص غير محددي الجنسية، فضلا عن السلوفينيين.

١-٤ اللغات الرسمية

توجد في سلوفينيا ثلاث لغات رسمية. اللغة السلوفينية، وتستخدم في البلد كله، واللغتان الإيطالية والهنغارية اللتان تستخدمان في المناطق المختلطة قوميا في سلوفينيا.

١-٥ التحركات السكانية الطبيعية

بعد عام ١٩٩٢، سجل أكبر فارق بين المواليد الأحياء والمواليد الموتي في عام ١٩٩٦ (١٦٨). وكان معدل نمو السكان ٠,١.

وفي عام ١٩٩٦، كان عدد المواليد في سلوفينيا ٨٩٣ ١٨ وعدد من ولدوا موتى منهم ١٠٥. وعدد وفيات الأطفال الرضع يهبط عاما بعد عام. وانخفاض معدل وفيات المواليد والأطفال الرضع يجعل سلوفينيا من ضمن البلدان الأوروبية التي يبلغ فيها معدل وفيات الأطفال حتى شهر من العمر أقل مستوى له.

ومنذ عام ١٩٩٣، هبط أيضا عدد الوفيات، فكان في عام ١٩٩٦ أقل بنسبة ١,٨ في المائة عن العام الذي سبقه. وكان عدد الوفيات ١٢٢ ٩ امرأة و ٤٩٨ ٩ رجلا. وكان معدل نمو وفيات النساء سالبا.

وهبط أيضا عدد الزيجات الجديدة. ففي عام ١٩٩٦ كانت هناك ٥٥٥ ٧ زيجة، ومثل هذا هبوطا قدره ٥٦٤ ١ زيجة (أي ١٧,١٦ في المائة) مقارنة بعام ١٩٩٢.

وكانت هناك ٠٠٤ ٢ حالات طلاق في عام ١٩٩٦. وكان إجمالي عدد الأطفال المعالين المتورطين في إجمالي عدد حالات الطلاق ١٩٨٢ طفلا، وضع ٧٠٥ ١ منهم تحت رعاية أمهاتهم، و ١٤٠ تحت رعاية آبائهم، و ٩٧ تحت رعاية الوالدين معا.

١-٦ تحركات هجرة السكان

بعد استقلال سلوفينيا (١٩٩١)، وصل عدد المهاجرين إلى الداخل فيها في عام ١٩٩٦ إلى أقل مستوى له (٥٠٠ ١). وترك سلوفينيا ٨٠٣ مواطنين، ولهذا انخفض مستوى نمو الهجرة إلى الداخل (٦٩٧) عن العام الذي سبقه، بل كان أقل منه في الأعوام التي تلت عام ١٩٩٢، حين كان سالبا لآخر مرة. وكان معدل نمو الهجرة ٠,٤ لكل ألف من السكان. وكانت النسبة بين الرجال والنساء متوازنة تقريبا. وهيمن الرجال بالنسبة لعدد المهاجرين إلى الداخل (معامل الذكورة ١٠٤,٩) بينما هيمنت النساء بالنسبة لعدد المهاجرين إلى الخارج (معامل الذكورة ٩٤,٤).

وزاد عدد حالات الهجرة الداخلية في عام ١٩٩٦ عنه في عام ١٩٩٥ بمقدار ٠٠٠ ٣ حالة تقريبا. وساد بين المهاجرين الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٤ سنة والأطفال حتى سن ٥

سنوات. ولهذا فمن غير المستغرب أن أهم أسباب الهجرة الداخلية كانت تغيير العمل، والزواج، والمسكن أو بناء الفرد لمسكنه، وشراء مسكن أو مبادلته، والاستئجار. ولهذا يتبين من التركيب العمري للمهاجرين أن الأسر صغيرة السن التي لديها أطفال صغار كثيرا ما تكرر تغيير مكان إقامتها.

## ٢ - الحالة الاقتصادية

### ٢-١ التنمية الاقتصادية

في عام ١٩٩٦، بلغت سلوفينيا مستوى الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ قبل الفترة الانتقالية. والعناصر الرئيسية للتنمية الاقتصادية هي تخفيض التضخم في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، والخروج السريع نسبيا من الكساد الذي تلى الفترة الانتقالية، وإعادة التوجه بنجاح إلى الأسواق الأجنبية بعد فقدان الأسواق اليوغوسلافية السابقة، وصون التوازن في النواحي المالية العامة، وفي استقرار ميزان المدفوعات بصفة عامة.

الجدول ١ - الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٢-١٩٩٦

| الناتج المحلي الإجمالي | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي بملايين السيت | ١ ٠١٧ ٩٦٥ | ١ ٤٣٥ ٠٩٥ | ١ ٨٥٢ ٩٩٧ | ٢ ٢٢١ ٤٥٩ | ٢ ٥٥٢ ٦٦٨ |
| الناتج المحلي الإجمالي بملايين دولارات الولايات المتحدة | ١٢ ٥٢٣ | ١٢ ٦٧٣ | ١٤ ٣٨٦ | ١٨ ٧٤٤ | ١٨ ٨٥٨ |
| الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد | ٦ ٢٧٥ | ٦ ٣٦٦ | ٧ ٢٣٣ | ٩ ٤٣١ | ٩ ٤٧١ |
| القدرة الشرائية بدولارات الولايات المتحدة | ٨ ٨٤٧ | ٩ ٢٠٧ | ٩ ٩١٧ | ١١ ١٨٩ | ١١ ٦٠٤ |

المصدر: تقرير معهد جمهورية سلوفينيا لتحليل الاقتصادات الكبرى والتنمية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

### ٢-٢ العمالة والبطالة

وفقا للبيانات الإحصائية الحالية، انخفضت العمالة في عام ١٩٩٦ بنسبة ١ في المائة، بينما انخفض عدد الأفراد ممن في سن العمل بنسبة ٠,٦ في المائة. ورغم انخفاض العمالة ظل المتوسط السنوي لمعدل البطالة المسجلة على مستويات عام ١٩٩٥ (١٣,٩ في المائة)، وكان معدل البطالة متفقا مع معايير منظمة العمل الدولية، كما ظل على نفس مستوى السنة السابقة تقريبا (٧,٣ في المائة).

أما معدل بطالة المرأة، الذي ظل من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤ أقل من معدل بطالة الرجل، فقد أصبح مساويا له في خريف عام ١٩٩٥، وتجاوزه في عام ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٧ ظلت الفجوة تتسع. ومما يدعو إلى القلق بصفه خاصة معدل بطالة الشباب (١٧,٤ في المائة)، وبخاصة النساء (١٩,٧ في المائة).

٢-٣ الأجور

إن السمة الأساسية لسياسة الأجور النمو المستقر، بل والأهم من كل شيء النمو الأبطأ للأجور بالنسبة للإنتاجية، في القطاعين الخاص والعام على حد سواء. وتنظم مستويات الأجور عن طريق الاتفاقات الجماعية، والعقود الفردية، والقانون المعني بمستويات الأجور، وقوانين أخرى. وفي الربع الثالث من عام ١٩٩٧ كان الأجر الأدنى ١٥٠ ٥٩ سيت (٣٤٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، ودولار الولايات المتحدة = ١٧٠ سيت).

٣ - النظامان السياسي والإداري

٣-١ الدستور

إن الدستور السلوفيني، الذي اعتمد في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ (بعد سنة من الاستفتاء الذي صوت فيه الشعب السلوفيني وبقية سكان سلوفينيا لصالح سلوفينيا المستقلة والمتمتعة بالحكم الذاتي)، يعلن سلوفينيا جمهورية ديمقراطية، ودولة تحكمها سيادة القانون، ودولة اشتراكية.

٣-٢ السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية

٣-٢-١ البرلمان، والرئيس، والحكومة

الجمعية الوطنية هي الهيئة التشريعية العليا في سلوفينيا، وتضم ٩٠ نائبا منتخبين لفترة أربع سنوات من خلال انتخابات عامة، ومتساوية، ومباشرة، وسرية. ويجري دائما انتخاب ممثل للأقلية الإيطالية وممثل للأقلية الهنغارية في الجمعية الوطنية. أما ممثلو المصالح الاجتماعية، والاقتصادية، والمهنية، والمحلية فهم أعضاء في المجلس الوطني، الذي يتألف من ٤٠ عضوا: أربعة يمثلون أرباب العمل والعاملين، وأربعة يمثلون المزارعين، والمشاريع الصغيرة، وفرادى المتاجرين، وستة يمثلون الأنشطة غير التجارية، و ٢٢ يمثلون المصالح المحلية. وينتخب أعضاء المجلس الوطني لدورة مدتها خمس سنوات.

وسلوفينيا يمثلها رئيس الجمهورية، وهو في نفس الوقت القائد العام للقوات المسلحة السلوفينية. وينتخب الرئيس في انتخابات سرية وعامة ومباشرة لدورة مدتها خمس سنوات.

وتتولى حكومة سلوفينيا السلطة التنفيذية. وتتألف من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء. وجميع الوزراء مستقلون داخل نطاق مسؤولياتهم، ومسؤولون أمام الجمعية الوطنية، وتنتخب الجمعية الوطنية رئيس الوزراء، أما الوزراء فتعينهم وتقيلهم الجمعية الوطنية بناء على اقتراح رئيس الوزراء.

٣-٢-٢ القضاء

المحكمة الدستورية مؤسسة خاصة تضمن سيادة الدستور والقانون، ولها مركزها الواجب، والمستقل عن فروع السلطة الثلاثة. ومما يدخل في صلاحيات المحكمة الدستورية البت في امتثال القوانين للدستور، وامتثال القوانين وغيرها من التعليمات للاتفاقات الدولية المصدق عليها ولمبادئ القانون الدولي،

والاستئنافات الدستورية النابعة من انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق أعمال فردية، وعدم دستورية أعمال معينة، وسير عمل الأحزاب السياسية. وتتألف المحكمة الدستورية من تسعة قضاة تنتخبهم الجمعية الوطنية بناء على اقتراح من رئيس الجمهورية. وينتخب القضاة لدورة مدتها تسع سنوات، ولا يمكن إعادة انتخابهم.

وقد مر النظام القضائي بعملية إصلاح في عام ١٩٩٣. فاعتمدت تعليمات جديدة في مجال تنظيم المحاكم وصلاحياتها، وفي عام ١٩٩٧ أنشئت بمقتضى قانون المنازعات الإدارية (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، رقم ٩٧/٥٠) المحكمة الإدارية، التي بدأت عملها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وتوجد في سلوفينيا محاكم ذات ولاية قضائية عامة ومحاكم متخصصة أنشئت لكي تفصل في مسائل محددة (المحاكم العمالية والاجتماعية، المحكمة الإدارية).

ومر مكتب المدعي العام بتغيرات تنظيمية في عام ١٩٩٣ عندما اعتمد "القانون المعني بالمدعي العام". ويوجد في سلوفينيا إحدى عشر مكتبا لمدعي المقاطعات، وثلاثة مكاتب للمدعين الأعلى للدولة، ومكتب للمدعي العام.

### ٣-٣ الأحزاب السياسية والانتخابات

أجريت انتخابات عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ وفقا لنظام التمثيل النسبي. وقبل آخر انتخابات برلمانية (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) كان في سلوفينيا ٣١ حزبا سياسيا مسجلا شاركت في الانتخابات بقوائم حزبية. وكان هناك ٢١٨ ٥٤٢ ١ ناخبا مؤهلا للتصويت، وكانت نسبة من صوت منهم ٣٧,٧ في المائة وانتخب للجمعية الوطنية ممثلون عن الأحزاب السبعة، وممثل عن كل من الأقليتين الهنغارية والإيطالية.

الجدول ٢ - نواب البرلمان بعد انتخابات عام ١٩٩٦

| الحزب السياسي | المجموع | النواب | النائبات |
|---|---|---|---|
| حزب سلوفينيا الديمقراطي الليبرالي | ٢٥ | ٢٥ | ١ |
| حزب الشعب السلوفيني | ١٩ | ١٨ | ١ |
| حزب سلوفينيا الديمقراطي الاشتراكي | ١٦ | ١٥ | ١ |
| حزب الديمقراطيين المسيحيين السلوفينيين | ١٠ | ٩ | ١ |
| حزب القائمة المتحدة للديمقراطيين الاشتراكيين | ٩ | ٩ | صفر |
| حزب سلوفينيا للمتقاعدين الديمقراطيين | ٥ | ٤ | ١ |
| الحزب الوطني السلوفيني | ٤ | ٣ | ١ |
| حزب الأقليات العرقية | ٢ | ١ | ١ |
| المجموع | ٩٠ | ٨٣ | ٧ |

المصدر: تقرير عن نتيجة الانتخابات العامة للنواب في الجمعية الوطنية، اللجنة الانتخابية في الجمهورية، ليوبليانا، ١٩٩٦.

وبعد الانتخابات الأخيرة استمر هبوط نصيب المرأة في الجمعية الوطنية، الذي كان صغيرا نسبيا بعد انتخابات عام ١٩٩٢. ونسبة نصيب المرأة في البرلمان اليوم مجرد ٧,٨ في المائة.

ورغم الاتجاه الذي تعلنه الأحزاب السياسية مرحبة بإدراج المرأة في السياسة، فإن مستوى تمثيل المرأة في عملية اعتماد القرارات السياسية الحاسمة من أدنى المستويات في أوروبا، بل أدنى من المعدل العالمي. ودعا ذلك إلى تقصي أسباب تخفيض القوة السياسية للمرأة. فيتولى مكتب سياسات المرأة، بالتعاون مع مشاهير النساء الخبيرات، إعداد تحليل للانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٧ يهدف إلى تحديد العوامل التي أسهمت في هذا المستوى من التمثيل غير الوافي. وقد بحثنا عددا من العوامل الرئيسية التي تؤثر على صلاحية النساء المرشحات للانتخاب لعضوية البرلمان منذ انتهاء انتخابات عام ١٩٩٢. وفيما يلي ما تقرر أنه أكثر هذه العوامل أهمية: تحديد الوحدات الانتخابية وحساب فترات البقاء في المنصب الذي جرى الحصول عليه داخل الوحدات الانتخابية، مما يعني أن كلا من المرشحين الذكور والإناث يجمعون الأصوات بفعالية داخل دوائرهم الانتخابية لأحزابهم أو لقوائم أحزابهم؛ ومؤشر الأهلية (نجاح المرشح مقسوما على نجاح الحزب في الوحدة الانتخابية، ومضروبا في ١٠٠) والدوائر الانتخابية الجيدة أو الضعيفة ذات الصلة؛ وتخفيض عدد المقاعد المتاحة في البرلمان من ٢٤٠ مقعدا (في عام ١٩٩٠، ضمت الجمعية السلوفينية ثلاث جمعيات فرعية تتألف كل منها من ٨٠ مقعدا) إلى ٩٠ مقعدا في عام ١٩٩٢، مما رفع مستوى المنافسة، وخفض بالتالي إمكانية دخول المرأة البرلمان، وغير ذلك.

الجدول ٣ - عدد المرشحين من الذكور والإناث في قوائم الأحزاب لانتخابات عام ١٩٩٦ ونصيب النساء

| الحزب البرلماني | المرشحون من الذكور والإناث | | | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|---|
| | المجموع | الرجال | النساء | |
| حزب سلوفينيا الديمقراطي الليبرالي | ٨١ | ٦٩ | ١٢ | ١٣,٦ |
| حزب الشعب السلوفيني | ٨١ | ٧٠ | ١١ | ١٢,٥ |
| حزب سلوفينيا الديمقراطي الاشتراكي | ٨٤ | ٧٤ | ١٠ | ١١,٤ |
| حزب الديمقراطيين المسيحيين السلوفينيين | ٨٤ | ٧٦ | ٨ | ٩,١ |
| حزب القائمة المتحدة للديمقراطيين الاشتراكيين | ٨٨ | ٥٢ | ٣٦ | ٤٠,٩ |
| حزب سلوفينيا للمتقاعدين الديمقراطيين | ٧٨ | ٦١ | ١٧ | ١٩,٣ |
| الحزب الوطني السلوفيني | ٥٦ | ٥٠ | ٦ | ٦,٨ |

المصدر: مادة لتحليل انتخابات عام ١٩٩٦، مكتب سياسات المرأة، ليوبليانا، ١٩٩٧.

### حكومة سلوفينيا بعد انتخابات عام ١٩٩٦

تتألف الحكومة الحالية من ثلاثة أحزاب: حزب سلوفينيا الديمقراطي الليبرالي، وحزب الشعب السلوفيني، وحزب سلوفينيا للمتقاعدين الديمقراطيين. ولا تضم الحكومة امرأة واحدة.

الجدول ٤ - الحكومة السلوفينية

| | ١٩٩٢ | | ١٩٩٦ | |
|---|---|---|---|---|
| | رجال | نساء | رجال | نساء |
| رئيس الوزراء | ١ | صفر | ١ | صفر |
| نائب رئيس الوزراء | - | - | ١ | صفر |
| الأمين العام | ١ | صفر | ١ | صفر |
| الأعضاء | ١٤ | ١ | ١٩ | صفر |

## (ب) التدابير القانونية وغيرها التي اعتمدت لتنفيذ الاتفاقية (أو انعدام تلك التدابير)، فضلا عن أية آثار يتركها التصديق على الاتفاقية على الإطار الاجتماعي والاقتصادي، والسياسي، والقانوني العام والفعلي في سلوفينيا منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ في سلوفينيا

### ١ - آثار التصديق على الاتفاقية

دخلت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيز النفاذ في سلوفينيا في عام ١٩٩٢، عندما اعتمدت سلوفينيا القانون المتعلق بالإبلاغ عن الانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة. والتشريع الساري عند الانضمام القانوني إلى الاتفاقية وفي الفترة التي أعدت فيها سلوفينيا التقرير الأولي عن تنفيذ أحكام الاتفاقية وقدمته إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، سبق وأن أدرجت فيه جميع أحكام الاتفاقية. ولهذا لا يمكن تقدير الآثار الملموسة للاتفاقية أثناء الفترة من التقرير الأولي إلى إعداد التقرير الثاني عن تنفيذ أحكام الاتفاقية.

والفلسفة الأساسية للاتفاقية تعمل في نفس الوقت كأساس لتشغيل الآلية الوطنية لإقامة التكافؤ الفعلي بين المرأة والرجل في مجتمع سلوفينيا. وأحكام الاتفاقية أساس لتبرير عدد من التدابير المقترحة التي قدمها مكتب سياسات المرأة الحكومي إلى القطاعات الحكومية، كما تستخدم هذه الأحكام في نفس الوقت أساسا لاعتماد تدابير من جانب المنظمات غير الحكومية.

وبعد أن عرض الوفد التقرير الأولي في الدورة الـ ١٦ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري ضد المرأة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قدم تقرير اللجنة عن دراسة التقرير الأولي لجمهورية سلوفينيا إلى الحكومة لكي تناقشه. وكلفت الحكومة جميع الوزارات المختصة وغيرها من المؤسسات بمهمة مراعاة أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عند إعدادها للسياسات، والبرامج، والتدابير، وباعتماد التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام الاتفاقية وفقا لاقتراحات وتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وبناء على قرار الحكومة، والمادة ١٠ من الاتفاقية، وحقوق تكافؤ فرص التعليم المكفولة دستوريا، وجه مكتب سياسات المرأة مبادرة إلى وزارة الشؤون الداخلية، المسؤولة عن التعليم في مجالي الأمن والشؤون الداخلية، لكفالة تكافؤ الفرص للفتيات والفتيان في الدراسة بمدرسة الشرطة الثانوية. وأصدرت وزارة الشؤون الداخلية إعلانا عاما بأنها تنوي إصلاح برنامج التعليم الثانوي لمهنة ضباط الشرطة، الذي تنفذه مدرسة الشرطة الثانوية. ونتيجة لذلك، مكن البرنامج التعليمي الجديد من إدراج الفتيات في التعليم الاعتيادي لأول مرة منذ إنشاء المدرسة قبل ثلاثين عاما. وقد أزال ذلك آخر عقبة في سبيل تكافؤ فرص التعليم، وبالتالي هيأ الظروف لمشاركة المرأة على نحو أكبر في قوة الشرطة، الأمر الذي قد يسفر بدوره عن التأثير بصورة إيجابية على سير العمل في قوة الشرطة السلوفينية.

وفضلا عن ذلك، استخدم مكتب سياسات المرأة المادة ١٠ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومبدأ المساواة في المعاملة في جميع أنماط التعليم ومستوياته، الذي دعت إليه الاتفاقية عندما استعرض المكتب الطبعة الأخيرة من "برامج ومهن التعليم الثانوي" (١٩٩٦)، الصادر عن معهد التعليم المدرسي في سلوفينيا، فقد رأي المكتب أن الجزء المخصص من هذه النشرة للمهن اللائقة وغير اللائقة للفتيات والفتيان يصون، بل ويعزز الإدراك التقليدي لدور الرجل ودور المرأة في المجتمع. ولهذا طالب مكتب سياسات المرأة الناشر بإعداد الطبعة التالية بحيث تشجع المعلومات الواردة فيها الفتيات على الانخراط في جميع أنماط التعليم، وبخاصة في المجالات التي يسود فيها الفتيان حاليا. واستجاب معهد التعليم المدرسي بطريقة إيجابية لهذه المناشدة ودعا مكتب سياسات المرأة للمشاركة في إعداد النشرة التالية.

## (ج) المؤسسات أو السلطات التي تكون مهمتها كفالة الامتثال العملي لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل وإتاحة الحلول للنساء اللاتي يعانين من التمييز

### ١ - أمين المظالم

حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، عندما اعتمد قانون أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، رقم ٩٣/٧١، التعديل ٩٤/١٥)، لم يكن لدى سلوفينيا مؤسسة مساوية يعهد إليها بهذه المهام والسلطات.

بدأ أمين المظالم عمله رسميا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأنشئ هذا المنصب تلبية لاحتياجات الأفراد حيث أن مهمته الأساسية التعرف على انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من المخالفات ومنعها، والقضاء على آثارها. ويقرر القانون نطاق صلاحيات هذا الأمين، وتشمل مسائل مثل انتهاك حقوق الإنسان من جانب الهيئات الوطنية، وهيئات المجتمع المحلي، وحاملي التفويضات العامة، والمخالفات الأخرى التي تنشأ عن سير العمل في هذه الهيئات وتؤثر على الأفراد. وتعريف الصلاحيات فيما يتعلق بفحواها يبين أنه مما لا شك فيه أن الاختصاص القضائي للأمين يتضمن التحري عن الحالات التي يعتقد فيها الأفراد أن انتهاكا حدث في جانب معين من حقوق الإنسان التي يحميها الدستور أو الأحكام القانونية الدولية.

ولقيت مؤسسة أمين المظالم نجاحا كبيرا في العام الثاني من وجودها. ويبين تقرير الأمين لعام ١٩٩٦ أن عدد المبادرات المقدمة من الأفراد زاد، وأنه، مقارنة بالعام السابق، لم يحدث تحسن كبير في المجالات التي بدا أن المشاكل فيها ذات خطورة قصوى.

## ٢ - الآليات الوطنية للتكافؤ بين المرأة والرجل

### ٢-١ مكتب سياسات المرأة

أنشئ مكتب سياسات المرأة في عام ١٩٩٢. وتمول عملياته كلية من الميزانية الوطنية. ويدير أعمال المكتب مديره الذي تعينه الحكومة. وتحددت مسؤوليات المدير ومهامه في القانون التأسيسي لمكتب سياسات المرأة، وعرضت في التقرير الأولي المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وتنفيذا لمهام المكتب، كان لديه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ثمانية موظفين، منهم فرد تحت التدريب وآخر عامل تعاقدي.

ويؤدي المكتب مهاما وينفذ أنشطة في مجال اختصاصه بالاشتراك مع الوزارات وغيرها من المصالح الحكومية، والمؤسسات العامة، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد، وبالتعاون مع المؤسسات الدولية، والحكومية الدولية، وغيرها من المؤسسات، والخبراء الأجانب، وعلى صعيد الاتصالات الثنائية وعلاقات الجوار. وفضلا عن ذلك، يشارك المكتب في مجموعات حكومية فيما بين القطاعات مسؤولة عن تحضير برامج وطنية متنوعة، وقوانين أو إصلاحات مقترحة، مثل إصلاح نظام التقاعد. كما أنه يعمل بانتظام مع لجنة سياسة تكافؤ الفرص في الجمعية الوطنية.

وبلغت المبالغ المخصصة للمكتب في الميزانية لعام ١٩٩٦، باستثناء مكافآت موظفيه، ٠٠٠ ١٧٤ ٢١ سيت (٨٤٤ ١٥٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة)؛ وفي عام ١٩٩٧ كان هذا الرقم ٠٠٠ ٣٣٧ ٢١ سيت (٥١١ ١٢٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة). وفي عام ١٩٩٧ خصص مبلغ إضافي قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ سيت (٧٦٥ ١١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) للمكتب في الميزانية الوطنية لاحتياجات المشاركة في تمويل المشروع الذي يقصد منه تعزيز المفهوم الجاري استحداثه لتوحيد المجال، ولإدراج جانب التكافؤ بين الجنسين (توحيد المجال) في البرامج والمشاريع القادمة، ولتوطيد دور المرأة في عملية صنع القرار السياسي، الذي يموله مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمقدار ٠٠٠ ١٧٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة. والمبالغ التي يقصد توجيهها لمواد التغطية وغيرها من التكاليف في ميزانية عام ١٩٩٨ تصل إلى ٠٠٠ ٦٠٠ ٢٤ سيت (٧٠٠ ١٤٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة). وجزء من هذه المبالغ مخصص للمشاركة المالية في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المذكور سابقا، وجزء آخر للمشاركة في تمويل برامج المنظمات النسائية غير الحكومية.

وقد أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تقريرها، بشأن دراسة التقرير الأولي لجمهورية سلوفينيا، عن قلقها إزاء صلاحيات المكتب وانخفاض مستوى الموارد المالية والإنسانية انخفاضا مفرطا بالنسبة للمهام التي يكلف المكتب بأدائها. ورغم أن حكومة سلوفينيا استعرضت هذا التقرير، إلا أن ظروف تنفيذ مهام مكتب سياسات المرأة لم تتغير بعد.

٢-٢ لجنة سياسة تكافؤ الفرص التابعة للجمعية الوطنية

سبق في تموز/يوليه ١٩٩٠ أن أنشئت في الجمعية السلوفينية - داخل إطار الهيئات العاملة في الجمعية الوطنية - اللجنة المسؤولة عن رصد وضع المرأة وعن تقديم مقترحات النهوض به. وسميت لجنة سياسات المرأة، وظلت محتفظة بنفس الاسم وبنفس الصلاحيات بعد انتخابات عام ١٩٩٢. إلا أنه بعد انتخابات عام ١٩٩٦، عندما بدأ إنشاء هيئات عاملة جديدة في الجمعية الوطنية، جرى التشكك في إمكانية بقاء لجنة سياسات المرأة. وقدم مكتب سياسات المرأة، بالاشتراك مع المجموعات النسائية في الأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، طلبا إلى رئيس الجمعية الوطنية بأن يجري الإبقاء على هيئة عاملة تكفل اعتماد المقررات في الجمعية الوطنية عن طريق الأخذ في الحسبان بالتكافؤ بين المرأة والرجل. بل واقترح المكتب تمديد الولاية التي كانت لهذه الهيئة العاملة طوال السنوات الست السابقة، وإنشاء هيئة عاملة على مستوى اللجان، يعهد إليها بصلاحيات أكبر في تناول هذه المسائل. وفضلا عن ذلك، اقترح المكتب تغيير اسمها لكي لا يفهم أن السياسة التي تدعو إليها الهيئة العاملة ترمي إلى استبعاد الرجال أو تقتصر على أن تكون مكرسة لتناول ما يدعى "بمشاكل المرأة". وعندما أنشئت الهيئة العاملة، على مستوى اللجان في الجمعية الوطنية، في نهاية المطاف، سميت لجنة سياسة تكافؤ الفرص. وتتألف هذه اللجنة من عشرة أعضاء، سبعة نواب وثلاث نائبات. وتؤدي اللجنة مهامها بالتعاون مع خبراء مستقلين، وتدعو مدير مكتب سياسات المرأة إلى اجتماعاتها.

## (د) الوسائل المستخدمة لتعزيز وضمان التطور والتقدم الكاملين للمرأة من أجل كفالة ممارستها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتمتعها بها في جميع المجالات على أساس المساواة مع الرجل

١ - الارتقاء بوعي الجمهور فيما يتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل

من الأنشطة الأساسية لمكتب سياسات المرأة الارتقاء بالوعي العام إزاء كل جوانب المساواة بين المرأة والرجل، وبخاصة بالنسبة لانتهاك هذه الحقوق. وفقا لتطور السياسات الوطنية، وبمناسبة الأحداث المختلفة، يصدر المكتب المعلومات الملائمة للجمهور بصفة منتظمة، ويجري مناقشات حول مسائل الساعة، وبذلك يسهم في تهيئة الرأي العام وفي الارتقاء بوعي الأفراد. وتدرج أيضا مواضيع كثيرة في المطبوعات الصادرة عن المكتب أو عن المؤسسات الأخرى (كثيرا ما يشارك المكتب المؤسسات الأخرى في تمويل المطبوعات).

وبعد أن ناقش مكتب سياسات المرأة التقرير الأولي لجمهورية سلوفينيا بموجب الاتفاقية، أصدر نشرة أورد فيها من جديد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتقرير اللجنة عن دراسة التقرير المرحلي، وأحاط الجمهور علما بالمسائل التي أثارها أعضاء اللجنة أمام وفد سلوفينيا. وبالتالي، تحققت في نيسان/أبريل ١٩٩٧ توصية اللجنة بنشر نتائج التقرير على أوسع نطاق ممكن في سلوفينيا لكي يتدعم إدراك الجمهور بالخطوات التي سبق اتخاذها تلبية للحاجة إلى كفالة المساواة الفعلية بين المرأة والرجل، فضلا عن الخطوات الأخرى اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

وقد أصدر أيضا مكتب سياسات المرأة نشرة بعنوان "وضع المرأة في التسعينات"، كانت ثمرة للبيانات والمعلومات ونتائج البحوث التي جرى جمعها طيلة عدة سنوات، والتي تصور وضع المرأة في مختلف المجالات أثناء الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥. وتنظر النشرة في بعض أجزائها إلى الخلف فتصل إلى الثمانينات، وتتناول في أجزاء أخرى فترة أكثر حداثة (١٩٩٧/١٩٩٦). والبيانات الواردة فيها أساس جيد ونقطة للبدء في اتخاذ التدابير والاستراتيجيات اللازمة للقضاء على التمييز، فضلا عن المبادرات المتعلقة بتعديل التشريع، إلا أنه لا يمكن إعداد ذلك دون دعم قوي من ذوي الخبرة.

وفي ٨ آذار/ مارس، وهو يوم المرأة الدولي، أصدر مكتب سياسات المرأة كتيبا بعنوان "٨ آذار/ مارس في تاريخ النضال في سبيل حقوق المرأة"، يتضمن ترتيبا زمنيا موجزا للاحتفال بيوم المرأة الدولي في جميع أنحاء العالم وفي سلوفينيا، واستعراضا تاريخيا للأحداث التي تشير إلى أوجه نضال المرأة في سبيل الحصول على حقوقها السياسية. وكان الغرض من الكتيب التأكيد على أن "يوم المرأة الدولي يمكن أن يضم اليوم صلة بين النضال في سبيل التمثيل السياسي المتكافئ والجهود الرامية إلى كفالة حياة كريمة للمرأة - رغم المجابهات الأيديولوجية والحزبية، أو ربما بسببها".

وفي عام ١٩٩٦، ألقيت سلسلة من المحاضرات بعنوان "مجموعة المسائل النسائية"، نظمتها إحدى رابطات الثقافة والفنون كجزء من حدث "العلم السعيد"، وكان الغرض من المحاضرات عرض مشكلة نوع الجنس الحالية في المجالات الهامة الثلاثة، وهي المجتمع المدني، والدولة، والجامعة، وقد صدرت في شكل كتاب أرسل إلى العديد من المؤسسات والأفراد، يدعوهم إلى البدء في التفكير في المسائل المتعلقة بالمشكلة الملحة دائما، وهي دور نوع الجنس وأهميته في مجتمع سلوفينيا.

## ٢ - التشاور بشأن تطوير السياسات

يشارك مكتب سياسات المرأة في عدد من المجموعات فيما بين القطاعات الوطنية والحكومية، وبالتالي يكفل إدراج التكافؤ بين المرأة والرجل في تطوير البرامج الوطنية. ويشارك بنشاط مدير ومستشارو مكتب سياسات المرأة في المجموعات التالية:

- اللجنة الوطنية للسياسة الديموغرافية؛

- الفريق العامل لإعداد خطة عمل للسكان والتنمية في جمهورية سلوفينيا؛

- فريق ما بين القطاعات لتعديل قانون الزواج والعلاقات الزوجية؛
- فريق ما بين القطاعات لتعديل قانون علاقات العمل؛
- الفريق العامل للمناقشة التمهيدية لقانون الشراكات المسجلة للأزواج الميالين إلى الجنس المماثل؛
- فريق ما بين القطاعات لإصلاح المعاشات التقاعدية؛
- اللجنة العاملة ما بين القطاعات لرصد الجوانب القانونية الدولية لحقوق الإنسان؛
- فريق ما بين القطاعات للتحضير للبرنامج الوطني لمنع الجريمة؛
- مجلس سلوفينيا للتنمية المستدامة؛
- الفريق العامل للسياسة الاجتماعية، وقانون العمل، والصحة والسلامة أثناء العمل، والتكافؤ في الفرص بين المرأة والرجل؛ ويعد هذا الفريق العدة لإجراء مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي.

وهناك مقترحات وتدابير ملموسة، وتعديلات على قوانين معينة يتناولها المكتب في مجموعات تتألف من أعضاء في منظمات غير حكومية وفي رابطات تضررت من مسائل معينة.

## ٣ - الحملات

يكرس أيضا مكتب سياسات المرأة وقتا لبعض مشاكل المرأة ويجذب الاهتمام إلى حقوق الأفراد من خلال شن الحملات. وتنفذ معظم الحملات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات والمجموعات الأخرى. وفي عام ١٩٩٧، وجه المكتب حملاته بصفة رئيسية إلى مجالات العنف ضد المرأة، وصحة المرأة، ووضع المرأة الريفية.

### ٣-١ العنف الجنسي والتحرش الجنسي

بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة العنف، أعد مكتب سياسات المرأة في عام ١٩٩٦ حملة لمنع العنف الجنسي واتخاذ الإجراءات ضده. واستهدفت الحملة بصفة رئيسية طلبة المدارس الثانوية؛ وجرى لهذا الغرض توزيع نشرة بعنوان "هذا هو جسدي" على جميع المدارس الثانوية في سلوفينيا.

واحتفالا باليوم الدولي لمكافحة العنف ضد المرأة افتتح مكتب سياسات المرأة موضوع التحرش الجنسي، وأصدر - بالتعاون مع عدد من النقابات العمالية وأحد الأحزاب السياسية - نشرة وملصقا بعنوان "التحرش الجنسي في العمل في عام ١٩٩٧". وكان الغرض من النشرة إحاطة كل من يواجهون هذه المشكلة علما بحقوقهم، وتعريفهم بالمؤسسات والهيئات المختلفة التي تقدم النصائح والاستشارات القانونية، وبالتالي تشجيعهم على اتخاذ الإجراءات الواجبة. وخلال الحملة ناشدنا أيضا المؤسسات الوطنية، والمستخدمين، والنقابات العمالية أن يدركوا أن من واجبهم حماية السلامة الجنسية والكرامة الإنسانية لجميع العاملين لديهم. ويستمر المشروع بالتعاون مع وسائل الإعلام والنقابات العمالية، ويوجه بصفة أساسية إلى تدريب مفوضي النقابات العمالية تحت عنوان "كيف تقول لا لرئيسك".

### ٣-٢ المرأة الريفية في سلوفينيا

بمناسبة يوم المرأة الريفية العالمي، قام مكتب سياسات المرأة، بالتعاون مع رابطة النساء الريفيات، بتزويد الجمهور بمعلومات عن وضع المرأة الريفية في سلوفينيا، كما رسم الخطوط العريضة للمشاكل التي تواجهها، واقترح أن تتضمن سياسات الحكومة الأنشطة التي توطد الاستقلال الاقتصادي للمرأة الريفية، وتحسن حالتها الاجتماعية، وتقوي تأثيرها على عمليات صنع القرار.

### ٣-٣ النساء المسنات

في سلوفينيا، كما هو الحال في معظم البلدان الأوروبية والبلدان الأخرى، يحظى المسنون في معظم الأحيان برعاية أقرب أعضاء الأسرة إليهم. وهذا يعني، ضمن أمور أخرى، أن المرأة هي المسؤولة إلى درجة كبيرة عن الرعاية، ولهذا قام مكتب سياسات المرأة، بمناسبة اليوم الدولي للمسنين، بتزويد الجمهور بمعلومات عن وضع النساء المسنات في سلوفينيا، واسترعى الانتباه إلى ضرورة تدعيم النظم الرسمية وغير الرسمية التي تقدم المساعدة إلى المسنين، ولا سيما مساعدة النساء المسنات، حيث أنهن في خظر من أن يصبحن أفقر الأقسام السكانية وأكثرها استبعادا من الناحية الاجتماعية، كما يحدث في المناطق الأخرى في العالم.

### ٣-٤ المرأة والصحة

في عام ١٩٩٧، أثناء الأسبوع الأوروبي لمكافحة السرطان الذي استهدف تشجيع النساء على المشاركة في برامج الفحص الجماعي لسرطان عنق الرحم وسرطان الثدي، قام مكتب سياسات المرأة، بالتعاون مع وسائل الإعلام، بنشر معلومات لعامة الجمهور، وبخاصة للنساء، عن البرنامج الوطني للكشف المنظم عن التغيرات التي تصيب عنق الرحم قبل الإصابة بالسرطان. وأكد المكتب، بالنسبة لذلك، أن فحوص أمراض النساء المنتظمة جزء لا غنى عنه من رعاية المرأة لصحتها، وأنه من حق المرأة، بل من واجبها أن تغتنم الفرصة لتجري الفحوص الوقائية لأمراض النساء.

وبمناسبة اليوم العالمي للصحة العقلية، قام فريق "مودرا" للبحث في مجال احتياجات المرأة الاجتماعية - النفسية وتلبيتها، ومكتب سياسات المرأة، بإلقاء الضوء على أسباب ضعف الصحة العقلية للنساء، وبتحديد معالم الخطوات المطلوب اتخاذها بغية تحسين وضع المرأة السلوفينية في هذا الشأن.

وفي عام ١٩٩٧، بمناسبة اليوم العالمي لمرض تخلخل النظام، قام مكتب سياسات المرأة، بالاشتراك مع رابطة النساء اللاتي يعانين من تخلخل العظام في قسم الرابطة السلوفينية لعلم العظام، ووسائل الإعلام، بإعداد حملة إعلامية شاملة هدفها تزويد المرأة بمعلومات عن الوقاية من تخلخل العظام، واكتشافه، ومعالجته.

## ٤ - المنظمات غير الحكومية

بالإضافة إلى المؤسستين الرسميتين - مكتب سياسات المرأة ولجنة سياسة تكافؤ الفرص في الجمعية الوطنية - اللتين تعززان تحقيق حقوق الإنسان للمرأة من خلال الأنشطة التي تضطلعان بهما، واللتين تهدفان بمساعيهما إلى تحسين وضع المرأة، هناك دور هام في التحقيق العام لهذه الأهداف تقوم به المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية داخل الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، وغيرها من الحركات المدنية المنظمة.

### ٤-١ المجموعات النسائية داخل الأحزاب السياسية

من الأحزاب السياسية السبعة التي دخلت البرلمان بعد عام ١٩٩٦، ليس هناك إلا حزبان لا توجد بهما مجموعات نسائية منظمة. والأحزاب التي لديها هذه المجموعات هي: حزب سلوفينيا الديمقراطي الليبرالي (شبكة عمل النساء التابعة للحزب)؛ وحزب الشعب السلوفيني (رابطة النساء التابعة للحزب)؛ والحزب الديمقراطي الاشتراكي (لجنة النساء الديمقراطيات التابعة للحزب)؛ وحزب الديمقراطيين المسيحيين السلوفينيين (رابطة النساء السلوفينيات التابعة للحزب)؛ وحزب القائمة المتحدة للديمقراطيين الاشتراكيين (منتدى النساء التابع للحزب).

### ٤-٢ نقابات العمال

هناك ٣٤ نقابة عمالية في سلوفينيا، إلا أنه وفقا للبيانات التي لدينا لا توجد إلا نقابة عمالية واحدة تضم مجموعة نسائية منظمة، وهي نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية، التي أنشأت "لجنة قضايا المرأة" في مؤتمرها الثاني المنعقد في تموز/يوليه ١٩٩٤، عند إقامتها للهيئات العاملة، وقد وضعت هذه اللجنة الأهداف الرئيسية لها، وهي ممارسة حقوق المرأة والتعبير عن مصالحها في العمل وداخل هيئات نقابات العمال.

### ٤-٣ المجموعات النسائية غير الحكومية

هناك أكثر من ٥٠ مجموعة نسائية غير حكومية في سلوفينيا يمكن أن تقسم بدورها إلى خمس مجموعات رئيسية، وهي مجموعات نسائية منظمة على أساس المهنة، ومجموعات نسائية نشطة سياسيا، ومجموعات نسائية مستقلة، ومجموعات نسائية في مناطق الحدود، ومجموعات مساعدة النساء من ضحايا العنف.

**(هـ) إمكان تطبيق أحكام الاتفاقية أمام المحاكم، أو غيرها من الجهات القضائية أو السلطات الإدارية، وإنفاذها إنفاذا مباشرا بواسطتها**

سبق أن أشرنا في التقرير الأولي إلى إمكان الرجوع مباشرة إلى الاتفاقية وإلى تنفيذ أحكامها. ولهذا نورد في هذا التقرير شرحا مفصلا لموقف الاتفاقية في إطار تدرج مراتب القوانين الداخلية.

وتنص المادة ٩ من دستور سلوفينيا على الاستخدام المباشر للاتفاقات الدولية المنشورة والمصدق عليها. ولهذا فمن الممكن الرجوع إلى أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أمام المحاكم المحلية. وفضلا عن ذلك، فإن الدفع بأولوية الاتفاقات الدولية على القانون المحلي يجري الأخذ به إلى أن يحسم الصراع عن طريق استئناف دستوري. وللأسف، لا يتيح دستور سلوفينيا اتخاذ إجراء في حالة تعارض أحكام الدستور مع اتفاق دولي، حيث أنه، بموجب المادة ١٦٠ من الدستور، لا يمكن للمحكمة الدستورية أن تتخذ قرارا إلا عند امتثال القوانين وغيرها من الأنظمة للاتفاقات الدولية المصدق عليها، ولمبادئ القانون الدولي المقبولة قبولا عاما.

# الجزء الثاني - إنفاذ أحكام فرادى مواد الاتفاقية

## المادة ١ - التمييز ضد المرأة

مصطلح "التمييز ضد المرأة" المتضمن في المادة ١ من الاتفاقية يقصد منه فهم كل الأشكال الممكنة للتمييز ضد المرأة بكل الأبعاد الممكنة، وفي كل المجالات الممكنة التي يمكن أن يظهر فيها التمييز ضد المرأة، كما يُستخدَم نقطة انتقال في سلوفينيا لتقييم وضع المرأة، واستعراض التشريعات، وإجراء التحقيقات في معاملة المرأة في جميع مناحي الحياة اليومية، فضلا عن تحضير المقترحات المناسبة لتحقيق الهدف النهائي، وهو المساواة الفعلية بين المرأة والرجل في المجتمع.

## المادتان ٢ و ٣ - تدابير كفالة المساواة بين المرأة والرجل

### ١ - الأحكام التشريعية والدستورية

يتضمن دستور سلوفينيا الأحكام الأساسية لكفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولإعمال هذه الحقوق، ولحماية الحريات الشخصية، والسلامة الإنسانية، والكرامة وغيرها من الحقوق والحريات في مجال حقوق الإنسان، وترتكز هذه الأحكام على مبدأ المساواة بغض النظر عن نوع الجنس. والفصل الذي يتناول حقوق الإنسان والحريات الأساسية من الدستور، (المواد ١٤-٦٥)، لم يطرأ عليه أي تغيير منذ اعتماد الدستور.

وفضلا عن ذلك، فإن المبدأ الدستوري المتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل، ومبادئ القانون الدولي الصالحة بوجه عام، وأحكام الاتفاقات الدولية السارية في سلوفينيا تكفلها التشريعات والأجزاء الهامة الأخرى من التشريعات الثانوية.

### ٢ - انتهاك مبدأ المساواة

تدرج "مدونة عقوبات جمهورية سلوفينيا" (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا رقم ٩٣/٧١) انتهاكات مبدأ المساواة بوصفها من المخالفات الجنائية لحقوق الإنسان. والأفراد الذي يرتكبون هذه المخالفة الجنائية، أي الأفراد "الذين يحرمون أفرادا آخرين، لأسباب اختلاف الجنسية، أو العرق، أو لون الجلد، أو الدين، أو الأصل الإثني، أو الجنس، أو اللغة، أو المعتقدات السياسية أو غيرها من المعتقدات، أو الميل الجنسي، أو الوضع المادي، أو المولد، أو التعليم، أو الوضع الاجتماعي، أو أية ظروف أخرى، من أي حق من حقوق الإنسان أو الحريات الأساسية، التي يعترف بها المجتمع الدولي أو يتيحها الدستور، أو يمنحون أفرادا آخرين بعض الحقوق أو المنافع الخاصة على أساس ذلك التمييز، يكونون عرضة لغرامة أو لسجن يصل إلى سنة. ويسري ما تقدم على الأفراد الذين يقاضون أفرادا آخرين أو هيئات لدعمهم المساواة بين الناس. وإذا ارتكب المخالفة المذكورة في الفقرة الأولى أو الثانية من هذه المادة مسؤولون من خلال استغلال وضعهم الرسمي، يصبحون معرضين للسجن لفترة أقصاها ثلاث سنوات".

### ٣ - المواءمة بين التشريع والأعمال القانونية للاتحاد الأوروبي

إلى جانب إعداد قوانين وأنظمة أخرى جديدة، توائم كذلك سلوفينيا تشريعاتها مع الأعمال القانونية للاتحاد الأوروبي. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧ قررت حكومة سلوفينيا برنامج مواءمة التشريعات، الذي يتعين إكماله بحلول عام ٢٠٠١. وهذه العملية الدينامية، وهي تشكيل نظام قانوني جديد، فرصة لدراسة القوانين وغيرها من الأنظمة المقترحة مؤخرا، والأنظمة التنفيذية المتطلبة (أنظمة، ومقررات، وأوامر دائمة، ومراسيم، وتعليمات) من ناحية النتائج الرئيسية لوضع المرأة والرجل في مجتمع سلوفينيا، ومن ناحية ممارسة تنفيذ الأحكام والإشراف على ذلك التنفيذ.

### ٤ - قانون تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين المرأة والرجل

إن سن واعتماد قانون خاص لكفالة وتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين المرأة والرجل في جميع نواحي الحياة وعلى جميع المستويات جزء أساسي من البرنامج الحكومي المقترح للتوطيد الفعال للمساواة بين المرأة والرجل، الذي يقدمه مكتب سياسات المرأة إلى حكومة سلوفينيا لمناقشته واعتماده.

### ٥ - حماية المرأة من أي عمل تمييزي

لم تقم سلوفينيا بإنشاء أية هيئات أو أجهزة خاصة تكون مسؤولة عن حماية المرأة من أي عمل تمييزي. ومكتب سياسات المرأة وأمين المظالم، المكلفان بمسؤوليات ومهام وتفويضات محددة، يضطلعان بدور محدود في هذا المجال.

ويضطلع "مكتب سياسات المرأة" بدور استشاري هام في حماية المرأة من أي عمل تمييزي. وتطلب نساء كثيرات النصح من المكتب، وبخاصة في المسائل المتعلقة بالتحرش الجنسي، وإجراءات الطلاق، وصون أنفسهن و/أو أطفالهن بعد الطلاق، ومشاكل السكن، وعلاقات العمل. وعلاقات العمل هي المجال الذي كثيرا ما تواجه فيه المرأة أشكالا مستترة من التمييز، وإن كان من الصعب في معظم الحالات إثبات هذا التمييز. وفي هذه الحالات يقدم مكتب سياسات المرأة النصح للنساء بشأن حقوقهن وسبل حمايتها، ويوجههن إلى الهيئات المسؤولة عن معالجة مشاكلهن، وعن حماية حقوقهن المنتهكة.

و"أمين المظالم" سبيل إضافي لحماية حقوق الإنسان خارج المحاكم، وبالتالي حماية المرأة من الممارسات التمييزية. وسبق وصف هذه المؤسسة في الجزء الأول من هذا التقرير.

### ٦ - تدابير كفالة التطور والتحسن الكاملين لوضع المرأة

إن إدراج المساواة بين الجنسين (إدماجها) في استحداث السياسات، والبرامج، والتشريعات، أحد التدابير الأساسية لتحسين وضع المرأة، ولإرساء الظروف التي تتمتع فيها المرأة بكامل حقوقها قدر تمتع الرجل بها، وتستخدم كامل طاقاتها للمشاركة في تطور سلوفينيا الوطني، والسياسي، والاقتصادي،

والاجتماعي، والثقافي، وتتمتع بنفس المنافع وفقا للإسهام الذي تقدمه. وتحقيقا لهذا الغرض، أعد مكتب سياسات المرأة مشروعا معنونا "تعزيز مشاركة المرأة في عمليتي اتخاذ القرار وصنع السياسات في سلوفينيا". ويشارك في تمويله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف هذا المشروع إلى تدعيم دور مكتب سياسات المرأة وزيادة مسؤولياته، فهو بوصفه هيئة حكومية مركزية ينبغي له أن يكون قادرا، من وجهتي نظر الموارد المالية والبشرية، وفيما يتعلق بالتأثير على اتخاذ القرارات، على تنفيذ المهام الموكلة إليه بأسلوب فعال. ويهدف أيضا المشروع إلى تحسين فهم المساواة بين الجنسين، وإلى توعية من يعتمدون القرارات على جميع المستويات الحكومية إلى حتمية إدراج المساواة بين الجنسين في جميع العمليات التي تتعلق بتطوير السياسات، والتشريعات، وصنع القرارات، وإلى الارتقاء بمستوى مشاركة المرأة في هياكل صنع القرارات السياسية. وبغية تحقيق أهداف المشروع، فإن مكتب سياسات المرأة، بالتعاون مع فرادى الخبراء المحليين والأجانب، والمنظمات غير الحكومية، والقطاعات الحكومية المعنية، يضطلع بالأنشطة التالية:

- إدماجا للمساواة بين الجنسين في استحداث السياسات الحكومية، شكلت مجموعة بين القطاعات تتألف من موظفي الدولة المعينين من قبل وزراء القطاعات الحكومية الثلاثة المعنية (وزارة العمل والأسرة والشؤون الاجتماعية، وزارة التعليم والرياضة، وزارة الشؤون الداخلية). وفي عام ١٩٩٨، انخرط أعضاء المجموعة في برنامج للتعليم والتدريب لكي يصبحوا قادرين، في نطاق عملهم، على أن يضمنوا أن يكون للسياسات، والبرامج، والقوانين، والأنظمة نفس الأثر على كل من المرأة والرجل. وأحد مهام هذه المجموعة أن تعد أيضا استراتيجية لإدراج مسألة نوع الجنس في العمل اليومي للحكومة على جميع المستويات.

- لزيادة عدد النساء المشاركات في الحياة السياسية، جرى تقديم نشاطين. يهدف النشاط الأول إلى إنشاء شبكة من المنسقين الإقليميين لتشجيع النساء على المشاركة، داخل بيئاتهن، في السياسة، وعلى ترشيح أنفسهن في الانتخابات المحلية والوطنية. والنشاط الثاني ينفذ على الصعيد الوطني، ويتناول إعداد تحليل لنتائج انتخابات الجمعية الوطنية التي أجريت مؤخرا. والحالة الحاضرة والتطور الجاري للنهج والاستراتيجيات الجديدة بهدف زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار وفي الهياكل السياسية. وتتألف الشبكة من فرادى الخبراء، وممثلين عن المجموعات النسائية والأحزاب السياسية.

وبهذا المشروع، يهدف مكتب سياسات المرأة إلى إحداث تغييرات في المجالين اللذين وضعتهما لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في تقريرها في مصاف أخطر المجالات أو المجالات التي تسبب انشغالا.

## المادة ٤ - تعزيز المساواة من خلال التدابير الخاصة المؤقتة

تدرك حكومة سلوفينيا أنه لا يمكن تحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل بمجرد سن التشريعات المناسبة، بل إن القضاء على عواقب الأدوار النمطية الموجودة للمرأة والرجل في مجتمع سلوفينيا يستدعي اتخاذ إجراءات إيجابية وتدابير مؤقتة خاصة. ومكتب سياسات المرأة، بوصفه الهيئة الحكومية المركزية المسؤولة عن إعداد هذه المقترحات، يتقصى مختلف التدابير، وبخاصة في مجال علاقات العمل والتوظيف، حيث يبذل جهوده لتعزيز دور للرجل أكثر فعالية داخل الأسرة، وتشجيعه على القيام بالعمل دون أجر بغية التوفيق بين الالتزامات الأسرية والمهنية، ولزيادة مشاركة المرأة في الهياكل السياسية وعمليات صنع القرار على جميع المستويات. ومن الأعمال الهامة التي يضطلع بها مكتب سياسات المرأة المشاركة في سن التشريع الجديد المقترح ومختلف إصلاحات النظام، ودراسة المقترحات من ناحية أثرها على وضع المرأة، وتقديم المقترحات التي تضمن إدراج المساواة بين الجنسين في النظام القانوني الجديد.

## المادة ٥ - القضاء على التحيز والقوالب النمطية

### ١ - الحياة الأسرية

الوثيقة الأساسية التي ترتكز عليها سياسة الأسرة السلوفينية هي "القرار المعني بأسس سياسة الأسرة" المتخذ في عام ١٩٩٣. ولكن يمكن التوصل إلى توزيع العمل توزيعا أفضل بين الجنسين، ينبغي تدعيم التشجيع العام لتوزيعه على نحو أكثر مساواة بين الشريكين في الأسرة، وبين الأبوين والأطفال، وإدراج مفهوم هذا النوع من توزيع العمل في البرامج التعليمية. وسيهم في ذلك "القانون المعني بالوالدية ودخل الأسرة" المقترح الذي قدمته حكومة سلوفينيا إلى البرمان لمناقشته. ومن العناصر الهامة لآليات موازنة واجبات العمل بالواجبات الأسرية التعزيز الفعال لدور الأبوة. ويرتكز القانون السابق ذكره على فردية حقوق الأبويين وعلى الأجزاء غير القابلة للتحويل من اجازات الأمهات والآباء، أي إجازة الأمومة للأمهات وإجازة الأبوة للآباء. ويرمي المشروع من وراء ذلك إلى تشجيع أبوة أكثر فعالية.

ومن وجهة النظر القانونية، تتضمن الحياة الأسرية الأزواج الميالين إلى الجنس المماثل، حيث كان هناك شعور أيضا في سلوفينيا بمشكلة التمييز الناشئ عن التوجه الجنسي (والاتجاه نحو منع ذلك التمييز). ولهذا الغرض أنشأت الوزارة المختصة (وزارة العمل، والأسرة، والشؤون الاجتماعية) فريق عمل للإعداد "للقانون المقترح المعني بالشراكات المسجلة للأزواج الميالين إلى الجنس المماثل". وهدف القانون المقترح القضاء على الحرمان الذي يعاني منه الشريكان من نفس الجنس، والذي ينتج عن عدم تسجيلهما بطريقة تثبت سكنهما تحت سقف واحد عند ممارسة مختلف المسائل المتصلة بالحياة في شراكة دائمة. وينظم القانون المقترح الشروط الرسمية والمادية لتسجيل هذه الشراكة، إلا أنه لا ينظم نتائج تسجيل الشراكة، بل يتضمن تعليمات بالاحالة إلى قوانين أخرى.وبهذا القانون المقترح، تنضم سلوفينيا إلى مجموعة البلدان التي تتيح نتائج قانونية محددة للأزواج الميالين إلى الجنس المماثل.

### ١-١ توزيع العمل داخل الأسر

تشير البيانات الاحصائية ونتائج البحث إلى استمرار وجود التوزيع التقليدي للأدوار وللعمل حسب نوع الجنس في سلوفينيا. فالعمل الذي يؤديه الرجل في الأسرة يتسم بطبيعة تقنية أكبر (إصلاحات داخل وخارج الشقة أو المنزل). كما أنه كثيرا ما يكون مسؤولا عن المسائل المالية. أما المرأة فكثيرا ما تنخرط في ألأعمال المتعلقة بالطهي، والغسيل، والكي، أي ما يصنف على أنه عمل "روتيني" وتوزيع العمل المتعلق برعاية الأطفال وتنشئتهم متوازن بين الشريكين، رغم أنه لا يزال يتعين على المرأة أن تؤدي أغلبية العمل.

ورغم أن توزيع الواجبات الأسرية بين الشريكين لا يزال غير متوازن، فقد ظهرت بعض التغيرات. ووثيقة البحث "نوعية الحياة لعام ١٩٩٤" تضمنت في دراستها الاستقصائية السؤال التالي : "من يؤدي أعمالا مثل الترتيب، والطهي، والغسيل، وشراء الحاجيات اليومية، وغيرها في أسرتك المعيشية؟" ووفقا للبحث، يشارك ٣٢,٨ في المائة من الرجال في هذا النمط من الأعمال مع شريكاتهم، بينما يترك ٣٩,٣ في المائة هذا النمط من الأعمال بالكامل لشريكاتهم.

وعلى المستوى المعلن، يميل الشباب بدرجة أكبر إلى توزيع العمل المتعلق بالواجبات الأسرية بالتساوي. والشباب الذي شملته "توجيهات الحياة والقيم للطلبة" يعارض المفهوم "الأبوي" للأسرة الذي يرعى بمقتضاه الأب الأسرة ماديا، بينما تكون الأم مسؤولة عن الأسرة المعيشية والأطفال(٨٣,٧ في المائة من الإجابات)، ويؤيدون التوزيع المتساوي للعمل في الأسرة المعيشية (٧٣,٦ في المائة من الاجابات).

### ١-٢ الاتجاهات صوب إحداث تغييرات في التركيب الهيكلي للأسرة

تتميز سلوفينيا بتعددية مكثفة لأشكال الأسرة ولأسلوب حياتها. ففضلا عن الأسرة "الكلاسيكية" للأزواج ذوى الأطفال، يتزايد عدد الأسر التي يرأسها والد وحيد أو والدة وحيدة، والأسر المستكملة أو المعاد تنظيمها، والمجتمعات الأسرية خارج نطاق الزواج، وأسر الشركاء الميالين إلى نفس الجنس. والاتجاهات التي تبين هذه التغييرات في التركيب الهيكلي للأسرة تماثل الاتجاهات التي تتميز بها بلدان أوروبا الغربية منذ فترة من الزمن. وتسجل الاحصاءات الرسمية هذه التغيرات بوصفها جزءا من مؤشرات التغير الديموغرافي، مثل:

- هبوط في متوسط عدد أعضاء الأسرة المعيشية؛
- ارتفاع في عدد الأطفال غير الشرعيين؛
- ارتفاع في متوسط عمر الأمهات عند ولادة أطفالهن وولادة أول طفل لهن؛

- هبوط في عدد الزيجات الجديدة؛

- هبوط في عدد حالات الطلاق، وغيرها.

### ١-٢-١ الهبوط في متوسط عدد أعضاء الأسرة المعيشية

إن متوسط عدد الأفراد الذين يعيشون في أسرة معيشية واحدة يهبط هبوطا تدريجيا منذ الثلاثينات: فالرقم لعام ١٩٩١ كان ٣,١ لكل أسرة معيشية، بينما سجل احصاء عام ١٩٣١ متوسطا قدره ٤,٩.

وأحد العوامل المساهمة في هبوط عدد الأفراد في الأسرة المعيشية الواحدة هو هبوط عدد الأطفال في الأسر بمتوسط ١,٣ طفلا لكل أسرة (احصاء عام ١٩٩١)، رغم أننا لا نستطيع أن نقول إن كل الأسر والأسر المعيشية متماثلة. والحالة مماثلة فيما يتعلق ببيانات عدد المواليد الجدد الأحياء لكل امرأة، فهناك ١,٢٨ من المواليد الجدد الأحياء لكل امرأة في عام ١٩٩٦ (هبوطا عن ٢,١١ في عام ١٩٨٠).

### ١-٢-٢ الارتفاع في عدد الأطفال غير الشرعيين

يتزايد عدد الأطفال المولودين لوالدين غير متزوجين كل عام في سلوفينيا (ارتفعت نسبة هؤلاء الأطفال بحوالي ١ في المائة سنويا طوال هذا العقد). وإذا أخذنا في الحسبان البيانات عن الاتجاه صوب هبوط في عدد الزيجات، يمكننا أن نستخلص نتيجة مؤداها أن مؤسسة الزواج تفقد أهميتها.وبطبيعة الحال، لا يعني هذا أن أهمية الأسرة والقيم الأسرية تتضاءل أيضا، فقد أظهر عدد من مشاريع البحث أن الأفراد يعزون أهمية كبرى لأسرهم. و"الرأي العام السلوفيني ٩٢/ البحث الدولي للقيم" وحده أشار إلى أن الأفراد يصنفون أسرهم بوصفها من أهم مجالات حياتهم، فيضعونها في المرتبة الثانية بعد عملهم المهني مباشرة. وهذه النماذج حقيقية خصوصا بالنسبة للسكان الأصغر سنا في سلوفينيا. فعلى سبيل المثال، أشار بحث أجري بين الطلبة أن حياة المشاركة المنظمة (الأسرة) تحتل المرتبة الأولى في أولوياتهم.

الجدول ٥ - الأطفال غير الشرعيين

| متوسط ١٩٩٠-١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|---|
| ٥ ٥٧١ | ٥ ٦٥٧ | ٥ ٩٨٤ | ٥ ٩٤٢ |

المصدر: الحولية الإحصائية لعام ١٩٩٨، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

### ١-٢-٣ الارتفاع في متوسط عمر الأمهات عند ولادة أطفالهن

يرتفع عمر الشريكين عند ولادة أول طفل لهما إلى ما يتعدى ٢٥ عاما في سلوفينيا، كما هو الحال في بلدان أوروبا الغربية. والارتفاع في متوسط عمر الأمهات عند ولادة أطفالهن، الأمر الذي لوحظ في سلوفينيا منذ فترة من الزمن، نتيجة، ضمن أمور أخرى، للمشاكل الاقتصادية، التي تشكل عقبة في سبيل تكوين الأسر (مشاكل السكن، والبطالة، وغيرها)

الجدول ٦ - متوسط عمر الأمهات عند ولادة طفلهن الأول

| | متوسط ١٩٩٠-١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|---|---|
| عمر الأم عند ولادة أول طفل | ٢٦,٥ | ٢٧,٢ | ٢٧,٥ | ٢٧,٧ |

المصدر: الحولية الإحصائية لعام ١٩٩٨، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

### ١-٢-٤ الهبوط في عدد الزيجات

سبق أن ذكرنا أن مؤسسة الزواج تفقد أهميتها، ولكن هذا لا يعني تضاؤل الأهمية التي يعزوها الأفراد للحياة الأسرية.إلا أن ذلك يؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، وجود التعددية في أشكال الأسرة، وهي ما تؤكده البيانات المتعلقة بهبوط عدد الزيجات الجديدة.

الجدول ٧ - الزيجات الجديدة

| ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|---|---|
| ٩ ٠٢٢ | ٨ ٣١٤ | ٨ ٢٤٥ | ٧ ٥٥٥ | ٧ ٥٠٠ |

المصدر: الحولية الإحصائية لعام ١٩٩٨، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

وعمر العرائس والعرسان في ازدياد، فمعظم النساء يتزوجن حاليا بين سن ٢٠ و ٢٤ سنة، بينما يتزوج معظم الرجال بين سن ٢٥ و ٢٩ سنة، ووفقا لأرقام عام ١٩٩٦ (مقارنة بمتوسط ١٩٨٥-١٩٨٩)، ارتفع متوسط عمر العرائس بما يقرب من خمس سنوات، ومتوسط عمر العرسان بما يقرب من أربع سنوات.

### ١-٢-٥ حالات الطلاق

سجل هبوط في عدد حالات الطلاق في سلوفينيا بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦؛ وقد صنفنا ضمن الأسباب الممكنة لهذ الاتجاه الحالة الاقتصادية غير المؤاتية على الصعيد الصغير، التي كانت نتيجة للتغيرات الاجتماعية المتصلة بالانتقال إلى اقتصاد السوق. وفي عام ١٩٩٦، ارتفع بشدة من جديد عدد حالات الطلاق، مقتربا من متوسط الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤.

الجدول ٨ - حالات الطلاق

| متوسط ١٩٩٠-١٩٩٤ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ ٩٠٧ | ١ ٩٦٢ | ١ ٩٢٣ | ١ ٥٨٥ | ٢ ٠٠٤ | ١ ٩٩٦ |

المصدر: الحولية الإحصائية لعام ١٩٩٧، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

وتشير بيانات الأطفال المعالين بالنسبة لحالات الطلاق هذه، أن معظم حالات الطلاق تحدث في الأسر ذات الطفل الواحد (٤٠ في المائة)، تليها حالات الطلاق في الأسر التي ليس لديها أطفال. ومن النادر حدوث حالات طلاق بين الأزواج ذوي ٣ أطفال أو أكثر. ومقارنة البيانات عن فترات بقاء الزيجات تبين أن معظم الشركاء يحصلون على الطلاق بعد خمس إلى تسع سنوات من الزواج، بينما يقرر أزواج عديدون الطلاق بعد أكثر من ١٥ سنة من الزواج.

٢ - الإعلان عن العمل، واجراءات توظيف عاملين جدد

لا تزال الاعلانات عن العمل في سلوفينيا تتضمن أحيانا كشرط من الشروط مسألة الجنس أو تفضيل أحد الجنسين، وللأسف، يمكن مشاهدة تمييز مماثل بالنسبة للسن. وأحكام "قانون علاقات العمل" المقترح التي تتحكم في نشر الوظائف الخالية تنص بوضوح على الالتزام بالمساواة في المعاملة بغض النظر عن الجنس. والفقرة الأولى من المادة ٢٢ تحظر على أصحاب الأعمال "الاعلان عن وظيفة خالية تقصر على الرجال أو على النساء، إلا إذا كان ذلك الجنس المحدد شرطا لا غني عنه لأداء العمل." وفضلا عن ذلك، ينص مقترح القانون في الفقرة الثانية من نفس المادة على أن "الاعلان عن وظيفة خالية يجب ألا يدل حتى على أن صاحب العمل يفضل جنسا محددا، إلا في الحالات المحددة في الفقرة السابقة." وفي حالة انتهاك الحظر على التمييز بالنسبة للتوظيف، يتعين على صاحب العمل أن يعوض الشخص الذي لم يجر اختياره بسبب التمييز. وقد تنفذ عواقب أخرى بموجب مبادئ القانون المدني. وبموجب المادة ٢٣ المقترحة، يلتزم صاحب العمل بتقديم الدليل في حالة مخالفة الحظر على التمييز على أساس الجنس بموجب المادة ٢٢.

وتظل أيضا الممارسة كما هي، حيث تعلن معظم الوظائف الخالية بالصيغة النحوية المذكرة. وغالبا ماتستخدم الصيغة النحوية المؤنثة للوظائف التي تتضح "أنثويتها". وأحد الصكوك الهامة التي قد تساعد على تغيير هذا السلوك هو التصنيف الجديد للأعمال (التصنيف القياسي للأعمال)،الذي يورد التعريف المعترف به دوليا للأعمال، وترد الأعمال فيه في شكلي الجنسين على حد سواء. وقد اعتمدت حكومة سلوفينيا الموسوم المعني بادراج وتطبيق "التصنيف القياسي للأعمال" في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٧، وحددت فيه الحكومة ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ تاريخا يدخل فيه "التصنيف القياسي للأعمال" حيز النفاذ.

## ٣ - دور وسائط الإعلام

شهدت وسائط الاعلام في سلوفينيا أبحاثا قليلة نسبيا بشأن صورة الجنسين في وسائط الاعلام، والتركيب الهيكلي لنوع الجنس لدى مصممي المحتويات الإعلامية، وتوزيع سلطة صنع القرار بين الجنسين في شركات وسائط الإعلام، وآثار المشاركة الاجتماعية لوسائط الاعلام من وجهة نظر دوري المرأة والرجل. وفي عام ١٩٩١، أجري تحليل لقناة التلفاز الوطنية الأولى. وشهد عام ١٩٩٥ بحثا دوليا بشأن أخبار الصحف والمذياع والتلفاز، تضمن أيضا سلوفينيا. ونتائج هذا البحث، والبحث المتعلق بالتركيب الهيكلي لنوع الجنس لدى موظفي وسائط الاعلام في سلوفينيا، الذي أجراه مكتب سياسات المرأة في عام ١٩٩٥، وعمل الأبحاث التجريبية الذي أجراه منسق سلوفينيا كجزء من مشروع رصد وسائط الاعلام العالمية، أسفرت عما يلي:

### ٣-١ النساء الموظفات في وسائط الإعلام في سلوفينيا

هناك عدد كبير من النساء الموظفات في وسائط الاعلام في سلوفينيا. ووفقا لبيانات عام ١٩٩٥ تصل نسبة النساء ٥١ في المائة من موظفي وسائط الاعلام المطبوعة (٣٨ في المائة في وسائط الاعلام المسموعة/المرئية). ولكن هذا لا يعني أن الرقم مرتفع بنفس القدر في المراكز القيادية ومراكز الادارة، حيث تقل نسبة المرأة عن ١٠ في المائة. والحالة أفضل على مستوى التحرير، حيث تحتل المرأة حوالي ثلث إجمالي عدد وظائف التحرير.

الجدول ٩ - النسبة المئوية للعاملين في وسائط الإعلام في سلوفينيا، حسب الوظيفة والجنس

| | نساء | رجال |
|---|---|---|
| صحفيون | ٤٧ | ٥٣ |
| محررون | ٣٣ | ٦٧ |

المصدر: دوروتيا فيرشا: صور نوع الجنس في وسائط الإعلام، مكتب سياسات المرأة، ليوبليانا، ١٩٩٦.

### ٣-٢ المساواة في المعلومات بين المرأة والرجل

مكن مشروع البحث الدولي السابق الذكر من المقارنة بين ثلاثة أشكال من وسائط الاعلام في سلوفينيا فيما يتعلق بنسب النساء والرجال الذين أجريت معهم لقاءات في الصحف، وفيما يتعلق بقدر الأنباء التي تتناول قضايا نسائية معينة. وأكدت النتائج أن نسبة النساء اللاتي أجريت معهن لقاءات في مقالات صحفية بلغت أقل مستوى لها في الصفحة الأولى من صحف سلوفينيا. وكانت نسبة النساء اللاتي أجريت معهن لقاءات في أنباء التلفاز أكبر قليلا. أما أكبر نسبة للنساء اللاتي أجريت معهن لقاءات فكانت في أنباء المذياع، إلا أنها مازالت نسبة ضئيلة جدا.

الجدول ١٠ - مقارنة نسب النساء والرجال في ثلاثة أشكال من وسائط الإعلام في سلوفينيا، حسب الدور والجنس

| | النسبة المئوية للصحافيين | | النسبة المئوية لمن أجريت معهم لقاءات | |
|---|---|---|---|---|
| المتوسط | النساء | الرجال | النساء | الرجال |
| الصحف | ٢٣ | ٧٧ | ٦ | ٩٤ |
| المذياع | ٥٢ | ٤٨ | ١٣ | ٨٧ |
| التلفاز | ٢٣ | ٧٧ | ٨ | ٩٢ |
| | ٤٠ | ٦٠ | ١١ | ٨٩ |

المصدر: دوروتيا فيرشا: صور نوع الجنس في وسائط الإعلام، مكتب سياسات المرأة، ليوبليانا، ١٩٩٦.

وأحد أسباب انخفاض نسبة النساء اللاتي أجريت معهن لقاءات هو اختيار المواضيع الأكثر تكررا في المناقشة.وأكثر المجالات تكررا في المناقشة في وسائط الإعلام هي مجالات الحياة العامة التي ترجح فيها مشاركة الرجال (السياسة، الاقتصاد، الإرهاب، الحرب، الرياضة، وغيرها). فعلى سبيل المثال، لم تبلغ نسبة النساء إلا ٧ في المائة من إجمالي عدد الأفراد الذين أجريت معهم لقاءات في البرامج الإعلامية للقناة الاولى في التلفاز الوطني. وهناك مجموعة أخرى تتناول مجالات الثقافة، والتعليم، والبيئة، والدين، وحقوق الإنسان، وغيرها، تشرك عددا أكبر من النساء اللاتي تجرى معهن أحاديث، إلا أن هذا العدد ما زال أقل بكثير من عدد الرجال. وأعلى نسبة للنساء اللاتي تجرى معهن لقاءات (٣٣ في المائة) كانت نسبة من أجريت معهن لقاءات تتعلق بمواضيع الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية.

ونسبة المقالات الإخبارية المتعلقة بالقضايا الخاصة بالمرأة أو بجوانب مشكلة معينة تهم المرأة نسبة منخفضة جدا في سلوفينيا، فهي مجرد ٢ في المائة من جميع المقالات الإخبارية. ورغم أن أغلبية المواضيع تهم المجتمع بأسره، فان وجود المعلومات التي تهم المرأة بصفة خاصة يقل كثيرا عن الاحتياج الفعلي لهذه المعلومات، بالنظر إلى عدد النساء بالنسبة إلى سكان سلوفينيا ككل.

### ٣-٣ صورة المرأة والرجل في وسائط الإعلام في سلوفينيا

إن صورة المرأة والرجل كما تقدمها وسائط الإعلام، بوصفهما مولدي الرأي العام، صورة متنوعة إلى حد ما، إلا أنه بالرغم من ذلك هناك بعض السمات المشتركة التي يمكن تحديدها. ففيما يتعلق بالمراكز القيادية والمعرفة المتخصصة، كثيرا ما تتضمن وسائط الإعلام رجالا، ويدلل هذا إلى حد ما على "الواقع الاجتماعي"، وعلى "النهج الجنسي المتحيز الذي يتضح من تلقاء نفسه، وبخاصة نتيجة لعدم وجود سياسية مرسومة لتكافؤ الفرص في مجال وسائط الاعلام العام". ومن ناحية أخرى، فان النساء اللاتي يحصلن على "مساحة" أقل بالنسبة للقضايا الاجتماعية الهامة، يسيطرن على تقديم المجال الخاص. ويظهرن في هذا المجال في دور الأم، أو الزوجة، أو المستهلكة، ويكون الزوج مرافقا سلبيا.

الجدول ١١ - نسبة النساء والرجال المتضمنين في مجموعات البرامج الموضوعية المتنوعة في القناة الأولى للتلفاز الوطني

| | النساء | الرجال |
|---|---|---|
| برامج إعلامية | ٢٥ | ٧٥ |
| برامج إعلامية أخرى | ٣٦ | ٦٤ |
| التمثيليات والحفلات | ٣٤ | ٦٦ |
| فيديو كليب | ٤٠ | ٦٠ |
| ترفيه، وبرامج أحاديث، وغيرها | ٤٥ | ٥٥ |
| صور متحركة للأطفال | ٣١ | ٦٩ |
| أفلام للأطفال | ٣٤ | ٦٦ |
| إعلانات | ٣٩ | ٦١ |

المصدر: دوروتيا فيرشا: صور نوع الجنس في وسائط الإعلام، مكتب سياسات المرأة، ليوبليانا، ١٩٩٦.

### ٣-٤ الإعلان

يقدم الرجال والنساء في أدوار اجتماعية متباينة تباينا واضحا، وتصور الأنماط المقبولة للأدوار التقسيم التقليدي لها بين الجنسين.

وإحدى استراتيجيات جذب الانتباه إلى المنتجات أو الخدمات في سلوفينيا هي إدخال أشخاص ليست لهم علاقة مباشرة بالبند المعلن عنه، ولكنهم يمثلون نوعا من الزخرفة أو الأضافة الجمالية. وفي بحث عن قصاصات الفيديو المعروضة في تلفاز سلوفينيا، ظهر على سبيل المثال، أن ٦ في المائة من الأشخاص الذي يظهرون في الإعلانات يرتدون لباس البحر، أو الملابس الداخلية، أو الملابس الضيقة، و ٨٢ في المائة منهم من النساء.

وعندما أجرى البحث المتعلق بالإعلانات التجارية التلفازية، لم تكن هناك قواعد خاصة بعمليات الإعلان في سلوفينيا. واعتمدت في عام ١٩٩٤ مدونة الإعلانات السلوفينية بوصفها آلية تنظم نفسها وتجمع بين كل العوامل داخل عملية الإعلان. وإحدى قواعد الإعلان المادة المعنية باللياقة التي يذكر فيها، ضمن جملة أمور، أنه "يجب ألا يناقض الإعلان المساواة البديهية بين الجنسين، كما أنه يجب ألا يقدم الرجل ولا المرأة ولا الطفل بأسلوب يتصف بالسب أو الإهانة". وتضيف المادة أن العرى والتلميحات الجنسية لا تتفق والذوق السليم (مدونة الإعلان السلوفينية، ١٩٩٩). وللأسف، فإن أحكام هذه المادة متراخية جدا، ومن ثم تسمح بمختلف التفسيرات، فهي، مثلا، لا تعرف التعبيرين "المساواة البديهية"، ولا "الذوق السليم".

ورغم اعتماد المدونة، لا تزال هناك إعلانات تجارية جديدة كثيرة تقدم فيها المرأة مباشرة بوصفها بضاعة جنسية. وقد سبق أن قدم مكتب سياسات المرأة شكوى لدى محكمة الشرف السلوفينية ضد إعلان تجاري قدم المرأة بأسلوب يتضمن السب والإهانة. واعتمدت محكمة الشرف قرارا أعلنت فيه أن الشكوى كانت في محلها وطالبت المسؤولين في الوكالات التجارية والإعلانية أن يمتنعوا عن ممارسة الإعلان بطريقة تخالف المادة ٣ من الفصل المتعلق باللياقة، وأعلنت حكمها إعلانا عاما.

## ٤ - العنف المرتكب ضد المرأة والعنف في الأسرة

### ٤-١ العنف المرتكب ضد المرأة: تعريف طبيعته ومداه

عند البحث عن الأبعاد الحقيقية للعنف المرتكب ضد المرأة، نواجه تباينا كبيرا بين البيانات الإحصائية الرسمية والبيانات غير الرسمية التي تجمعها المنظمات الطوعية أو غير الحكومية التي تكافح العنف (خطوط تقديم المساعدة هاتفيا، والرابطات، وغيرها). وتشير البيانات المقدمة من المنظمات غير الحكومية إلى أن مستوى العنف أعلى بكثير من المستوى الذي تظهره بيانات الجرائم المبلغ عنها.

وعندما نفسر البيانات الإحصائية المتعلقة بالجرائم أو بضحاياها، يجب أن نأخذ في الحسبان عددا من أوجه القصور:

- تشير البيانات إلى إحصاءات الشرطة بدلا من الإحصاءات القضائية (التي أبلغ عنها ولكن لم تدن)؛

- لا تشير إحصاءات الشرطة إلا إلى جزء من الجريمة الكلية (الجريمة المكتشفة أو المبلغ عنها، بينما تتباين نسب الجرائم التي لم تكتشف ولم يجر التحقيق فيها، وتعتمد على نوع المخالفة الجنائية)؛

- لا يدل بالضرورة ازدياد عدد الجرائم أو انخفاضه على الحالة الواقعية، حيث أنها يمكن أن تنتج عن عدد من العوامل المتباينة (تغيير التشريعات الجنائية، ووجود قدر أكبر من الاستعداد للإبلاغ عن الجرائم، وعمليات الشرطة المكثفة، وغيرها).

وهناك عدد كبير من هيئات المجتمع المدني التي تقدم المساعدة إلى ضحايا العنف في الأسرة (خطوط تقديم المساعدة هاتفيا، وتوفير ملاجئ لضحايا العنف، وغيرها)، وهذه الهيئات، باكتشافها العنف وتوفيرها الآليات التي تتخذ التدابير اللازمة، تكمل العمليات التي تضطلع بها الدولة ومؤسساتها وأجهزتها المعنية بتناول مشكلة العنف في الأسرة (الشرطة، والقضاء، ومراكز الرعاية الاجتماعية، وغيرها). وهناك ثلاثة ديار آمنة أو ملاجئ للنساء والأطفال من ضحايا العنف في سلوفينيا. وقد أنشئ أولها في نهاية عام

١٩٩٦ بوصفه جزءا من مركز ماريبور للرعاية الاجتماعية، وافتتح أحدثها في ليوبليانا في نهاية عام ١٩٩٧ بواسطة رابطة خط تقديم المساعدة هاتفيا، ولهذا كان أول ملجأ غير حكومي للنساء والأطفال في سلوفينيا. وشاركت في افتتاح هذا الملجأ حكومة سلوفينيا، وتتضمن مكتب سياسات المرأة، ومختلف البلديات، فضلا عن عدد من الشركات، والهيئات، والأحزاب السياسية، ونقابات العمال.

وتقديم المساعدة إلى ضحايا الإيذاء الجنسي هو مسؤولية رابطة مكافحة الإيذاء الجنسي منذ عام ١٩٩٤. ويتضمن برنامج عمل الرابطة خطا هاتفيا لتقديم المساعدة إلى ضحايا الإيذاء الجنسي، ومجموعة للمساعدة الذاتية، والتمثيل، والتدريب، والارتقاء بالوعي، وإدراج ضحايا الإيذاء الجنسي في تخطيط المشاريع وإدارتها، ومجموعة للمساعدة الذاتية تعنى بضحايا الاغتصاب.

### ٤-٢ العنف في الأسرة

#### ٤-٢-١ معالجة العنف في الأسرة من خلال قانون العقوبات

تتناول المادتان ١٤٥ و ١٤٦ من قانون العقوبات العنف في الأسرة. وتنص المادة ١٤٥ ("تهديد السلامة") على أن الشخص الذي "يهدد سلامة أي أشخاص آخرين من خلال التهديد الجاد للحياة أو للأعضاء يكون عرضة للحكم عليه بغرامة أو بالسجن بحد أقصى سنة". وتتناول المادة ١٤٦ سوء المعاملة وتنص على أن الشخص الذي "يؤثر، من خلال سوء المعاملة، على السلامة الجسدية أو العقلية لأي شخص آخر" يكون عرضة للحكم عليه بغرامة أو بالسجن بحد أقصى ستة أشهر. وتبدأ المحاكمة بالنسبة لهاتين الجريمتين بناء على مبادرة الضحية أو الشخص الذي يعاني من الضرر.

#### ٤-٢-٢ نسبة النساء ضحايا الجرائم

إن طريقة تنظيم البيانات الإحصائية في وزارة الشؤون الداخلية لا تتيح رؤية أوضح للتركيب الهيكلي لنوع الجنس بالنسبة لضحايا الجرائم. ولهذا لا يمكننا أن نشير إلا إلى البيانات الأساسية عن نسبة النساء من ضحايا الجرائم. وقد اهتممنا هنا اهتماما خاصا بالجرائم التي كثيرا ما تتضمن العنف في الأسرة، والتي تزيد فيها نسبة الضحايا من النساء زيادة كبيرة عن نسبة الضحايا من الرجال. ونقدم مشكلة هذا النمط من العنف في خمس مجموعات فرعية:

- الجرائم المرتكبة ضد الحياة والأعضاء: القتل، الضرر الجسدي، التهديد بسلاح هجومي؛
- الجرائم المرتكبة ضد الحقوق والحريات الأساسية: تهديد السلامة، سوء المعاملة؛
- الجرائم المرتكبة ضد السلامة الجنسية: الاغتصاب، العنف الجنسي، انتهاك السلامة الجنسية من خلال استغلال المركز؛
- الجرائم المرتكبة ضد النظام العام والأمن: العنف

ووفقا لبيانات وزارة الشؤون الداخلية، كانت النساء ضحايا العنف في ١٢١ ٦ حالة (٢٩,٨٤ في المائة من إجمالي عدد الحالات وهو ٥١٦ ٢٠)، وذلك بين عام ١٩٩٠ والثمانية أشهر الأولى من عام ١٩٩٦.

الجرائم المرتكبة ضد الحياة والأعضاء

كانت النساء، بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦، ضحايا جرائم القتل، والأذى الجسدي، والتهديد بالأسلحة الهجومية في ٨١٠ ٢ حالة (٢٢,٢ في المائة من إجمالي عدد الحالات، وهو ٦٤١ ١٢).

وتشير التقلبات في عدد فرادى أنماط الجرائم المرتكبة ضد الحياة والأعضاء إلى زيادة كبيرة في نسبة النساء من ضحايا العنف. ولم توجد زيادة كبيرة بالنسبة للأنماط الأخرى من الجرائم: ففي الجرائم التي تتضمن الأذى الجسدي، لوحظت تغيرات في نسبة الضحايا من النساء، بينما كانت نسبتهن ثابتة في الجرائم التي تتضمن التهديد بالأسحلة الهجومية.

الجدول ١٢ - الجرائم المرتكبة ضد الحياة والأعضاء، ونسبة النساء من ضحايا هذه الجرائم، ١٩٩٠-١٩٩٦

| | | القتل | الأذى الجسدي الشديد | الأذى الجسدي الفعلي | الاعتداء | التهديد بسلاح هجومي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٣ | إجمالي | ٦٨ | ١٨ | ٤٤٨ | ٥٣١ | ١ ٠١٢ |
| | ضد النساء | ٢٥ | ٤ | ٨٦ | ١٣١ | ٢٣٩ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ٣٦,٧٦ | ٢٢,٢٢ | ١٩,٢٠ | ٢٤,٦٧ | ٢٣,٦٢ |
| ١٩٩٤ | إجمالي | ٨٧ | ٢٠ | ٣٩١ | ٥١٤ | ٨٤٦ |
| | ضد النساء | ٣١ | ٣ | ٩٢ | ١٠٢ | ١٩٩ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ٣٥,٦٣ | ١٥,٠٠ | ٢٣,٥٣ | ١٩,٨٤ | ٢٣,٥٢ |
| ١٩٩٥ | إجمالي | ٩٠ | ٢٠ | ٤٥٤ | ١ ٠٢٣ | ٤٧٠ |
| | ضد النساء | ٢٥ | ١ | ٨٧ | ٢٣٢ | ١٠٧ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ٢٧,٧٨ | ٥,٠٠ | ١٩,١٦ | ٢٢,٦٨ | ٢٢,٧٧ |
| ١٩٩٦ | إجمالي | ٦٧ | ١٩ | ٢٨٨ | ٦٠٩ | ٢٤١ |
| | ضد النساء | ٢٧ | ٣ | ٥٤ | ١٤٠ | ٥٤ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ٤٠,٣٠ | ١٥,٧٩ | ١٨,٧٥ | ٢٢,٩٩ | ٢٢,٤١ |

المصدر: وزارة الشؤون الداخلية، ١٩٩٦.

**الجرائم المرتكبة ضد حريات وحقوق الإنسان**

**كانت النساء ضحايا ٥٠٥ جرائم تتضمن تهديد السلامة وسوء المعاملة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦ (٤٢,٢ في المائة من إجمالي عدد الجرائم البالغ ١٩٨ ١).**

**الجدول ١٣ - الجرائم المرتكبة ضد حريات وحقوق الإنسان، ونسبة النساء من ضحايا هذه الجرائم، ١٩٩٠-١٩٩٦[1]**

| | | تهديد السلامة | سوء المعاملة |
|---|---|---|---|
| | إجمالي | ١١٠ | ١ |
| ١٩٩٣ | ضد النساء | ٣٩ | ١ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ٣٥,٤٥ | ١٠٠ |
| | إجمالي | ١٠١ | - |
| ١٩٩٤ | ضد النساء | ٣٢ | - |
| | نسبة النساء (في المائة) | ٣١,٦٨ | - |
| | إجمالي | ٤٦٠ | ٧١ |
| ١٩٩٥ | ضد النساء | ١٨٠ | ٤١ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ٣٩,١٣ | ٥٧,٧٥ |
| | إجمالي | ٣٦٠ | ٩٥ |
| ١٩٩٦ (أول ٨ أشهر) | ضد النساء | ١٥٧ | ٥٥ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ٤٣,٦١ | ٥٧,٨٩ |

المصدر: وزارة الشؤون الداخلية، ١٩٩٦.

(١) لا توجد بيانات عن سوء المعاملة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

**الجرائم المرتكبة ضد السلامة الجنسية**

**عند دراستنا - وفقا للمادة ٥ من الاتفاقية - الجرائم المرتكبة ضد السلامة الجنسية، استثنينا جريمة القوادة أو أي شكل آخر من أشكال التوسط في البغاء، حيث أن الحديث عن هذه الجرائم يرد في الجزء المتعلق بالمادة ٦ من الاتفاقية. وتشير البيانات إلى أن نسبة النساء من ضحايا الاغتصاب، والعنف الجنسي، وانتهاكات السلامة الجنسية من خلال استغلال المركز نسبة مرتفعة بشكل استثنائي: فوقعت ٨٩١ جريمة من هذا النوع بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦، وبلغ ما ارتكب منها ضد النساء ٨٥٠ (٩٥,٤ في المائة).**

الجدول ١٤ - الجرائم المرتكبة ضد السلامة الجنسية ونسبة النساء من ضحايا هذه المخالفات، ١٩٩٠ ١٩٩٦

| | | الاغتصاب | العنف الجنسي | انتهاك السلامة الجنسية من خلال استغلال المركز |
|---|---|---|---|---|
| | إجمالي | ١٠٠ | ٢٢ | ١٣ |
| ١٩٩٣ | ضد النساء | ١٠٠ | ١٨ | ١٣ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ١٠٠ | ٨١,٨٢ | ١٠٠ |
| | إجمالي | ٧٩ | ٣٢ | ١٨ |
| ١٩٩٤ | ضد النساء | ٧٩ | ٢٧ | ١٦ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ١٠٠ | ٨٤,٣٨ | ٨٨,٨٩ |
| | إجمالي | ٨٣ | ٢٨ | ٢٤ |
| ١٩٩٥ | ضد النساء | ٧٩ | ٢٥ | ٢٣ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ٩٥,١٨ | ٨٩,٢٩ | ٩٥,٨٣ |
| | إجمالي | ٣٨ | ١٩ | ٣ |
| ١٩٩٦ (أول ٨ أشهر) | ضد النساء | ٣٨ | ١٨ | ٣ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ١٠٠ | ٩٤,٧٤ | ١٠٠ |

المصدر: وزارة الشؤون الداخلية، ١٩٩٦.

**الجرائم المرتكبة ضد النظام العام والسلام**

في هذا الفصل، يتناول أيضا قانون العقوبات جرائم العنف، التي تضخع لعقوبة السجن بحد أقصى سنتان، أو حتى ثلاث سنوات إذا "ارتكب الجريمة شخصان أو أكثر أو إذا تضمنت إذلالا شديدا لعدة أشخاص، أو إذا هاجم المعتدي أشخاصا آخرين" (المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات).

**الجدول ١٥ - جرائم العنف ونسبة النساء من ضحاياها، ١٩٩٠-١٩٩٦**

| | | جرائم العنف |
|---|---|---|
| ١٩٩٣ | إجمالي | ٤١٨ |
| | ضد النساء | ٢٠٣ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ٤٨,٥٦ |
| ١٩٩٤ | إجمالي | ٤٢٢ |
| | ضد النساء | ١٩١ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ٤٥,٢٦ |
| ١٩٩٥ | إجمالي | ١٩٢ |
| | ضد النساء | ٧٢ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ٣٧,٥٠ |
| ١٩٩٦ (أول ٨ أشهر) | إجمالي | ٧٥ |
| | ضد النساء | ٣٢ |
| | نسبة النساء (في المائة) | ٤٢,٦٧ |

المصدر: وزارة الشؤون الداخلية، ١٩٩٦.

**الإخلال بالنظام العام والسلام**

ارتفعت إلى حد ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤ نسبة انتهاكات المادة ٤/١١ من "قانون الإخلال بالنظام العام والسلام" (التي تنص على أن الشخص الذي "يضر البيئة ضررا شديدا بالضجيج، أو الدمدمة، أو الاهتياج، أو يخل بالسلم أو يهدد سلامة أي شخص في مسكنه الخاص إلى حد كبير وبأسلوب لا يسمح به، أو يقوض بأية وسيلة أمن الأفراد وراحتهم وقت الليل"، يتعرض للغرامة أو للسجن بحد أقصى ٣٠ يوما)، وهو القانون الذي يتضمن معالجة التدخلات في الأسرة أو بين الزوجين.

**الجدول ١٦ - الإخلال بالنظام العام والسلام، ونسبة النساء من الضحايا، ١٩٨٨-١٩٩٤**

| | عدد مرات الإخلال بالنظام العام والسلام | المادة ٤/١١ | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|
| ١٩٨٨ | ١٧ ٩٠٨ | ٦ ٠٢٦ | ٣٣,٦ |
| ١٩٨٩ | ١٧ ٦٠٥ | ٦ ٣١٥ | ٣٥,٩ |
| ١٩٩٠ | ١٨ ٢٢٢ | ٦ ٧٩٥ | ٣٧,٣ |
| ١٩٩١ | ١٦ ٥٠٦ | ٦ ٢٤٣ | ٣٧,٨ |
| ١٩٩٢ | ٢٠ ٥٣١ | ٧ ٧٢٨ | ٣٧,٦ |
| ١٩٩٣ | ٢١ ٦٣٤ | ٨ ٩٨٥ | ٤١,٥ |
| ١٩٩٤ | ٢٢ ٧٣٢ | ٩ ٥٢٥ | ٤١,٩ |

المصدر: وزارة الشؤون الداخلية، ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بانتهاكات "قانون الإخلال بالنظام العام والسلام"، ساد الشجار والصياح (٤٠,١ في المائة من إجمالي المخالفات)، والإخلال بالسلام وتهديد السلامة في المساكن الخاصة (٢٦,٩ في المائة من إجمالي المخالفات). وكما كان الحال في السنوات السابقة، تضمنت كلتا الحالتين نسبة مرتفعة من المخالفات التي ارتكبت داخل الأسرة (أكثر من ٤٥ في المائة).

### ٤-٣ المضايقة الجنسية

لا يحمي قانون العقوبات الجديد المرأة من المضايقة الجنسية. فلا بد من إثبات القسر أو التهديد في كل الجرائم المرتكبة ضد السلامة الجنسية التي تتضمن القصر أو البالغين.

وقد أدرجت مسألة جديدة في "قانون علاقات العمل" المقترح تتعلق بالحماية القانونية من المضايقة الجنسية في العمل، وتنص في المادة ٤٢ - ضمن واجبات حماية شخصية العامل - على أنه يتعين على صاحب العمل "أن يسعى للتأكد من عدم وقوع أي عامل ضحية للمضايقة الجنسية ومن عدم تعرض أي فرد للمضايقة الجنسية بسبب شكواه من التفرقة المبنية على نوع الجنس". والفصل المعني بالإلغاء الاستثنائي من جانب العمال في المادة ٩١ ينص على أنه "في ظرف ثمانية أيام من إنذار صاحب العمل بالوفاء بالالتزامات" يكون للعمال "أن يلغوا عقد التوظف بصفة استثنائية"، لأن صاحب العمل، ضمن جملة أمور، "لم يكفل لهم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بنوع الجنس"، أو "لم يتخذ أية خطوة لمنع تعرض العمال للمضايقة الجنسية بسبب شكواهم من التفرقة المبنية على نوع الجنس". وفي حالة إلغاء عقد التوظف بسبب هذا الإجراء، ينص القانون المقترح على استحقاق العامل المتضرر للتعويض عن الفصل المقرر في حالات الإلغاء الاعتيادي لعقود التوظف، وللتعويض بقيمة الأجر المفقود عن الوقت المخصص لإعطاء الإنذار.

وتصبح المضايقة الجنسية مسألة يناقشها الجمهور في سلوفينيا على وجه أكثر تكررا. وهذا يشجع النساء على البدء في الإعراب عن أنفسهن كضحايا للمضايقة الجنسية. واستمرارا في إسهام مكتب سياسات المرأة في الارتقاء بالوعي فيما يتعلق بهذه المسألة فقط، أصدر نشرة وملصقا يتناولان المضايقة الجنسية في العمل في عام ١٩٩٧. وعرضت هذه الحملة في الجزء الأول من هذا التقرير.

### ٤-٤ الإباحية

من الصعب تقدير أثر الإباحية على صورة القالب النمطي للمرأة في مجتمع سلوفينيا، حيث أنه من غير المعروف بعد ضخامة هذه الظاهرة، وبخاصة مع سهولة الوصول إلى المواد الإباحية بفضل التكنولوجيا الجديدة والقنوات الجديدة للاتصالات والإعلام.

وبموجب المادة ١٨٧ من قانون العقوبات، يعاقب على ارتكاب مخالفات عرض مواد إباحية على من تقل أعمارهم عن ١٤ سنة، وإيذاء الصغار بغرض إنتاج منتجات إباحية، واستخدام الصغار في الأداء الإباحي.

**٥ - التعليم من أجل المساواة**

**في مجال التعليم الأسري، وهو جزء أساسي من التعليم المدرسي الابتدائي والثانوي، لم تلاحظ تغيرات هامة منذ تقديم التقرير الأولي بموجب الاتفاقية. ولما كان يجري الآن في سلوفينيا تجديد المناهج، والمواد الدراسية، وأشكال المناهج، على صعيدي التعليم الابتدائي والثانوي، فسيكرس انتباه خاص - في إطار تعليم المشاركة في العمليات الديمقراطية - لتعليم المساواة، بما في ذلك الحق في حرية الاختيار والحق في أن يكون المرء مختلفا.**

**وكان هناك نشاط متزايد في إطار البرامج التي تستهدف التعليم الأسري والمطبوعات التي تحتوي على مواضيع أسرية، والتي تشارك في تمويلها وزارة العمل والأسرة والشؤون الاجتماعية.**

**وبناء على اقتراح وزارة العمل والأسرة والشؤون الاجتماعية، أثناء السنة الدولية للأسرة، خصصت حكومة جمهورية سلوفينيا، لأول مرة، أرصدة خاصة في الميزانية لتنفيذ القرار المعني بأساس رسم سياسة أسرية في جمهورية سلوفينيا. وخصصت مرة أخرى أرصدة في الميزانيـــة فـــي سنوات ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ للبرامج الواقعة في إطار هذا القرار.**

**وجرى في عام ١٩٩٥ اختيار ٢٠ برنامجا للتعليم الأسري و ٦ برامج لتقديم المساعدة إلى الأسر، و ٥٨ برنامجا في عام ١٩٩٨ على أساس عطاء عام. وتضمنت البرامج ذات التمويل المشترك برامج تستهدف تلاميذ وطلبة المدارس الابتدائية والثانوية، والزوجين فور طلاقهما، والشريكين اللذين يستعدان للحياة الزوجية أو الأسرية المشتركة، ووالدي الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والأم الصغيرة سنا، والوالدين الصغيرين سنا، والمجموعات المستهدفة الخاصة الأخرى.**

**وفيما يتعلق بالمضمون، كان المقصود من معظم البرامج أن تحيط الأفراد علما بالشراكة المسؤولة وبإضفاء الطابع الإنساني على العلاقات بين الجنسين، وعلى مشاكل الإدمان والخروج على القانون، والقصور والاختلاف، وتنشئة الأطفال ورعايتهم، وتحقيق المساواة في المعيشة الأسرية مع الأطفال المعوقين نفسيا وجسديا، وحسم الضغوط في عملية النمو، والجنسانية واكتساب السلوك المسؤول، والحد من ظهور أي شكل من أشكال العنف، والتغلب على افتراضات دوري الذكر والأنثى، وقولبتهما والتحيز ضدهما، ودعم الأنماط الأسرية المختلفة، مثل الأسر التي تكفل الأطفال، وشراكات الميالين للجنس المماثل، وغيرها.**

**وصدرت أيضا نشرات متعددة، تتضمن نشرة عن منع إيذاء الطفل وتقديم المساعدة في حالة حدوثه، وجرت المشاركة في تمويل كتيبات عديدة (التعليم الأسري، والتعليم الشخصي، والتعليم للحياة) تمثل البرامج التي تشكل جزءا من قائمة خيارات لتلاميذ المدارس الثانوية.**

**ولأول مرة، وجهت أرصدة من الميزانية توجيها خاصا للمشاركة في تمويل المنظمات غير الحكومية في مجال الأطفال والأسرة في عام ١٩٩٨.**

## المادة ٦ - التجارة بالنساء واستغلال بغاء النساء

إن التجارة بالنساء بقصد الاستغلال الجنسي جريمة حسب "مدونة العقوبات" في جمهورية سلوفينيا (١٩٩٤). في فصل "الجرائم ضد الإنسانية والقانون الدولي" تفسر المادة ٣٨٧ جريمة الاستعباد وتنص على أن هذه الجريمة يرتكبها "- انتهاكا للقانون الدولي - كل من يقود شخصا آخر إلى الاستعباد أو إلى حالة مشابهة؛ أو من يقوم ببيع أو شراء أو تسليم شخص آخر إلى طرف ثالث أو من يتوسط في شراء أو بيع أو تسليم شخص آخر، أو من يحرض شخصا آخر على بيع حريته (أو حريتها) أو حرية الشخص الذي يعتني به أو يعوله". هذه الجرائم تعاقب بالسجن لمدة عام إلى عشرة أعوام، ويعاقب بالسجن أيضا "كل من يقوم بنقل الأشخاص الموجودين في حالة استعباد، أو في حالة مشابهة، من دولة إلى أخرى" وكذلك "كل من يخالف القانون بموجب الفقرتين الأولى والثانية من المادة الحالية ضد قاصر".

وفي الفترة ما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٦ (٨ أشهر) تم الإخطار عن جريمة واحدة لاستعباد امرأة، ولا يوجد خارج الإحصائيات الرسمية أي بحث عن مدى انتشار هذه الجريمة، لكننا نتوقع (كما هو الحال عند تقديم أشخاص إلى البغاء) أن تختلف الأرقام الرسمية إلى حد ما - عن واقع الحال.

وفي التشريع السلوفيني يعتبر البغاء مخالفة طفيفة (القانون الخاص بانتهاك النظام العام والسلام. الجريدة الرسمية عدد ٧٤/١٠)، والممارسة في حد ذاتها ليست جريمة والفقرة الخامسة من المادة ١٠ من القانون الخاص بالمخالفات ضد النظام العام والأمن تقرر عقوبة السجن لمدة أقصاها شهران لكل من يسلم نفسه إلى ممارسة البغاء أو المشاركة فيه، أو السماح به أو تدعيمه.

على أن بعض الأنشطة المتعلقة بالبغاء جرائم. وتنص مدونة العقوبات في جمهورية سلوفينيا على أن القوادة، وتقديم أشخاص إلى ممارسة البغاء جريمتان (المادتان ١٨٥ و ١٨٦). وعقوبة هاتين الجريمتين السجن بحد أقصى ثلاث أو خمس سنوات على التوالي، أو إلى حد أقصى خمس أو عشر سنوات على التوالي إذا ارتكبت الجريمة ضد قاصر (أو بالعنف أو التهديد أو الخديعة).

وعلى الرغم من أن الأنشطة المتعلقة بتنظيم البغاء ممنوعة، فإنه لا توجد تشريعات خاصة بالعملاء.

وفيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ (الشهور الثمانية الأولى) تم الإخطار عن ١٢ جريمة متعلقة بتقديم أشخاص إلى البغاء.

وفيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٢. تم الإخطار عن ١٠ ضحايا لجريمة القوادة في حين أنه بين عام ١٩٩٣ و ١٩٩٦ (ثمانية أشهر) تم الإخطار عن سبع جرائم قوادة وجريمة واحدة لاستعباد امرأة.

وإذا أخذنا في الاعتبار حجم المشكلة الحالية للبغاء التي تمس ليس فقط النساء من الدول الاشتراكية السابقة، فإن هذه النسبة المنخفضة لجرائم القوادة والتحريض على البغاء تعتبر بالتأكيد غير واقعية.

وتختلف الآراء اختلافا كبيرا حول مدى انتشار البغاء في سلوفينيا - ففي عام ١٩٩٦ أشارت إدارة الخدمات الخاصة بالجرائم التابعة لوزارة الشؤون الداخلية إلى أن هناك حوالي مائة بغي، في حين أن بعض الأرقام تشير إلى "مساحة رمادية" كبيرة جدا (بعض التقديرات تشير إلى ٨٠٠ ١ بغي).

وحسب المعلومات التي لدى وسائل الإعلام وهيئات الادعاء والمسؤولين عن تحري الجرائم، فإن خصائص البغاء في سلوفينيا هي كما يلي:

- معظم البغايا نساء وفتيات تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٤٥ سنة. وحسب المسؤولين عن تحري الجرائم فإن معظمهن نساء من أوكرانيا وروسيا وبلغاريا ورومانيا وجمهوريات يوغوسلافيا السابقة. وتعتبر سلوفينيا ذات جاذبية خاصة لهن نظرا لأن المستوى المرتفع للبغاء يضمن أن القوادين لن يجبرهن على "العمل في الشارع".

- زاد انتشار البغاء بشكل واضح منذ ١٩٩١ حيث شهدت هذه الفترة زيادة واضحة في عدد صالات التدليك والحانات الليلية وزيادة الطلب على وظائف ذات خواص معينة (راقصات الموائد، مدلكات، مضيفات، راقصات متعريات، وغيرها).

- تتميز سلوفينيا بأنه لا يكاد يوجد بها بغاء في الشوارع. وإن أكثر الأشكال انتشارا هو البغاء في الفنادق والحانات، في حين أن البغايا من سلوفينيا يعملن على مستوى مرتفع (الإعلانات والتليفونات المحمولة) ويتمتعن باستقلال شديد (بدون قوادين).

- معظم القوادين إما ملاك لشركات خاصة، أو مستأجرون لحانات ليلية ولأفراد.

- أما العملاء فهم من مختلف الطبقات الاجتماعية ومنهم كثيرون من التجار ورجال الأعمال.

إن هيئات الاتهام نادرا ما تتدخل في حالات البغاء (على فرض أنها تتعلق بالكبار فقط وأنه ليست للأنشطة سمات إجرامية) أما خدمات الصحة العامة فهي ليست ملزمة بإخطار الشرطة عن نسبة ولا حاملي الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وبالتالي فإن الشرطة لا تستطيع اتخاذ تدابير ضد حاملي الأمراض المعدية، بينما لا يقوم العملاء بالإخطار عن أمراضهم إلا نادرا.

إن أحد أشكال البغاء المثيرة لاهتمام هيئات الادعاء البغاء عن طريق بيوت الدعارة، إذ يعتبر المدعي أن هذا الشكل من البغاء منظم تنظيما ممتازا. والمسؤولين عن التحري عن الجرائم في سلوفينيا على علم بنمو التجارة الدولية في النساء ويعتقدون أن الجرائم المنظمة قادمة إلى سلوفينيا جنبا إلى جنب مع هذه التجارة.

والبغايا في سلوفينيا ليس لهن حماية، حيث أنه لا توجد حتى خدمة واحدة، أو مكتب، أو هيئة غير حكومية مؤسسة خصيصا يستطعن اللجوء إليها. فالحل الوحيد لهن هو إخطار الشرطة، ولا يفعلن ذلك إلا في حالة الخطر الشديد.

في سنة ١٩٩٦ طرحت مبادرة لإعداد قانون لإجازة البغاء قانونا. وما زال مؤيدو هذا التشريع مستمرين في إعداد التنظيمات القانونية في هذه الناحية. وهدفهم هو ضمان الحماية القانونية والاجتماعية للرجال والنساء الذين لهم علاقة بالبغاء.

## المادة ٧ - المرأة في الحياة السياسية والعامة

### ١ - الحق الدستوري والقانوني في التصويت وفي الترشيح للانتخابات

منذ إعداد تقريرنا الأولي، لم يجر أي تغيير في أحكام دستور سلوفينيا ولا في فرادى القوانين التي تكفل للمرأة والرجل حقا متساويا في التصويت في جميع الانتخابات، والحق في أن ينتخبا لجميع الهيئات التي تنتخب في انتخابات عامة. وكانت المناقشة مكثفة وموسعة على حد سواء حول التدابير الممكنة التي تسهم في مشاركة المرأة مشاركة أكبر في الهياكل السياسية، وبخاصة حول النص على الأنصبة.

وفي عام ١٩٩٤، عندما نوقش "قانون الأحزاب السياسية" في الجمعية الوطنية، قدمت مقترحات بأن تكفل الأحزاب المشاركة المتساوية للجنسين في قوائمها. واقتراح قانون بتقصي إمكانية إدراج حكم يجبر الأحزاب السياسية على كفالة حد أدنى من نسب مشاركة الجنسين في قوائم الأحزاب لم يلق تأييدا كافيا. ولهذا، فإن "قانون الأحزاب السياسية" الذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ لا يتضمن إلا حكما (في المادة ١٩) بأنه ينبغي لأي حزب أن ينص في نظامه الأساسي على "طريقة كفالة تكافؤ الفرص للجنسين. عند تعيين المرشحين للانتخابات".

وفسرت الأحزاب السياسية هذا الحكم بطرق مختلفة كثيرة. فأدرجت الأحزاب في نظمها الأساسية في معظم الأحيان وجهة نظرها العامة إزاء تكافؤ الفرص للمرأة والرجل عند تعين المرشحين للانتخابات. وكان هذا أحد الأسباب التي أسهمت في عام ١٩٩٥ في ظهور فكرة في القطاع العام باعتماد أحكام قانونية "تجبر" الأحزاب السياسية على الأخذ بسياسة فعالة تكفل مشاركة أكثر توازنا بين الجنسين.

وقبل انتخابات عام ١٩٩٦، ناقشت الجمعية الوطنية مرتان المقترحات التي تستهدف التدخل في قلة مشاركة المرأة في هيئات السلطة المنتخبة. وفي نهاية عام ١٩٩٥، جرت مناقشة حول اقتراح تعديل المادة ١ من "قانون الأحزاب السياسية" بحيث يصبح على الأحزاب بمقتضاها أن تكفل في قوائمها المتعلقة بانتخابات الجمعية الوطنية لعام ١٩٩٦، وبأول انتخابات محلية تجري بعد ذلك، مشاركة الجنسين بالثلث على الأقل، وأن تزيد هذا النصيب بنسبة ٥ في المائة في كل انتخابات تالية بحيث تكفل مشاركة الجنسين بالتساوي في نهاية المطاف. إلا أن القانون المقترح لم يعتمد. وكانت المحاولة الثانية لإرساء المشاركة المتساوية بين الجنسين اقتراح التفسير القسري للمادة ١٩ المذكورة آنفا بشأن "قانون الأحزاب السياسية". وكان هدف الاقتراح، الذي قدم للمناقشة في أيار/مايو ١٩٩٦، تحقيق الحكم القانوني الموجود بشأن "طريقة ضمان" تكافؤ الفرص لكل من الجنسين عند تعيين المرشحين للانتخابات. وطالب الاقتراح بأن تعرف النظم الأساسية للأحزاب تعريفا واضحا الإجرءات والتدابير المتخذة لهذا الغرض. ولم تعتمد أيضا الجمعية الوطنية هذا الاقتراح هذه المرة. إلا أن لجنة سياسة تكافؤ الفرص أعادت تقديمه لكي يناقش في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

## ٢ - المرأة في الأحزاب السياسية

### ٢-١ برامج الأحزاب السياسية لمشاركة المرأة مشاركة أكبر في عمليات صنع القرار السياسي

بدأت مناقشة الأنصبة في الأحزاب السياسية في عام ١٩٨٩. وفي عام ١٩٩٢ اعتمد حزب سياسي لأول مرة تعريفا للحصص المستهدفة. وقرر النظام الأساسي للحزب الديمقراطي الليبرالي الحد الأدنى للمشاركة بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل للجنسين في هيئات الحزب على الصعيد الوطني وفي قائمة الحزب للمرشحين للانتخابات البرلمانية. إلا أنه للأسف لم يمتثل الحزب لمقاصد البرنامج في انتخابات عام ١٩٩٢. وفي المؤتمر الذي عقده الحزب مؤخرا (شباط/فبراير ١٩٩٨) تغيرت أحكام مشاركة الجنسين في قوائم الحزب للانتخابات، فحبذت طريقة أكثر تحديدا لكفالة تكافؤ الفرص. واعتمد الحزب حكمين. قرر الحكم الأول حدا أدنى قدره الثلث لمشاركة كل من الجنسين في قوائم الحزب لانتخابات الجمعية الوطنية، أي قوائم الحزب التي يقدمها إلى لجنة انتخابات الجمهورية؛ وحدد الحكم الثاني مشاركة الجنسين في قوائم الحزب للانتخابات المحلية، حيث ينبغي مرة أخرى لمشاركة كل من الجنسين أن تكون بحد أدنى قدره الثلث، ولكن المطلب هنا أكثر لينا، حيث ينص الحكم على أن الحزب سيكفل هذه النسبة كقاعدة.

واعتمد حزب آخر، وهو حزب القائمة المتحدة للديمقراطيين الاشتراكيين، أنصبة لتعيين المرشحين في قائمة الحزب للانتخابات. وفي مؤتمر هذا الحزب لعام ١٩٩٥، حددت الأنصبة في الحزب، فضلا عن أنصبة الانتخابات البرلمانية والمحلية. وتضمن النظام الأساسي للحزب حكما ينص على أنه ينبغي لقوائم الحزب المتعلقة بهيئاته أن تكفل على جميع المستويات "حدا أدنى قدرة ٤٠ في المائة من مشاركة الجنسين، إلا إذا لم يسمح التركيب الهيكلي للسكان بذلك". أما فغيما يتعلق بالانتخابات على الصعيدين المحلي والوطني، فقد قرر النظام الأساسي أنه يجب أن تكفل قوائم الحزب - كقاعدة - مشاركة ٤٠ في المائة، على الأقل، من الجنسين، وأن تكفل في جميع الأحيان حدا أدنى قدره الثلث لمشاركة الجنسين. ونص

كذلك على وجوب زيادة هذه النسب بنسبة ٥ في المائة في كل فترة إلى أن يتحقق التساوي في مشاركة المرأة والرجل.

وقد كان الحكم المتعلق بالحصص ملزما للحزب. ففي انتخابات عام ١٩٩٦، بلغت نسبة النساء ٤٠,٩ في المائة من المدرجين على قوائم الحزب، إلا أنه لم تنتخب امرأة واحدة منهن للجمعية الوطنية. وهناك أسباب عديدة لهذا الإخفاق: تعيين مرشحات في مناطق كان من الواضح فيها أنهن لن ينتخبن؛ وفقدان الدعم الانتخابي، الذي أكدته أسوا نتائج انتخابية على الإطلاق لهذا الحزب؛ والمنافسة بين مرشحي الحزب من الذكور (عمد ونواب في الفترة الحالية لمناصبهم) والوزراء ومشاهير السياسيين في الحزب الأقوى. وبعد المؤتمر الذي عقده الحزب بعد انتخابات عام ١٩٩٦، حد الحزب من الحكم المتعلق بالحصص فقصره على تشكيل هيئاته.

ولا تتضمن برامج الأحزاب السياسية الأخرى ولا نظمها الأساسية أية أحكام خاصة تتعلق بطريقة كفالة المشاركة المتساوية للمرأة والرجل، بل إن بعض الأحزاب لم تعرب حتى عن وجهة نظرها إزاء هذه المسألة من ناحية المبدأ.

### ٢-٢ مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية ومستوى مشاركتها في هيئات الحزب

من الواضح أن المرأة في سلوفينيا تظهر اهتماما بأن تدرج في سياسة الحزب، التي تتضح في البيانات المتعلقة بنسبة النساء الأعضاء في الأحزاب السياسية.

الجدول ١٧ - نسبة النساء في التركيب الهيكلي لعضوية الأحزاب السياسية البرلمانية

| | حزب المتقاعدين الديمقراطيين | الحزب الديمقراطي الليبرالي | الحزب الديمقراطي الاشتراكي | حزب الديمقراطيين المسيحيين | حزب الشعب السلوفيني | الحزب الوطني السلوفيني | حزب القائمة المتحدة للديمقراطيين الاشتراكيين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٣ | * | ٢٨,٢ | ٢٠,٣ | ٦١,٧ | ٣٣,٣ | ١٨,٠ | ٣٧,٣ |
| ١٩٩٧ | ٣١,٠ | ٣٠,١ | ٢٨,٠ | ٦٠,٠ | ٣٥,٠ | ** | ٣٥,٦ |

* لم يكن حزب المتقاعدين الديمقراطيين حزبا برلمانيا في الفترة البرلمانية السابقة.
** غير متوفرة.

**الجدول ١٨ - نسبة النساء في هيئات الأحزاب البرلمانية وإدارتها**

| الحزب | السنة | هيئات الحزب | إدارة الحزب |
|---|---|---|---|
| حزب المتقاعدين الديمقراطيين | ١٩٩٧ | ١٣,٣ (الرئاسة) | |
| الحزب الديمقراطي الليبرالي | ١٩٩٧ | ٢٧,٢ (اللجنة التنفيذية) | منصب واحد لنائب الرئيس من ٣ |
| | | ٢٧,٠ (مجلس الحزب) | |
| الحزب الديمقراطي الاشتراكي | ١٩٩٧ | (غير متوفرة) | |
| حزب الديمقراطيين المسيحيين | ١٩٩٧ | ٢٣,٠ (اللجنة التنفيذية) | أمين عام واحد |
| حزب الشعب السلوفيني | ١٩٩٧ | ١٨,٤ (اللجنة التنفيذية) | منصب واحد لنائب الرئيس من ٥ |
| الحزب الوطني السلوفيني | ١٩٩٧ | ١٢,٠ (الرئاسة) | ** |
| حزب القائمة المتحدة للديمقراطيين الاشتراكيين | ١٩٩٧ | ١٨,٣ (الرئاسة) | منصب واحد لنائب الرئيس من ٣ |
| | | ١٦,٧ (مجلس الحزب) | |

المصدر: مادة لتحليل انتخابات عام ١٩٩٦، مكتب سياسات المرأة، ليوبليانا، ١٩٩٧.

## ٣ - المرأة في الهيئات الوطنية، والسلطة المحلية، والقضاء

### ٣-١ المرأة في الهيئات الوطنية

**الجدول ١٩ - النساء والرجال في الجمعية الوطنية، حسب الوظيفة**

| | ١٩٩٢ | | ١٩٩٦ | |
|---|---|---|---|---|
| | النساء | الرجال | النساء | الرجال |
| النواب | ١٣ | ٧٧ | ٧ | ٨٣ |
| الرئيس | صفر | ١ | صفر | ١ |
| نواب الرئيس | صفر | ٣ | ١ | ٢ |
| الأمين العام | ١ | ١ | ١ | صفر |
| نواب قادة المجموعات | صفر | ١٠ | ١ | ٨ |
| رؤساء اللجان | صفر | ١١ | ٢ | ١٠ |
| رؤساء الهيئات | ٥ | ٩ | ٤ | ٩ |

المصدر: مادة لتحليل انتخابات عام ١٩٩٦، مكتب سياسات المرأة، ليوبليانا، ١٩٩٧.

**الجدول ٢٠ - النساء والرجال في المجلس الوطني، حسب الوظيفة**

| | ١٩٩٢ | | ١٩٩٧ | |
|---|---|---|---|---|
| | النساء | الرجال | النساء | الرجال |
| المستشارون الوطنيون | ١ | ٣٩ | ٥ | ٣٥ |
| الرئيس | صفر | ١ | صفر | ١ |
| نواب الرئيس | صفر | ١ | صفر | ١ |
| رؤساء الهيئات | صفر | ٦ | ١ | ٧ |

المصدر: مادة لتحليل انتخابات عام ١٩٩٦، مكتب سياسات المرأة، ليوبليانا، ١٩٩٧.

**الجدول ٢١ - النساء والرجال في الحكومة، حسب الوظيفة**

| | ١٩٩٢ | | ١٩٩٦ | |
|---|---|---|---|---|
| | الرجال | النساء | الرجال | النساء |
| الرئيس | ١ | صفر | ١ | صفر |
| نائب الرئيس | - | - | ١ | صفر |
| الأمين العام | ١ | صفر | ١ | صفر |
| الأعضاء | ١٤ | ١ | ١٩ | صفر |

**الجدول ٢٢ - الموظفون في الوزارات، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧**

| | الوزراء | | أمناء الدولة | | رؤساء الهيئات الدستورية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | رجال | نساء | رجال | نساء | رجال | نساء |
| وزارة العمل، والأسرة، والشؤون الاجتماعية | ١ | صفر | ٣ | ٣ | ٢ | صفر |
| وزارة العلاقات الاقتصادية، والتنمية | ١ | صفر | ٢ | ١ | ٤ | ١ |
| وزارة المالية | ١ | صفر | ٣ | ٢ | ٦ | صفر |
| وزارة الشؤون الاقتصادية | ١ | صفر | ٣ | ٢ | ٦ | صفر |
| وزارة الزراعة، والحراجة، والأغذية | ١ | صفر | ٣ | صفر | ٣ | صفر |
| وزارة الثقافة | ١ | صفر | ١ | ١ | ٣ | صفر |
| وزارة البيئة والتخطيط الطبيعي | ١ | صفر | ٣ | صفر | ٧ | صفر |
| وزارة العدل | ١ | صفر | ١ | صفر | صفر | ١ |
| وزارة النقل والاتصالات | ١ | صفر | ٦ | صفر | ٤ | صفر |
| وزارة التعليم والرياضة | ١ | صفر | ٤ | ١ | ٢ | ١ |

| | الوزراء | | أمناء الدولة | | رؤساء الهيئات الدستورية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | رجال | نساء | رجال | نساء | رجال | نساء |
| وزارة الصحة | ١ | صفر | ١ | ١ | ١ | ٢ |
| وزارة العلم والتكنولوجيا | ١ | صفر | ١ | ١ | ٢ | ١ |
| وزارة الخارجية | ١ | صفر | ١ | ١ | ١ | صفر |
| وزارة الداخلية | ١ | صفر | ٣ | صفر | ١ | صفر |
| وزارة الدفاع | ١ | صفر | ٣ | ١ | ٤ | صفر |
| وزارة المشروعات التجارية الصغيرة والسياحة | ١ | صفر | - | - | - | - |
| وزراء دون وزارة | ٤ | صفر | - | - | - | - |
| المجموع | ١٩ | صفر | ٣٨ | ١٤ | ٤٦ | ٦ |

البيانات المتعلقة برؤساء الهيئات في تشكيل حكومة سلوفينيا في آخر عام ١٩٩٧ تشير إلى نقص كبير في توازن الموظفين من حيث الجنس، حيث أن النساء لا يرأسن إلا ثلاثة مكاتب من ١٦ (مكتب سياسات المرأة، ومكتب العلاقات العامة ووسائط الإعلام، ومكتب المجتمعات المحلية الدينية).

الجدول ٢٣ - نسبة المرأة بين العاملين الإداريين رفيعي المستوى في إدارة الدولة، حسب اللقب

| | إجمالي | | عـدد النساء | | نسبة النساء (في المائة) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ |
| أمناء عامون | ١١ | ١٤ | ٦ | ٦ | ٥٥ | ٤٣ |
| وكلاء وزراء دولة | ٦٨ | ١٤٢ | ٢٨ | ٥٠ | ٤١ | ٣٥ |
| مستشارون لدى الحكومة | ٣١٠ | ٤١٦ | ١٢٩ | ١٩٢ | ٤٢ | ٤٦ |
| وكلاء وزارات | ٦٦ | ٩٥ | ٤١ | ٥١ | ٦٢ | ٥٤ |
| مساعدو مديرين | ٢٤٦ | ٤١١ | ٨٩ | ٢٠٥ | ٣٦ | ٥٠ |
| مستشارون للمدير | ٦٧٠ | ٨٥٧ | ٣٤٦ | ٤١٣ | ٥٢ | ٤٨ |
| مستشارون رفيعو المستوى | ٥٨٧ | ١ ٠٢٤ | ٢٧٧ | ٤٣٥ | ٤٧ | ٤٣ |
| إجمالي | ١ ٩٥٨ | ٢ ٩٥٩ | ٩١٦ | ١ ٣٥٢ | ٤٧ | ٤٦ |

كانت نسبة النساء المعينات في مركز وزير دولة ٣٦,٨ في المائة في نهاية عام ١٩٩٧، وكانت هذه النسبة ٤١ في المائة قبل انتخابات عام ١٩٩٦. ونسبة النساء إلى الرجال ممن يحتلون مناصب العاملين الإداريين رفيعي المستوى في نهاية عام ١٩٩٧ أفضل قليلا، رغم أن النسبة العامة للإناث بين العاملين الإداريين رفيعي المستوى انخفضت كذلك بعد انتخابات عام ١٩٩٦.

الجدول ٢٤ - النساء والرجال في مكتب أمين المظالم، حسب الوظيفة (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)

| | الرجال | النساء |
|---|---|---|
| أمين المظالم | ١ | صفر |
| النواب | ٣ | صفر |
| الأمين العام | صفر | ١ |

٢-٣ النساء في مجالس المدينة ومجالس البلدية

بعد انتخابات مجالس البلدية ومجالس المدينة لعام ١٩٩٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤) تم انتخاب ٧٨٦ ٢ عضوا في ١٤٧ مجلس بلدي سلوفيني، كان منهم ٤٨٤ ٢ من الرجال و ٣٠٢ من النساء (١٠,٨٤ في المائة). وهذا يعني أنه كان هناك في المتوسط عضوين من النساء لكل بلدية أو امرأة واحدة لكل ٨,٢٢ رجال من الأعضاء.

والبحث الذي قام به مكتب سياسات المرأة ١٩٩٦ يوضح أنه في ٢٣ من المجالس البلدية لم يكن هناك نساء بين الأعضاء المنتخبين لمجالس المدينة والبلدية، وأنه بين أعضاء ٤٢ بلدية كانت هناك امرأة واحدة، في حين أنه بين رؤساء المجالس كان هناك ١٣٨ رجلا وثمان نساء فقط، وبين نواب الرؤساء، كان هناك ١٢٨ رجلا و ١١ امرأة. وكان التركيب الهيكلي لأعمار الإناث المنتخبات أقل بالمقارنة بأعمار الأعضاء من الذكور، فقد كانت أعمار ٧٤,٨ في المائة من النساء و ٦٦ في المائة فقط من الرجال في مجالس البلدية والمدينة أقل من خمسين سنة. كما كان التركيب الهيكلي لتعليم الأعضاء من الإناث والذكور في صالح الإناث أيضا إذ أن ٦٦,٤ في المائة من النساء مقابل ٤٧,١ في المائة من الرجال أكملوا على الأقل سنتين في التعليم العالي.

ودرجة إهمال النساء كانت أكبر حتى فيما يختص بمنصب العمدة. فبين ١٤٧ مجلسا بلديا في سلوفينيا عام ١٩٩٨، لم يكن هناك إلا خمس عمد من النساء، أي أنه لم يكن هناك إلا ٣,٤ في المائة من العمد من النساء.

وبسبب هذا الوضع اضطر مكتب سياسات المرأة إلى أن يتضمن مشروع "تعزيز عمليات المشاركة واتخاذ القرارات وصنع السياسات في سلوفينيا" (وهو المشروع الذي أشرنا إليه سابقا كجزء من تقريرنا بمقتضى المادتين ٢ و ٣ من الاتفاقية) إقامة شبكة من المنسقين الإقليميين بقصد تعبئة النساء للمشاركة في السياسة المحلية وتشجيعهن على ترشيح أنفسهن في الانتخابات القادمة (نهاية ١٩٩٨) وبشكل خاص على الاستمرار في العمل على المستوى المحلي في المستقبل.

وللأسف فإن نتائج الانتخابات الأخيرة، التي أجريت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، لم تغير من الضعف الشديد لمستوى تمثيل المرأة في السلطات المحلية. ولم تنتخب إلا ٣٧٠ امرأة لمجالس المدينة

والبلدية (١١,٩ في المائة)، ومن ١٩٢ بلدية سلوفينية لا يوجد إلا ٩ بلديات تدار شؤونها بواسطة عمد من النساء (٤,٧ في المائة).

## ٣-٣ النساء في القضاء

### ٣-٣-١ المحكمة الدستورية

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ كانت المحكمة الدستورية لسلوفينيا تتكون من تسعة قضاة دستوريين، ونظرا لانتهاء مدة الخدمات، جرى انتخاب قاضيتين من النساء في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وفي وقت لاحق جرى انتخاب قاضيتين أخريين، وبهذا أصبح عدد القضاة من النساء أربعة من مجمل العدد وهو تسعة قضاة.

### ٣-٣-٢ المحاكم في سلوفينيا

تصل نسبة النساء إلى ٦٣ في المائة من القضاة العاملين في المحاكم في سلوفينيا وتبلغ أعلى نسبة لهن (٧٢ في المائة) بين العاملين في المحاكم الجزئية وأقل نسبة في المحكمة العليا (٣١ في المائة).

الجدول ٢٥ - القضاة العاملون في المحاكم في سلوفينيا

| | إجمالي | | عدد القضاة النساء | | نسبة القضاة النساء (في المائة) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٥ | ١٩٩٧ | ١٩٩٥ | ١٩٩٧ | ١٩٩٥ | ١٩٩٧ |
| المحكمة العليا | ٣١ | ٣٢ | ٩ | ١٠ | ٢٩ | ٣١ |
| المحاكم الأعلى | ٨٢ | ٨١ | ٣٨ | ٣٩ | ٤٦ | ٣٢ |
| المحاكم الدورية | ١٨١ | ٢٠٧ | ١١٠ | ١٣١ | ٦١ | ٦٣ |
| المحاكم الجزئية | ١٩٢ | ٢٥١ | ١٣٠ | ١٨١ | ٦٨ | ٧٢ |
| المحاكم العمالية والاجتماعية | ٥٦ | ٦٠ | ٣٦ | ٣٧ | ٦٤ | ٦٢ |
| الإجمالي | ٥٤٢ | ٦٣١ | ٣٢٣ | ٣٩٨ | ٦٠ | ٦٣ |

المصدر: وزارة العدل، ١٩٩٨.

### ٣-٣-٣ مكاتب المدعين في سلوفينيا

تتعادل تقريبا في مكاتب المدعين نسبتي النساء والرجال من المدعين. بينما يوجد أكبر قدر من التفاوت في أرفع مستويين من التسلسل، كما هو الحال في المحاكم.

الجدول ٢٦ - المدعون العاملون في مكاتب المدعين في سلوفينيا، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

| | إجمالي | | المدعون النساء | | نسبة المدعين النساء (في المائة) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٥ | ١٩٩٧ | ١٩٩٥ | ١٩٩٧ | ١٩٩٥ | ١٩٩٧ |
| مكتب النائب العام | ١١ | ١٠ | ٣ | ٣ | ٢٧ | ٣٠ |
| مكاتب المدعين رفيعي المستوى | ١٥ | ١٦ | ٤ | ٤ | ٢٧ | ٢٥ |
| مكاتب مدعي المحاكم الدورية | ١٢٤ | ١٢٧ | ٦٤ | ٦٧ | ٥٢ | ٥٣ |
| إجمالي | ١٥٠ | ١٥٣ | ٧١ | ٧٤ | ٤٧ | ٤٨ |

المصدر: وزارة العدل، ١٩٩٨.

## ٤ - المرأة في الاقتصاد والثقافة

مستوى تمثيل المرأة في المراكز القيادية في الاقتصاد متواضع أيضا. وطبقا للبيانات الحالية، تقل نسبة النساء في مناصب مديري الشركات بالنسبة لحجم الشركة.

الجدول ٢٧ - المديرات في الشركات الصغيرة، والمتوسطة الحجم، والكبيرة، ١٩٩٦

| الشركات العاملة من سجل الشركات | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|
| شركات صغيرة | ٧٠ | ١٤ |
| شركات متوسطة الحجم | ١٣١ | ٩ |
| شركات كبيرة | ٥٩ | ٧ |
| جميع الشركات العاملة من السجل | ٢٦٠ | ٩ |
| الشركات المؤسسة في عام ١٩٩٦ من جميع الشركات العاملة | ٣٥٤ | ١٨ |

المصدر: غرفة التجارة والصناعة في سلوفينيا، ١٩٩٦.

وفي مجال الثقافة، يزيد متوسط نسبة النساء من القادة والمديرين عنه في الشركات التجارية. وبطبيعة الحال، كما هو في أي مكان آخر، فإن نسبتهن تتوقف على المستوى التسلسلي للمؤسسة: فهناك نساء أقل في المستويات الأعلى.

الجدول ٢٨ - المرأة في المناصب الإدارية في الثقافة، ١٩٩٦*

| العاملون القياديون والمهنيون في الثقافة | إجمالي | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|
| مديرو المؤسسات العامة والرابطات الجمهورية | ٨٥ | ٢١ | ٢٥ |
| أعضاء المجلس الثقافي في حكومة سلوفينيا | ١٩ | ٢ | ١١ |
| رؤساء مجموعات الخبراء في وزارة الثقافة | ٨ | ٤ | ٥٠ |
| مديرو المكتبات العامة المركزية البلدية | ٦٠ | ٤٧ | ٧٨ |
| إجمالي | ١٧٢ | ٧٤ | ٤٣ |

المصدر: وزارة الثقافة، ١٩٩٧.

* أدرجت المؤسسات والرابطات التي تمولها وزارة الثقافة تمويلا كليا أو جزئيا.

## المادة ٨ - النساء بوصفهن ممثلات عن الحكومة لدى المنظمات الدولية، والنساء في الدبلوماسية

وفقا للبيانات التي أتاحتها وزارة الشؤون الخارجية عن عام ١٩٩٨، كان هناك ١٢٩ دبلوماسيا، منهم ٤٠ امرأة، في مكاتب التمثيل الدبلوماسي والقنصلي لسلوفينيا في الخارج.

الجدول ٢٩ - الدبلوماسيون، ١٩٩٨

| اللقب | الإجمالي | النساء |
|---|---|---|
| سفير | ٢٥ | ٥ |
| قنصل عام | ٥ | ١ |
| وزير مفوض | ٢٢ | ٣ |
| مستشار | ٣٢ | ٨ |
| سكرتير، أول وثان وثالث | ٣٨ | ٢٠ |
| قنصل، نواب قنصل | ٧ | ٣ |
| إجمالي | ١٢٩ | ٤٠ |

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية، إدارة تنظيم الأفراد، ١٩٩٨.

البيانات المتعلقة بممثلي سلوفينيا لدى المنظمات الدولية غير متوفرة. وينص قرار حكومة سلوفينيا على "تعيين ممثل دائم لجمهورية سلوفينيا لدى منظمة دولية في كل حالة على حدة بوصفه القائد المهني للمكتب التمثيلي لجمهورية سلوفينيا الذي تخضع لاختصاصه القضائي المنطقة التي يقع فيها المكتب الرئيسي للمنظمة الدولية، ما لم تقرر حكومة جمهورية سلوفينيا غير ذلك بالنسبة لفرادى المنظمات الدولية".

## المادة ٩ - الجنسية

لا تميز الأحكام القانونية بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على الجنسية، وإجراء تغييرات فيها، والمحافظة عليها. ويسري هذا أيضا على الحصول على الجنسية عن طريق الأصل.

## المادة ١٠ - التعليم

### ١ - السمات الأساسية للنظام الجديد للتعليم

دعت التغيرات الرئيسية التي حدثت في سلوفينيا إلى تغيير في الخدمات العامة، وبالتالي في نظام التعليم أيضا. ففي شباط/فبراير ١٩٩٦، اعتمدت الجمعية الوطنية ستة قوانين تتعلق بالمسائل التنظيمية والمالية للتعليم ("القانون المعني بتنظيم التعليم وتمويله"، الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، رقم ٩٦/١٢)، والتعليم قبل المدرسي ("القانون المعني بالمؤسسات قبل المدرسية"، الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، رقم ٩٦/١٢)، والمدارس الابتدائية ("القانون المعني بالمدارس الابتدائية"، الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، رقم ٩٦/١٢)، والمدارس الثانوية ("القانون المعني بالمدارس الثانوية"، الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، رقم ٩/١٢)، والتدريب والتعليم المهني ("القانون المعني بالتعليم المهني والحرفي"، الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، رقم ٩٦/١٢)، وتعليم الكبار ("القانون المعني بتعليم الكبار"، الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، رقم ٩٦/١٢).

وفيما يتعلق باختلاف الجنس، فإن عملية إحداث تغييرات في النظام تنقل اهتمامها من الحقوق الرسمية في عدم التمييز إلى الحقوق الهامة وكفالة تكافؤ الفرص في جميع مستويات نظام التعليم. ولهذا الغرض، تدرج حقوق الفتيات أيضا بوصفها جزءا من حقوق الأطفال في عملية إصلاح النظام، كما يدرج أيضا تناقض مفهوم تكافؤ الفرص في نظام تعليمي غير متكافئ لا يزال أعضاء جنس واحد يفضلون فيه بطريقة أو بأخرى.

وتقسم برامج التعليم قبل المدرسي إلى مجموعتين: برامج للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة وثلاث سنوات (المجموعة العمرية الأولى) وبرامج للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث سنوات والسن الذي يبدأون الدراسة فيه (المجموعة العمرية الثانية).

ويستمر التعليم الابتدائي تسع سنوات، وهي في نفس الوقت فترة التعليم الإلزامي، الذي يبدأ في سن السادسة. وينقسم التعليم الابتدائي إلى ثلاث مراحل ويستكمل بمجموعة من الامتحانات الخارجية والمدرسية وتصنيف المعرفة. والتلاميذ الذين لا يمكنهم إكمال التعليم الابتدائي بنجاح، أو من يريدون تحسين الدرجات النهائية لشهاداتهم، يمكنهم الالتحاق بالسنة العاشرة للتعليم العام، وهي سنة اختيارية ومتاحة بصفة عامة. والمدارس الابتدائية ذات الجدول الزمني المعدل تتاح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والذين يمكنهم لذلك ألا يلتحقوا بالمدارس الابتدائية الاعتيادية.

وللمدارس الثانوية تقليد عريق في سلوفينيا، ولها نمطان أساسيان. فالمدارس الثانوية العامة تقدم تعليما عاما واسع النطاق، يمكن للطلبة فيه أن يختاروا البرامج بشكل جزئي. والنمط الثاني هو المدارس الثانوية المهنية، التي تهتم بمجال مهني معين في جزء من برنامجها. وتختتم المدرسة الثانوية بامتحان نهائي، وتكفل النقل العام إلى مؤسسات التعليم العالي، وهي الجامعات بصفة أساسية.

وبعد أن يكمل الطالب دراسته بالمدارس الثانوية العامة أو المهنية، يمكنه أن يحصل على التعليم الحرفي، حتى بدون الامتحانات النهائية، عن طريق الانخراط في دراسة مهنية لمدة عام، وهذا يمكن من أكملوا الدراسة الثانوية أن يرتقوا بمعلوماتهم عن طريق الحصول على المزيد من التعليم والتدريب المهني المتخصص والعملي. وهذا النمط التعليمي متاح أيضا للموظفين الذين لم يتمكنوا قبلا من الحصول على التعليم الواجب. والطلبة الحاصلون على التعليم في المدارس الحرفية والتقنية الثانوية، والراغبون في التحويل إلى المدارس الثانوية، لا بد أن يحصلوا على تصريح مسبق بالتحويل من ناظر المدرسة الثانوية المعنية، الذي يضع أيضا شروط التحويل وأقصى موعد له. ويمكن للطلبة الذين حصلوا على التعليم في المدارس الحرفية والتقنية أن يتقدموا بعد ذلك للامتحانات النهائية وأن يستكملوا دراستهم في المستوى التعليمي الأعلى. ويجب عليهم لهذا الغرض أن يدرسوا للامتحانات النهائية لمدة سنة. وقد جرى أيضا إعداد برامج مشابهة للكبار الذين يريدون التقدم للمجال الكامل للامتحانات النهائية أو مجرد أجزاء فرادى منها.

وهناك قانون خاص يخضع له نظام التدريب والتعليم الحرفي. والمستوى الأدنى للنظام هو المدارس الحرفية الأدنى. ويمكن لأي فرد أكمل دراسته الابتدائية أن يلتحق بهذه المدارس. وفي هذه الحالة يستمر البرنامج الدراسي فترة سنتين. ومع ذلك يمكن أن يلتحق أيضا بهذا النمط من المدارس من لم يكملوا دراساتهم الابتدائية. ويستغرق البرنامج الدراسي بالنسبة لهؤلاء الطلبة ثلاث سنوات. ويمكن أيضا الحصول على التعليم الحرفي الأدنى من خلال نظام الشهادة. ويسمح هذا النظام بالتعليم وفقا لبرنامج دراسي حرفي مختصر مناسب يستغرق ثلاث سنوات، ويأخذ في الحسبان المعلومات السابق تحصيلها. وأهم أشكال التعليم الحرفي المدارس الحرفية الثانوية - ومدتها ثلاث سنوات - وتهدف إلى تعليم الأفراد للعمل في الاقتصاد وفي أنشطة الخدمات. وبعكس النموذج السابق المبني على الدراسة بالمدارس، يقدم الإصلاح الذي أجري مؤخرا نموذجا كلاسيكيا ذا نظام مزدوج يجري استحداثه تدريجيا من برامج التعليم الحرفي التجريبية، التي تعدل تلبية لاحتياجات قطاعي التجارة الصغيرة والمشاريع الصغيرة.

ويمكن للفرد، بعد أن يكمل المدرسة الحرفية الثانوية، أن يحصل على لقب العامل الماهر، الذي يستلزم من الطلبة أن ينجحوا في امتحان العمال المهرة. وهذا الامتحان يزودهم بتعليم يساوي التعليم الحرفي الثانوي. والإمكانية التالية للاستمرار في الدراسة بعد إكمال المدرسة الحرفية - ومدتها ثلاث سنوات - هي المدرسة الحرفية/التقنية - ومدتها سنتان. وتختتم هذه المدرسة بامتحان نهائي، وتمكن من الاستمرار في الدراسة بالتعليم الحرفي الرأسي في مدارس مهنية أعلى فأعلى، كل منها لسنتين.

وتمكن أيضا المدرسة الحرفية (التقنية) الثانوية الطلبة من أن يصبحوا تقنيين (ومدتها أربع سنوات). وتختتم بامتحان نهائي. ويمكن مواصلة التعليم العالي لمدة سنتين، أو في المدارس المهنية العليا.

ويمكن أن يلتحق بالمدارس المهنية العليا - ومدتها سنتان - من أكملوا المدرسة المهنية الثانوية أو المدرسة التقنية الحرفية. ويمكن أيضا لمن نجحوا في امتحان العمال المهرة أن يلتحقوا بهذه المدارس بعد أن ينجحوا في امتحان التحويل. وهذه المدارس جزء من نظام التعليم والتدريب المهني، وهي شكل خاص من التعليم الثالث، منفصل عن التعليم العالي. وإنشاء هذه المدارس يقضي على الفجوة التي وجدت قبلا بين التعليم الثانوي والعالي.

ويضم التعليم العالي جامعتين ومؤسسات مستقلة للتعليم العالي (توجد في الوقت الحالي مدرستان للدراسات العليا وخمس مدارس للتعليم المهني العالي). وتعمل بعض مدارس التعليم العالي داخل الجامعتين. وهناك نمطان من برامج الدراسة الجامعية: برنامج جامعي يتراوح بين أربع وست سنوات، ويتطلب الالتحاق به أن ينجح المرشح في الامتحان النهائي للمدرسة الثانوية، وبرامج مهنية تستغرق عادة ثلاث سنوات ويتطلب الالتحاق بها أن ينجح المرشح في الامتحان النهائي لمدرسة ثانوية أو لمدرسة مهنية ثانوية. وتشمل برامج الدراسات العليا مختلف أشكال التخصص، ودرجتي الماجستير والدكتوراه.

ويتخذ تعليم الكبار - من ناحية - شكل نظام الشهادات، الذي يلبي احتياجات سوق العمل، كما أنه يمكن الكبار - من ناحية أخرى - من الحصول على التعليم الرسمي. ويجري تعليم الكبار في المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية. وشبكة مؤسسات تعليم الكبار تكفل من ناحية المبدأ حصول أي فرد على التعليم، بغض النظر عن عمره أو مستوى تعليمه. ويستهدف تعليم الكبار القضاء على التفاوت في المعرفة وتلبية الطلب المتزايد دائما على المعرفة الجديدة التي يستلزمها العمل والمعيشة في ظل الظروف الحديثة.

## ٢ - أنشطة التعليم

### ٢-١ التعليم قبل المدرسي

يوجد لدى سلوفينيا نظام متطور جدا للتعليم قبل المدرسي المنظم، ويظهر ذلك في مدى اتساع هذا النشاط ونوعيته. ويضم النظام المتماثل لمدارس الحضانة العامة الأطفال قبل التحاقهم بالمدارس، ممن تتراوح أعمارهم بين سنة وسبع سنوات. والتعليم قبل المدرسي ليس إجباريا، فيما عدا الاستعداد للمدرسة، الذي يجري قبل سنة من دخول الطفل المدرسة الابتدائية. ومنذ عام ١٩٩٣، تخضع مدارس الحضانة لسلطة وزارة التعليم والرياضة، وتنشئها البلديات وتمولها. وعادة ما تحتل مدارس الحضانة مبان بنيت خصيصا لهذا الغرض، ونادرا ما توجد في مساكن معدلة أو مبان مدرسية.

وفيما يتعلق بالجداول الزمنية، فإن أكثر البرامج انتشارا في مدارس الحضانة برامج اليوم الكامل (أكثر من ست ساعات)، فيقضي معظم الأطفال أكثر حتى من ثمان ساعات كل يوم في مدرسة الحضانة.

ويوضع الأطفال حتى سن السنتين في أقسام الحضانة أما الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين وسبع سنوات فيوضعون في الأقسام قبل المدرسية. وكقاعدة، لا تحتوي هذه الوحدات على فئات عمرية مختلطة. ولا يسمح إلا في الحالات الاستثنائية بتنظيم أقسام تحتوي على فئات عمرية مختلطة للأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين ثلاث وست سنوات.

وتجري برامج أقصر طوال السنة الدراسية، أو تكثف في فترة معينة. وتستمر أقل من ست ساعات في اليوم ولا تجري بالضرورة كل يوم. والأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين ثلاث وست سنوات ممن لا يشملهم برنامج اليوم الكامل يمكنهم حضور البرنامج الأقصر. والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ست وسبع سنوات ممن لا يشملهم برنامج اليوم الكامل يحضرون برنامج الإعداد للمدرسة.

وتشير البيانات الإحصائية للثمانينات أن نسبة الأطفال الذين التحقوا بمدارس الحضانة زادت زيادة مستمرة حتى عام ١٩٨٧ فيما يتعلق بإجمالي السكان. ففي عام ١٩٨٠، على سبيل المثال، كانت نسبة الأطفال الذي التحقوا بمدارس الحضانة ٣٨ في المائة من إجمالي عدد الأطفال، ولكن هذه النسبة زادت إلى ٥٢ في المائة بحلول عام ١٩٨٧. ومنذ ذلك الوقت، تراوحت نسبة هؤلاء الأطفال حول ٥٠ في المائة، وفي بداية السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٧، كانت نسبة الأطفال المسجلين في مراكز الرعاية اليومية ٥٧,٧ في المائة من جميع الأطفال البالغين هذا السن، وكانت هذه النسبة أعلى منها في السنوات السابقة (٥٢,٣ في المائة في ١٩٩٣/١٩٩٤، و ٥٤,٤ في المائة في ١٩٩٤/١٩٩٥، و ٥٦,٩ في المائة في ١٩٩٥/١٩٩٦).

الجدول ٣٠ - مدارس الحضانة وعدد الأطفال المقيدين بها

| | المؤسسات | الأقسام | عدد الأطفال | عدد الفتيات | نسبة الفتيات (في المائة) |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٢/١٩٩٣ | ٧٧٤ | ٣ ٣٥٦ | ٦٦ ٠٢٩ | ٣١ ٥٨٦ | ٤٧,٨ |
| ١٩٩٣/١٩٩٤ | ٧٧٣ | ٣ ٤٠٤ | ٦٧ ١٧٨ | ٣٢ ١٥٦ | ٤٧,٩ |
| ١٩٩٤/١٩٩٥ | ٧٧٦ | ٣ ٤٤٦ | ٦٦ ٧٠٣ | ٣١ ٦٩٤ | ٤٧,٥ |
| ١٩٩٥/١٩٩٦ | ٧٩٣ | ٣ ٥٠٠ | ٦٦ ٥٥٣ | ٣١ ٥٥٩ | ٤٧,٤ |
| ١٩٩٦/١٩٩٧ | ٨٠٠ | ٣ ٥٠٩ | ٦٥ ٣٣٢ | ٣١ ١٦١ | ٤٧,٧ |
| ١٩٩٧/١٩٩٨ | ٧٩٣ | ٣ ٤٦٨ | ٦٢ ٦٦٢ | ٢٩ ٩١٢ | ٤٧,٧ |

المصدر: الحولية الإحصائية لعام ١٩٩٨، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

الجدول ٣١ - عدد العاملين في مجال تعليم ورعاية الطفل، ونسبة النساء، وعدد الأطفال لكل عامل

| | عدد الأفراد العاملين في مجال تعليم ورعاية الطفل | عدد النساء العاملات في مجال تعليم ورعاية الطفل | نسبة النساء العاملات (في المائة) | عدد الأطفال لكل عامل |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٣/١٩٩٢ | ٦ ٣٩٦ | ٦ ٢٩٨ | ٩٨,٥ | ١٠,٣ |
| ١٩٩٤/١٩٩٣ | ٦ ٣٤٣ | ٦ ٣٠٨ | ٩٩,٤ | ١٠,٦ |
| ١٩٩٥/١٩٩٤ | ٦ ٥٢٦ | ٦ ٤٥٠ | ٩٨,٨ | ١٠,٢ |
| ١٩٩٦/١٩٩٥ | ٦ ٦٧٢ | ٦ ٥٥٥ | ٩٨,٢ | ١٠,٢ |
| ١٩٩٧/١٩٩٦ | ٦ ٧٠٩ | ٦ ٦٠٩ | ٩٨,٥ | ٩,٩ |
| ١٩٩٨/١٩٩٧ | ٦ ٩١١ | ٦ ٨٢١ | ٩٨,٧ | ٩,١ |

المصدر: الحولية الإحصائية لعام ١٩٩٨، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

ويلتحق أيضا بمدارس الحضانة الأطفال الذين يستعدون للالتحاق بالمدارس ممن لا تشملهم الرعاية اليومية الاعتيادية. ونسبة هؤلاء الأطفال إلى إجمالي عدد الأطفال المقيدين بمدارس الحضانة ٥,٩ في المائة.

والأقسام المجمعة تضم أطفالا من فئات عمرية متعددة: من سن الثالثة إلى السن الذي يشملهم فيه الاستعداد للالتحاق بالمدارس الابتدائية. وكانت نسبة هؤلاء الأطفال ١٢,٦ في المائة في السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٦، وأصبحت ١٥,٥ في المائة في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٧.

والأقسام المعنية بالتطور استهدفت الأطفال الذين يعانون من اضطرابات في تطورهم البدني والذهني. ففي السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٦ استهدف ٤٠ قسما من الأقسام الـ ٦٤ الأطفال المعوقين ذهنيا، و ١٤ قسما الأطفال المعوقين جسديا، واستهدفت عشرة أقسام غيرهم من الأطفال المعوقين. وكانت نسبة هؤلاء الأطفال ٠,٥٥ في المائة من جميع الأطفال المقيدين بمدارس الحضانة.

### ٢-٢ التعليم الابتدائي

تنص المادة ٥٧ من دستور سلوفينيا على أن التعليم الابتدائي إلزامي وتموله الأرصدة العامة. وتقوم به المدارس الابتدائية العامة والخاصة، والمدارس الابتدائية ذات البرامج المعدلة (للأطفال الذين يعانون من اختلالات معتدلة في تطورهم) ومؤسسات تعليم وتدريب الأطفال الذين يعانون من اختلالات شديدة في تطورهم. وكبديل لذلك، يمكن القيام به في شكل التعليم في المنزل. وبرنامج التعليم الابتدائي يشمل البرنامج الإلزامي والبرنامج الممتد، ويشمل الأخير الإقامة الممتدة، والرعاية الصباحية، والدروس الإضافية، وأنشطة الهوايات والترفيه، ورحلات الطبيعة المدرسية.

**الجدول ٣٢ - المدارس الابتدائية، والفصول المدرسية، والتلاميذ، والمدرسون**

| | المدارس الابتدائية | الفصول المدرسية | التلاميذ | الفتيات | نسبة الفتيات (في المائة) | المدرسون | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٣/١٩٩٢ | ٨٢٢ | ٩ ٤٨١ | ٢١٧ ٤٣١ | ١٠٦ ٠٣٤ | ٤٨,٨ | ١٤ ٩٧١ | ١٢ ٦٦٠ | ٨٤,٦ |
| ١٩٩٤/١٩٩٣ | ٨٢٠ | ٩ ٤٣٥ | ٢١٣ ١٣٧ | ١٠٤ ٠٥٠ | ٤٨,٨ | ١٥ ٠٥٣ | ١٢ ٧٦٦ | ٨٤,٨ |
| ١٩٩٥/١٩٩٤ | ٨٢٥ | ٩ ٤٥١ | ٢٠٩ ٣٣٤ | ١٠٢ ٥٧٨ | ٤٩,٠ | ١٥ ١٩٩ | ١٢ ٩١١ | ٨٤,٩ |
| ١٩٩٦/١٩٩٥ | ٨٢٦ | ٩ ٤٥٦ | ٢٠٧ ٠٣٢ | ١٠١ ٢٣٩ | ٤٨,٩ | ١٥ ٣٧٢ | ١٢ ٩٨٥ | ٨٤,٥ |
| ١٩٩٧/١٩٩٦ | ٨٢٤ | ٩ ٣٦٦ | ٢٠٠ ٩٣٨ | ٩٨ ١٦٣ | ٤٨,٩ | ١٥ ٤٦٩ | ١٣ ١٠٠ | ٨٤,٧ |

المصدر: الحولية الإحصائية لعام ١٩٩٨، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

**لم يتغير متوسط عدد التلاميذ في فرادى الفصول المدرسية بين السنتين الدراسيتين ١٩٨٥/١٩٨٤ و ١٩٩٥/١٩٩٤، مع ميل ضئيل إلى الهبوط في السنوات القليلة الماضية. وهذا يعني أنه كان هناك ٢٣ تلميذا في المتوسط في فرادى الفصول المدرسية، و ١٥ تلميذا في المتوسط لكل مدرس.**

**الجدول ٣٣ - المدارس الابتدائية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة**

| | المدارس | الفصول المدرسية | التلاميذ | الفتيات | نسبة الفتيات (في المائة) | المدرسون | المدرسات | نسبة المدرسات (في المائة) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٣/١٩٩٢ | ٧٨ | ٥٣٩ | ٤ ٦١١ | ١ ٨٢٦ | ٣٩,٦ | ٩٩٣ | ٨٣٥ | ٨٤,١ |
| ١٩٩٤/١٩٩٣ | ٧٥ | ٥٢١ | ٤ ٢٦١ | ١ ٥٩٣ | ٣٧,٤ | ٩٣١ | ٨٠٧ | ٨٦,٧ |
| ١٩٩٥/١٩٩٤ | ٧٦ | ٥٠٦ | ٤ ١٣٥ | ١ ٥٦٦ | ٣٧,٩ | ٩٣٦ | ٧٩٨ | ٨٥,٣ |
| ١٩٩٦/١٩٩٥ | ٧٧ | ٤٨٦ | ٣ ٩٦٣ | ١ ٤٨١ | ٣٧,٤ | ٩٣٣ | ٨٠٦ | ٨٦,٤ |
| ١٩٩٧/١٩٩٦ | ٧٨ | ٤٩٣ | ٣ ٩٦١ | ١ ٥١٢ | ٣٨,٢ | ٩٤٩ | ٨١٤ | ٨٥,٨ |

المصدر: الحولية الإحصائية لعام ١٩٩٨، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

**وفي فترة السنوات العشر بين ١٩٨٦/١٩٨٥ و ١٩٩٦/١٩٩٥ لم يتغير تقريبا عدد المدارس الابتدائية ذات المناهج والجداول الزمنية المعدلة التي التحق بها أطفال ذوو اختلالات ذهنية اعتدالا أكثر، وأطفال مصابون بالعمى وبالبصر الجزئي، وأطفال معوقون بالنسبة للسمع والنطق، وأطفال ذوو اختلالات جسدية أخرى. ونظرا للطبيعة الخاصة لهذا العمل، كان متوسط عدد تلاميذ الفصل المدرسي في المدرسة الابتدائية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أقل من العدد المتوسط العام. وينطبق نفس الشيء على عدد التلاميذ لكل مدرس.**

وهناك أيضا عشر مدارس ابتدائية في سلوفينيا يجري التدريس فيها بلغتين، إما السلوفينية والهنغارية أو السلوفينية والإيطالية. وعدد الأطفال في هذه المدارس - وعدد التلاميذ لكل مدرس كذلك - أقل أيضا من العدد المتوسط.

ولا توجد في سلوفينيا مدارس ابتدائية تستمر فيها الدراسة يوما كاملا منذ العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٣، ولكن كانت هناك زيادة في عدد المدارس الابتدائية التي تنظم إقامة ممتدة للأطفال وأشكالا أخرى من البرامج الممتدة. وفي السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٥: كانت في سلوفينيا ٤٦٣ مدرسة تتيح إمكانية الإقامة الممتدة لتلاميذها. وجرت ممارسة الإقامة الممتدة في ١٠٩ ١ فصول مدرسية مقيد بها ١١,٩ في المائة من إجمالي عدد التلاميذ.

### ٣-٢ التعليم الثانوي

بعد أن يستوفى التلاميذ تعليمهم الابتدائي، يواصل معظمهم الدراسة في المدارس الثانوية. وتتراوح نسبة التلاميذ الذين لا يختارون مواصلة الدراسة بين ١٠ و ١٥ في المائة، وقد هبطت هذه النسبة في السنوات القليلة الماضية.

الجدول ٣٤ - المدارس الثانوية، والفصول المدرسية، والتلاميذ، والمدرسون

| | المدارس | الفصول المدرسية | التلاميذ | الفتيات | نسبة التلميذات (في المائة) | المدرسون | نسبة المدرسات (في المائة) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٣/١٩٩٢ | ١٤٥ | ٣ ٤٥٨ | ٩٥ ٦٢١ | ٤٨ ٣٩١ | ٥٠,٦ | ٦ ٩٧٧ | ٥٥,٩ |
| ١٩٩٤/١٩٩٣ | ١٥١ | ٣ ٦١٥ | ٩٧ ٠٧٢ | ٤٩ ١١٧ | ٥٠,٦ | ٧ ٣٦٠ | ٥٧,٦ |
| ١٩٩٥/١٩٩٤ | ١٥٢ | ٣ ٧٩٧ | ٩٩ ٦٥٧ | ٥٠ ٢٣١ | ٥٠,٤ | ٧ ٧٩٦ | ٥٩,١ |
| ١٩٩٦/١٩٩٥ | ١٥٤ | ٣ ٨٩٥ | ١٠٢ ٠٧٩ | ٥١ ٢٦٦ | ٥٠,٢ | ٨ ١٤٣ | ٦٠,١ |
| ١٩٩٧/١٩٩٦ | ١٥٤ | ٤ ٠١٢ | ١٠٧ ٠٤١ | ٥٣ ٦٥١ | ٥٠,١ | ٨ ٤٧٦ | ٦٠,٩ |
| ١٩٩٨/١٩٩٧ | ١٥٣ | ٤ ٠٧١ | ١٠٧ ٣٦٢ | ٥٣ ٦٩٧ | ٥٠,٠ | ٨ ٧٩٨ | ٦١,٨ |

المصدر: الحولية الإحصائية لعام ١٩٩٧، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

والتركيب الهيكلي للطلبة المقيدين حسب المقررات التعليمية لم يتغير تغيرا كبيرا في هذا العقد، ولهذا يمكننا أن نرى في السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٥ صورة له.

الجدول ٣٥ - المدارس الثانوية: الفصول المدرسية والطلبة، حسب المقررات التعليمية، في نهاية السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦

| | الفصول المدرسية | الطلبة | الفتيات | نسبة الفتيات (في المائة) |
|---|---|---|---|---|
| إنتاج الأغذية | ٢٥٢ | ٥ ٩٧١ | ٢ ٩٦٩ | ٤٩,٧ |
| الحراجة | ٧ | ٩٢ | ٤ | ٤,٣ |
| إنتاج الجلود | ٢٢ | ٣٨١ | ٣٠٨ | ٨٠,٨ |
| المنسوجات | ٢١١ | ٥ ٠٥١ | ٤ ٩١٤ | ٩٧,٣ |
| الكيمياء، الصيدلة، إنتاج المطاط، الإنتاج غير المعدني | ٦٧ | ١ ٥٥٢ | ١ ١٠٥ | ٧١,٢ |
| إنتاج الأخشاب | ١٥٠ | ٣ ٥٢١ | ١١٧ | ٣,٣ |
| الهندسة المدنية | ١١٩ | ٢ ٧١٥ | ٤٦٣ | ١٧,١ |
| تقديم الطعام والسياحة | ٢١٧ | ٥ ٦٩٢ | ٢ ٦١٨ | ٤٦,٠ |
| الاقتصاد | ٦٩٦ | ١٩ ٨٩٢ | ١٣ ٩٦٩ | ٧٠,٢ |
| الطباعة والورق | ٣٢ | ٦٩٠ | ٣١٥ | ٤٥,٧ |
| الهندسة الكهربائية وعلم الحاسوب | ٣٢٩ | ٨ ١٦٣ | ١٠٥ | ١,٣ |
| علم المعادن والهندسة الميكانيكية | ٥٠٤ | ١١ ٥٥٧ | ٣٢١ | ٢,٨ |
| المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية | ٤٨ | ١ ١٣٣ | ٤٥٥ | ٤٠,٢ |
| التعدين | ٨ | ١٧٥ | - | ٠,٠ |
| الرعاية الصحية | ١٥٠ | ٤ ٣٨٨ | ٣ ٥٢٤ | ٨٠,٣ |
| التعليم | ٢٦ | ٧٥١ | ٧٣٥ | ٩٧,٩ |
| العلوم الاجتماعية | ٥٤ | ١ ٣٩٤ | ١ ٢٥٠ | ٨٩,٧ |
| الثقافة | ٤٦ | ١ ٣٧١ | ٨٦٧ | ٦٣,٢ |
| التعليم العام | ٨٦٥ | ٢٤ ٩٠٤ | ١٥ ٢٣٣ | ٦١,٠ |
| الخدمات الشخصية | ٧٤ | ٢ ١٣٥ | ١ ٩٩٤ | ٩٣,٤ |
| الشؤون الداخلية | ١٨ | ٥٥١ | - | ٠,٠ |
| الإجمالي | ٣ ٨٩٥ | ١٠٢ ٠٧٩ | ٥١ ٢٦٦ | ٥٠,٢ |

المصدر: الحولية الإحصائية لعام ١٩٩٧، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

### ٤-٢ معدلات إكمال التعليم الابتدائي والثانوي

تتراوح بيانات معدلات إكمال الدراسة الابتدائية بين ٩٥,٩ في المائة (١٩٧٢/١٩٧١) و ٩٨,١ في المائة (١٩٩١/١٩٩٠).

ووفقا لبيانات مكتب المهن بمكتب التوظيف الوطني في ١٩٩٥/١٩٩٤، واصل ٩٢,٥ في المائة من التلاميذ تعليمهم في المدارس الثانوية بعد إكمالهم الدراسة الابتدائية مباشرة.

وكما هو الحال بالنسبة لبيانات معدلات إكمال الدراسة الابتدائية فإن أرقام معدلات إكمال الدراسة الثانوية أرقام تقريبية، فهي تشمل الطلبة في جميع الفصول المدرسية بالمدارس الثانوية، ولا تحسب على أساس الرصد الفردي للطلبة. وتحسب نسبة من لا يستوفون سنة دراسية على أساس عدد الطلبة المقيدين في السنة الجارية، ولهذا لا يحسب فيها الطلبة الذين يتركون الدراسة بالمدرسة قبل استيفاء تلك السنة بنجاح. ولهذا يكون معدل الإكمال الذي يصل إلى ٩٠ في المائة مبالغ فيه بعض الشيء، إلا أنه ما زال دقيقا بالدرجة الكافية.

وقد أخذت نسبة الصغار الذين يستوفون الدراسة بالمدارس الثانوية في الازدياد في التسعينات، فيفوق عددهم في كل سنة ٥٧ في المائة من إجمالي عدد من يستوفون التعليم الثانوي (ومن قبيل المقارنة، كانت هذه النسبة مجرد ٤٧,٦ في المائة في عام ١٩٨١). ورغم نمو عدد الصغار المقيدين في التعليم الثانوي، يهبط معدل الإكمال هبوطا طفيفا، مع نجاح الفتيات بدرجة أكبر من الفتيان في المتوسط.

الجدول ٣٦ - تقدم الطلبة في المدارس الثانوية، حسب المقررات التعليمية، في السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٣

| المادة | الإجمالي (في المائة) | النساء (في المائة) | الرجال (في المائة) |
|---|---|---|---|
| إنتاج الإغذية | ٨٦,٧ | ٨٨,٨ | ٨٤,٨ |
| الحراجة | | | ٨١,٩ |
| إنتاج الجلود | ٨٣,٢ | ٨٣,٢ | ٨٣,٣ |
| المنسوجات | ٩١,٧ | ٩٢,٠ | ٨٣,٠ |
| الكيمياء، الصيدلة، إنتاج المطاط، الإنتاج غير المعدني | ٨١,٣ | ٨٢,١ | ٧٩,٥ |
| إنتاج الأخشاب | ٨٧,٣ | ٨٣,١ | ٨٧,٥ |
| الهندسة المدنية | ٨٦,٢ | ٨٤,٢ | ٨٦,٧ |
| تقديم الطعام/السياحة | ٨٨,٩ | ٨٨,١ | ٨٩,٨ |
| الاقتصاد | ٩٠,١ | ٩٠,٥ | ٨٩,٢ |
| الطباعة/الورق | ٨٢,١ | ٧٢,٣ | ٩١,٢ |

| المادة | الإجمالي (في المائة) | النساء (في المائة) | الرجال (في المائة) |
|---|---|---|---|
| الهندسة الكهربائية/علم الحاسوب | ٨٦,٣ | ٧٢,٤ | ٨٦,٦ |
| علم المعادن/الهندسة الميكانيكية | ٨٩,٢ | ٨٧,٧ | ٩٧,٥ |
| المواصلات/الاتصالات السلكية واللاسلكية | ٨٨,٨ | ٩١,٣ | ٨٦,٤ |
| التعدين/الجيولوجيا | ٩٠,٤ | | ٩٠,٣ |
| الرعاية الصحية | ٨٥,٤ | ٨٤,٤ | ٩٠,٥ |
| التعليم | ٩١,٦ | ٩٠,٦ | |
| العلوم الاجتماعية | ٨٩,٢ | ٨٩,٦ | ٨١,٤ |
| الثقافة | ٨٩,٥ | ٩٣,٧ | ٨٢,٢ |
| المدارس الثانوية | ٩٣,٧ | ٩٤,٢ | ٩٢,٩ |
| الخدمات الشخصية | ٩٢,٨ | ٩٣,٨ | |
| الشؤون الداخلية | ٩٨,٩ | | ٩٨,٩ |
| الإجمالي | ٨٩,٨ | ٩٠,٧ | ٨٨,٩ |

المصدر: Mencin، نتائج البحث لعام ١٩٩٦ رقم ٦٥٧.

### ٥-٢ الدراسات العليا لمدة سنتين ودراسات التعليم العالي

اعتمدت الجمعية الوطنية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ "قانون التعليم العالي" (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، رقم ٩٣/٦٧)، وأنهت بذلك فترة، استمرت أكثر من عشر سنوات، لم ينظم فيها التعليم العالي تنظيما قانونيا عن طريق قانون خاص به.

الجدول ٣٧ - خريجو التعليم العالي، ١٩٩٠-١٩٩٦

| | إجمالي | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٢ | ٥ ٧١١ | ٣ ٤٤٨ | ٦٠,٤ |
| ١٩٩٣ | ٥ ٩٤٣ | ٣ ٦٧٧ | ٦١,٩ |
| ١٩٩٤ | ٥ ٨١٢ | ٣ ٤٦٥ | ٥٩,٦ |
| ١٩٩٥ | ٦ ٤١٩ | ٣ ٨٠٩ | ٥٩,٣ |
| ١٩٩٦ | ٧ ٧٢٤ | ٤ ٦٥٨ | ٦٠,٣ |

المصدر: نتائج البحث، رقم ١٩٩٧/٦٩٥، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

وتشير أيضا بيانات الطلبة المقيدين بمؤسسات التعليم العالي في السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٦ إلى ازدياد عدد الصغار الذين يرغبون في مواصلة دراساتهم بعد أن أكملوا مدارسهم الثانوية. وكان إجمالي عدد المقيدين ٦٦٧ ٥٠، أي بزيادة نسبتها ١٠,٣ في المائة عن السنة السابقة. وقد تضمن هذا الرقم ٦٦٠ ٢٨ طالبة (٥٦,٦ في المائة). وفي ١٩٩٨/١٩٩٧ كان إجمالي المقيدين ٦٧٨ ٦٤، وبلغت نسبة الطالبات منهم ٥٥,٩ في المائة (هذا العدد أكبر بكثير، حيث أنه ابتداء من هذا العام الدراسي، يتضمن إجمالي عدد الطلبة أولئك الذين يحضرون رسائلهم أو يستعدون لامتحاناتهم النهائية وهم في مركز طالب).

وكما كان الحال بالنسبة لبيانات الثمانينات، تشير بيانات الخريجين والطلبة في التسعينات إلى أن النساء ما زلن يهيمنّ بشدة في مدارس التعليم العالي والكليات التي توفر التعليم في مجالي الرعاية الصحية والعمل الاجتماعي، وفي مجال علم التدريس. وفضلا عن ذلك، تفوق نسبة الطالبات نسبة الطلبة بدرجة كبيرة في كلية الاقتصاد، وكلية العلوم الاجتماعية، وكلية الصيدلة، وكلية الطب، وفي بعض أقسام كليتي العلوم الطبيعية والتقنيات الحيوية. وتتوازن هذه النسب توازنا نسبيا في كلية الآداب، وكلية الطب البيطري، وكلية اللاهوت، وكلية الهندسة، وأكاديميات الفنون، وبعض المؤسسات المستقلة للتعليم العالي. وتقل نسبة الطالبات عن ١٠ في المائة في كلية الهندسة الميكانيكية، وكلية الهندسة الكهربائية، وكلية علم الحاسوب والمعلومات، ولا تصل نسبة الطالبات إلى الثلث في الكليات التي تتخصص في مجالات الهندسة المدنية والجيوديسيا، والدراسات البحرية والنقل والمواصلات. وتقل أيضا نسبة الطالبات عن الثلث في مؤسستين مستقلتين للتعليم العالي، وهما مدرسة الشرطة العليا ومدرسة الأعمال المهنية العليا.

الجدول ٣٨ - الطلاب في الجامعة ومعاهد التعليم العالي المستقلة، حسب الجنس، السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٦، جامعة ليوبليانا

| المؤسسة المستقلة للتعليم العالي | إجمالي عدد الطلبة | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|
| إجمالي | ٦٦٧ ٥٠ | ٤٢٠ ٢٠ | ٥٦,٦ |
| جامعة ليوبليانا | ٧١٥ ٣٤ | ٠٩٥ ٢٠ | ٥٧,٩ |
| مدارس التعليم العالي | ٦٥٠ ٤ | ٤٣٢ ٣ | ٧٣,٨ |
| - مدرسة العمل الاجتماعي العليا | ٦٠٣ | ٥٤٠ | ٨٩,٥ |
| - مدرسة الإدارة العليا | ١٣٩ ٣ | ١٣٨ ٢ | ٦٨,١ |
| - مدرسة الطب العليا | ٩٠٨ | ٧٥٤ | ٨٣,٠ |
| الكليات | ٤٥٥ ٢٩ | ٣٢٢ ١٦ | ٥٥,٤ |
| - كلية والآداب | ٢٤١ ٤ | ٣٢٠ ٣ | ٧٨,٣ |
| - كلية الاقتصاد | ٥٤١ ٥ | ٣٧٨ ٣ | ٦١,٠ |
| - كلية القانون | ٥١٠ ١ | ٩٨١ | ٦٥,٠ |
| - كلية العلوم الاجتماعية | ٢٧٧ ٢ | ٥٥٢ ١ | ٦٨,١ |

| المؤسسة المستقلة للتعليم العالي | إجمالي عدد الطلبة | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|
| - كلية الرياضة | ٥٨٥ | ١٩٠ | ٣٢,٥ |
| - كلية ليوبليانا للتعليم | ١ ٩٦١ | ١ ٧٦٣ | ٨٩,٩ |
| - كلية اللاهوت | ٤٨١ | ٢٢٦ | ٤٧,٠ |
| - كلية الهندسة الميكانيكية | ١ ١٧٨ | ٢٨ | ٢,٤ |
| - كلية الهندسة الكهربائية | ١ ١٩٧ | ٣٤ | ٢,٨ |
| - كلية الهندسة المعمارية | ٧٣٩ | ٣٩١ | ٥٢,٩ |
| - كلية الهندسة المدنية وعلم شكل الأرض | ٨٤٩ | ٢٣١ | ٢٧,٢ |
| قسم الهندسة المدنية | ٥٦٨ | ١٣٦ | ٢٣,٩ |
| قسم علم شكل الأرض | ٢٨١ | ٩٥ | ٣٣,٨ |
| - كلية الكيمياء والتكنولوجيا الكيميائية | ١ ٠٦٥ | ٤٧٥ | ٤٤,٦ |
| - كلية الرياضيات والطبيعة | ٥١٥ | ١٧٧ | ٣٤,٤ |
| قسم الرياضيات والميكانيكا | ٢٩١ | ١٤٥ | ٤٩,٨ |
| قسم الطبيعة | ٢٢٤ | ٣٢ | ١٤,٣ |
| - كلية العلوم الطبيعية والتكنولوجيا | ٩٥٥ | ٦١٥ | ٦٤,٤ |
| قسم النسيج | ٥٥١ | ٤٥٠ | ٨١,٧ |
| قسم المواد والمعادن | ١٧٣ | ٧٦ | ٤٣,٩ |
| قسم الهندسة الجغرافية والتعدين | ٩٨ | ٢٥ | ٢٥,٥ |
| قسم الجيولوجيا | ١٣٣ | ٦٤ | ٤٨,١ |
| - كلية علم الحاسوب والمعلومات | ٧٠٠ | ٥٣ | ٧,٦ |
| - كلية الدراسات البحرية والنقل والمواصلات | ١ ٣٦٩ | ٤٠٦ | ٢٩,٦ |
| - كلية التقنيات الحيوية | ٢ ١٣٢ | ١ ٠٣٤ | ٤٨,٥ |
| قسم الهندسة الزراعية | ٤٢٨ | ٢٤٨ | ٥٧,٩ |
| قسم إنتاج الأغذية | ٢٣٧ | ١٦٠ | ٦٧,٥ |
| قسم الحراجة | ٣٠٢ | ٣٢ | ١٠,٦ |
| قسم الأحياء | ٢٧٧ | ٢٠٢ | ٧٢,٩ |
| قسم معالجة الأخشاب | ٣٩٤ | ٥٨ | ١٤,٧ |
| قسم الدراسات الحيوانية | ٢٥١ | ١٥٥ | ٦١,٧ |
| علم الأحياء المجهري | ١٦٨ | ١٢٧ | ٧٥,١ |
| هندسة المناظر | ٧٥ | ٥٢ | ٦٩,٣ |

| المؤسسة المستقلة للتعليم العالي | إجمالي عدد الطلبة | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|
| - كلية الطب البيطري | ٣٠٩ | ١٨٥ | ٥٩,٩ |
| - كلية الطب | ١ ٢٣٤ | ٧٨٦ | ٦٣,٧ |
| - كلية الصيدلة | ٦١٧ | ٤٩٧ | ٨٠,٥ |
| أكاديمية الفنون | ٦١٠ | ٣٤١ | ٥٥,٩ |
| - أكاديمية الموسيقى | ٣٠٣ | ١٧٢ | ٥٦,٨ |
| - أكاديمية الفنون الرفيعة | ٢٢٦ | ١ ١٣٠ | ٥٧,٥ |
| - أكاديمية المسرح، والإذاعة، والفيلم، والتلفاز | ٨١ | ٣٩ | ٤٨,١ |
| | | | |
| جامعة ماريبور | ١٥ ٠٢٦ | ٨ ١٨٦ | ٥٤,٥ |
| المدارس العليا | ٢٩٢ | ٢٧١ | ٩٢,٨ |
| - مدرسة الطب العليا | ٢٩٢ | ٢٧١ | ٩٢,٨ |
| الكليات | ١٤ ٧٣٤ | ٧ ٩١٥ | ٥٣,٧ |
| - كلية ماريبور للتعليم | ٢ ٧٠٢ | ٢ ٢٠٧ | ٨١,٧ |
| - كلية الاقتصاد والتجارة | ٤ ٧٢٠ | ٣ ٠٢١ | ٦٤,٠ |
| - كلية كراني للعلوم التنظيمية | ٢ ١٠٧ | ٩٢٧ | ٤٤,٠ |
| - كلية ماريبور للقانون | ٨٨٤ | ٦٠٤ | ٦٨,٣ |
| - كلية الهندسة الكهربائية، وعلم الحاسوب والمعلومات | ١ ٢٥٣ | ٧٥ | ٦,٠ |
| - كلية الهندسة المدنية | ٨٣٨ | ٢٢٣ | ٢٦,٦ |
| - كلية الكيمياء والتكنولوجيا الكيميائية | ٣٣٤ | ٢١٨ | ٦٥,٣ |
| - كلية الهندسة الميكانيكية | ١ ٤٢٥ | ٤٠٤ | ٢٨,٣ |
| - كلية الزراعة | ٤٧١ | ٢٣٦ | ٥٠,١ |
| المؤسسات المستقلة للتعليم العالي | ٩٢٦ | ٣٧٩ | ٤٠,٩ |
| مدرسة أمن الشرطة العليا | ٢٨٦ | ١٩ | ٦,٦ |
| المدرسة العليا للسياحة وإدارة الفنادق | ٣٣٢ | ٢٢٩ | ٦٩,٠ |
| المدرسة العليا للإدارة | ١٨٢ | ٩٦ | ٥٢,٧ |
| مدرسة الأعمال المهنية العليا | ١٢٦ | ٣٥ | ٢٧,٨ |

المصدر: نتائج البحث، رقم ١٩٩٧/٦٨٧، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

**الجدول ٣٩ - الخريجون ونسبة النساء حسب مؤسسة التعليم العالي، وبرنامج الدراسة، والمستوى، والجنس، لعام ١٩٩٦***

| | الدراسات العليا لمدة سنتين | | | التعليم العالي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | إجمالي | النساء | نسبة النساء (في المائة) | إجمالي | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
| جميع المدارس | ٧ ٧٢٤ | ٣ ٢١٧ | ١ ٨٨٣ | ٥٨,٥ | ٤ ٥٠٧ | ٢ ٧٧٥ | ٦١,٦ |
| المدارس العليا | ٩٤١ | ٧٩٥ | ٥٦٣ | ٧٠,٨ | ١٤٦ | ١١٩ | ٨١,٥ |
| العلوم الاجتماعية | ٧٠٥ | ٥٧٩ | ٣٧٥ | ٦٤,٨ | ١٢٦ | ١٠٥ | ٨٣,٣ |
| العلوم الطبية | ٢٣٦ | ٢١٦ | ١٨٨ | ٨٧,٠ | ٢٠ | ١٤ | ٧٠,٠ |
| الكليات | ٦ ٦٩٧ | ٢ ٤١٩ | ١ ٣١٩ | ٥٤,٥ | ٤ ٢٧٨ | ٢ ٦١٣ | ٦١,١ |
| العلوم الاجتماعية | ٤ ١٨٩ | ١ ٥١٠ | ١ ١٠٧ | ٧٣,٣ | ٢ ٦٧٩ | ١ ٩٦٦ | ٧٣,٤ |
| - كلية الآداب | ٣٤١ | - | - | - | ٣٤١ | ٢٨٩ | ٨٤,٨ |
| - كلية الاقتصاد | ١ ٠٠٦ | ٤٢١ | ٣٠٧ | ٧٢,٩ | ٥٨٥ | ٤١٧ | ٧١,٣ |
| - كلية القانون | ٢٤٣ | - | - | - | ٢٤٣ | ١٤٤ | ٥٩,٣ |
| - كلية العلوم الاجتماعية | ١٨٨ | - | - | - | ١٨٨ | ١٣٧ | ٥٩,٣ |
| - كلية الرياضة | ١١٧ | - | - | - | ١١٧ | ٦٠ | ٥١,٣ |
| - كلية التعليم بجامعة ماريبور | ٣١٩ | ٨٦ | ٨١ | ٩٤,٢ | ٢٣٣ | ٢٠٨ | ٨٩,٣ |
| - كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة ماريبور | ٨٧٦ | ٥١٧ | ٣٩٢ | ٧٥,٨ | ٣٥٩ | ٢٥٩ | ٧٢,١ |
| - كلية العلوم التنظيمية | ٣٤٧ | ١٨٠ | ٨١ | ٤٥,٠ | ١٦٧ | ٨٣ | ٤٩,٧ |
| - كلية التعليم بجامعة ليوبليانا | ٤٢٥ | ١٠٥ | ١٠٥ | ١٠٠,٠ | ٣٢٠ | ٢٩٥ | ٩٢,٢ |
| - كلية اللاهوت | ٢٥ | - | - | - | ٢٥ | - | ٠,٠ |
| - كلية القانون بجامعة ماريبور | ٣٠٢ | ٢٠١ | ١٤١ | ٧٠,١ | ١٠١ | ٧٤ | ٧٣,٣ |
| العلوم التقنية | ١ ٨٣٨ | ٧٧٦ | ١٦٥ | ٢١,٣ | ١ ٠٦٢ | ٣١١ | ٢٩,٣ |
| - كلية الهندسة الميكانيكية | ٢٩٤ | ١٥١ | ٢ | ١,٣ | ١٤٣ | ٥ | ٣,٥ |
| - كلية الهندسة الكهربائية | ٢٨٦ | ٨٥ | ٣ | ٣,٥ | ٢٠١ | ١٧ | ٨,٥ |
| - كلية الهندسة المعمارية | ٧٨ | - | - | - | ٧٨ | ٤٥ | ٥٧,٧ |
| - كلية الهندسة المدنية وعلم شكل الأرض | ٨٤ | ٤١ | ١١ | ٢٦,٨ | ٤٣ | ١٧ | ٣٩,٥ |
| - كلية الكيمياء والتكنولوجيا الكيميائية بجامعة ليوبليانا | ٢٣٨ | ٩٣ | ٣٤ | ٣٦,٥ | ١٤٥ | ٩١ | ٦٢,٧ |
| - كلية الرياضيات والطبيعة | ٨٩ | ١٥ | ٦ | ٤٠,٠ | ٧٤ | ٣٠ | ٤٠,٥ |
| - كلية العلوم الطبيعية | ١٠٧ | ٤٣ | ٣١ | ٧٢,١ | ٦٤ | ٣٨ | ٥٩,٤ |
| - كلية الهندسة الكهربائية، وعلم الحاسوب والمعلومات | ١٦٧ | ٧٧ | - | ٠,٠ | ٩٠ | ٤ | ٤,٤ |
| - كلية الهندسة المدنية بجامعة ماريبور | ٢٧ | ١٧ | ٢ | ١١,٨ | ١٠ | ٥ | ٥٠,٠ |
| - كلية الكيمياء والتكنولوجيا الكيميائية بجامعة ماريبور | ٥٤ | ٣٠ | ١٥ | ٥٠,٠ | ٢٤ | ١٨ | ٧٥,٠ |
| - كلية الهندسة الميكانيكية بجامعة ماريبور | ١٦٨ | ٨٦ | ٢٥ | ٢٩,١ | ٨٢ | ١٤ | ١٧,١ |

| | الدراسات العليا لمدة سنتين | | | | التعليم العالي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | إجمالي | النساء | نسبة النساء (في المائة) | إجمالي | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
| - كلية علم الحاسوب والمعلومات | ٧٩ | ١٧ | ٢ | ١١,٨ | ٦٢ | ٨ | ١٢,٩ |
| - كلية الدراسات البحرية والنقل والمواصلات | ١٦٧ | ١٢١ | ٣٤ | ٢٨,١ | ٤٦ | ١٩ | ٤١,٣ |
| العلوم الزراعية | ٣٩٥ | ١٠٦ | ٢١ | ١٩,٨ | ٢٨٩ | ١٦٤ | ٥٦,٧ |
| - كلية التقنيات الحيوية | ٣٢٠ | ٧٥ | ١١ | ١٤,٦ | ٢٤٥ | ١٤٤ | ٥٨,٨ |
| - كلية الطب البيطري | ٤٣ | - | - | - | ٤٣ | ٢٠ | ٤٦,٥ |
| - كلية الزراعة | ٣٢ | ٣١ | ١٠ | ٣٢,٢ | ١ | - | ٠,٠ |
| العلوم الطبية | ٢٧٥ | ٢٧ | ٢٦ | ٩٦,٣ | ٢٤٨ | ١٧٢ | ٦٩,٣ |
| - كلية الطب | ١٧٤ | - | - | - | ١٧٤ | ١١٢ | ٦٤,٤ |
| - كلية الصيدلة | ١٠١ | ٢٧ | ٢٦ | ٩٦,٣ | ٧٤ | ٦٠ | ٨١,١ |
| أكاديميات الفنون | ٨٦ | ٣ | ١ | ٣٣,٣ | ٨٣ | ٤٣ | ٥١,٨ |

المصدر: نتائج البحث، رقم ١٩٩٧/٦٩٥، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.
* تتضمن خريجي المستويات العليا الذين تخرجوا وفقا للقانون القديم.

### ٦-٢ الدراسات العليا

**تقل الفروق بين الجنسين بالمقارنة بالثمانينات، إلا أن الرجال ما زالوا مهيمنين، باستثناء الدراسات المتخصصة ودرجات الماجستير التي استوفيت في عام ١٩٩٣. وتزداد تدريجيا نسبة النساء اللاتي يستوفين الدراسات العليا، بينما تتحسن بصفة عامة نتائج الدراسات العليا، ويعود ذلك إلى التنظيم المنهجي لنظام التعليم المتعلق بالدراسات العليا ككل (إدخال إمكانية الانخراط في دراسات الدكتوراه مباشرة، والتعاون بين معاهد البحث في تنفيذ برامج الدراسات العليا، وإنشاء منصب الباحث الصغير الذي يضمن استمرار الدراسة المجانية بعد التخرج).**

**الجدول ٤٠ - طلبة الدكتوراه والماجستير والأخصائيون، ١٩٤٥-١٩٩٦**

| | طلبة الدكتوراه | | | | طلبة الماجستير، الأخصائيون | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٤٥-١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٦٢-١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ |
| الإجمالي | ٢ ٦٠٨ | ١٩٢ | ١٦٠ | ١٩٩ | ١٩٩ | ٥ ٣٠٦ | ٧٢٥ | ٥٧٧ | ٥٤٨ | ١٩٩٦ |
| النساء | ٢ ١٠٥ | ٦٣ | ٥٨ | ٧٤ | ٧٩ | ١ ٥٢٤ | ٣٧١ | ٢٥٦ | ٢٧٠ | ٢٩٦ |
| نسبة النساء (في المائة) | ١٩,٣ | ٣٦,٢ | ٣٦,٢ | ٣٧,٢ | ٣٣,٢ | ٢٨,٧ | ٥١,٢ | ٤٤,٤ | ٤٩,٣ | ٤٩,٧ |

المصدر: الحولية الإحصائية ١٩٩٧، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

وبيانات الطلبة المقيدين بالسنة الأولى والثانية من الدراسات العليا في السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٥ في جامعتي سلوفينيا تبين تركيبا هيكليا لنوع الجنس يماثل التركيب الذي يتضح من بيانات الطلبة المقيدين بالتعليم الجامعي.

### ٢-٧ هيئة التدريس

كلما ارتفع مستوى التعليم، انخفضت نسبة النساء في هيئة التدريس.

الجدول ٤١ - موظفو هيئة التدريس حسب نوع المؤسسة والجنس، ١٩٩٧/١٩٩٦

| المؤسسة | إجمالي | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|
| الإجمالي | ٣٣ ٨٦١ | ٢٣ ٠٤٦ | ٦٨,١ |
| المدارس الابتدائية | ١٥ ٤٤٣ | ١٣ ١٤٦ | ٨٥,١ |
| المدارس الابتدائية ذات المقررات والجداول الزمنية المعدلة | | ٧٨٠ | |
| مدارس الموسيقى | ١ ٥٦١ | ٨٤١ | ٥٣,٩ |
| المدارس الثانوية | ٨ ٥٨٠ | ٥ ٢٢٩ | ٦٠,٩ |
| مؤسسات التعليم العالي | ٣ ٨٤٦ | ١ ٠٨٠ | ٢٨,١ |
| معاهد تعليم الكبار | ٣ ٥٤٨ | ١ ٩٧٠ | ٥٥,٥ |

المصدر: الحولية الإحصائية ١٩٩٨، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

وبمقارنة نسبة النساء في بعض مجموعات هيئة التدريس في جامعتي سلوفينيا على مدى فترة خمس سنوات تبدأ في ١٩٩٢/١٩٩١ بنسبتهن في الثمانينات، نجد أن هناك تقدما حسنا نسبيا يجري إحرازه.

الجدول ٤٢ - بعض مجموعات هيئة التدريس بجامعتي ليوبليانا وماريبور

| | ١٩٨٦/١٩٨٥ | ١٩٩٢/١٩٩١ | ١٩٩٣/١٩٩٢ | ١٩٩٤/١٩٩٣ | ١٩٩٥/١٩٩٤ | ١٩٩٦/١٩٩٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| جامعة ليوبليانا | | | | | | |
| الإجمالي | ٩٤٥ | ١ ٣٤١ | ١ ٣٦٣ | ١ ٤١٢ | ١ ٤٨٠ | ١ ٥٠٩ |
| النساء | ١٦٢ | ٢٩١ | ٢٩٧ | ٣٢٢ | ٣٣٦ | ٣٧٠ |
| نسبة النساء (في المائة) | ١٧,١ | ٢١,٧ | ٢١,٨ | ٢٢,٨ | ٢٢,٧ | ٢٤,٥ |
| الأساتذة | ٢٨٦ | ٤١٥ | ٤٠٢ | ٤٠٧ | ٤٠٦ | ٤٠٦ |
| النساء | ٢٣ | ٤٤ | ٤٣ | ٤٤ | ٤٦ | ٤٢ |
| نسبة النساء (في المائة) | ٨,٠ | ١٠,٦ | ١٠,٧ | ١٠,٨ | ١١,٣ | ١٠,٣ |

| | ١٩٨٦/١٩٨٥ | ١٩٩٢/١٩٩١ | ١٩٩٣/١٩٩٢ | ١٩٩٤/١٩٩٣ | ١٩٩٥/١٩٩٤ | ١٩٩٦/١٩٩٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأساتذة المساعدون | ٢٠٥ | ٢٤٢ | ٢٤٩ | ٢٥٨ | ٢٩٥ | ٢٩٦ |
| النساء | ٣٢ | ٤٥ | ٤٥ | ٣٩ | ٤٨ | ٥٢ |
| نسبة النساء (في المائة) | ١٥,٦ | ١٨,٦ | ١٨,١ | ١٥,١ | ١٦,٣ | ١٧,٦ |
| مساعدو الأساتذة | ١٢٣ | ٢٤٧ | ٢٦٠ | ٢٧١ | ٢٨٦ | ٣١٢ |
| النساء | ١٩ | ٥٤ | ٥٣ | ٦٩ | ٧٤ | ٨١ |
| نسبة النساء (في المائة) | ١٥,٤ | ٢١,٩ | ٢٠,٤ | ٢٥,٥ | ٢٥,٩ | ٢٦,٠ |
| مساعدو المدرسين | ٣٣١ | ٤٣٧ | ٤٥٢ | ٤٧٦ | ٤٩٣ | ٤٩٥ |
| النساء | ٨٨ | ١٤٨ | ١٥٦ | ١٧٠ | ١٦٨ | ١٩٥ |
| نسبة النساء (في المائة) | ٢٦,٦ | ٣٣,٩ | ٣٤,٥ | ٣٥,٧ | ٣٤,١ | ٣٩,٤ |
| جامعة ماريبور | | | | | | |
| الإجمالي | ١٧٤ | ٣٥٥ | ٣٢٣ | ٥٠١ | ٥٥٦ | ٦٥٢ |
| النساء | ٢٧ | ٨٩ | ١٠١ | ١٢٤ | ١١٨ | ١٤٠ |
| نسبة النساء (في المائة) | ١٥,٥ | ٢٥,١ | ٣١,٣ | ٢٤,٧ | ٢١,٢ | ٢١,٥ |
| الأساتذة | ٥٣ | ٨٠ | ٧٦ | ٩٠ | ٩٩ | ١٠٦ |
| النساء | ٤ | ٥ | ٥ | ٦ | ٤ | ٦ |
| نسبة النساء (في المائة) | ٧,٥ | ٦,٣ | ٦,٥ | ٦,٦ | ٤,٠ | ٥,٦ |
| الأساتذة المساعدون | ٤٥ | ٤٤ | ٤٩ | ٥٨ | ٦٧ | ٨٣ |
| النساء | ٥ | ٦ | ٦ | ٤ | ٥ | ٣ |
| نسبة النساء (في المائة) | ١١,١ | ١٣,٦ | ١٢,٢ | ٦,٩ | ٧,٥ | ٣,٦ |
| مساعدو الأساتذة | ٣٩ | ٧٤ | ٧٧ | ١٠٠ | ١٣٢ | ١٤٧ |
| النساء | ٣ | ١٣ | ١٢ | ١٦ | ٢٣ | ٢٦ |
| نسبة النساء (في المائة) | ٧,٧ | ١٧,٦ | ١٥,٦ | ١٦,٠ | ١٧,٤ | ١٧,٧ |
| مساعدو المدرسين | ٣٧ | ١٥٧ | ١٩١ | ٢٥٣ | ٢٥٨ | ٣١٦ |
| النساء | ١٥ | ٦٥ | ٧٨ | ٩٨ | ٨٦ | ١٠٥ |
| نسبة النساء (في المائة) | ٤٠,٥ | ٤١,٤ | ٤٠,٨ | ٣٨,٧ | ٣٣,٣ | ٣٣,٢ |

المصدر: قائمة المدرسين للسنوات الدراسية ١٩٨٦/١٩٨٥، و ١٩٩٢/١٩٩١، و ١٩٩٣/١٩٩٢، و ١٩٩٤/١٩٩٣، و ١٩٩٥/١٩٩٤، و ١٩٩٦/١٩٩٥ بجامعتي ليوبليانا وماريبور.

الجدول ٤٣ - مدرسو التعليم العالي حسب اللقب والجنس، ١٩٩٦

| | المجموع | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|
| الإجمالي | ٢ ٥٧٢ | ٥٣٧ | ٢٠,٩ |
| الدكتوراه | ٢ ٠٣٦ | ٣٣٦ | ١٦,٥ |
| الماجستير | ٢٣٥ | ٧٣ | ٣١,١ |
| التخصص | ٨٤ | ١٥ | ١٧,٨ |
| التعليم العالي | ٢١٥ | ١١١ | ٥١,٦ |
| الدراسات العليا لمدة سنتين | ٢ | ٢ | ١٠٠ |
| الأساتذة | ٨٤٣ | ٨٠ | ٩,٥ |
| الأساتذة المساعدون | ٤٨٨ | ٦٢ | ١٢,٧ |
| مساعدو الأساتذة | ٧٦٦ | ٢٠٣ | ٢٦,٥ |
| المدرسون رفيعو المستوى | ٢٥٠ | ٦٤ | ٢٥,٦ |
| مدرسو المهارات والدروس العملية | ٨٨ | ٣٥ | ٣٩,٨ |
| مدرسو المواد الدراسية | ٦٤ | ٣٢ | ٥٠,٠ |
| مدرسو اللغات الأجنبية في المقررات الدراسية من غير اللغات | ٧٣ | ٦١ | ٨٣,٦ |

المصدر: نتائج البحث، رقم ١٩٩٧/٦٩٥، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

### ٣ - القضاء على القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس في نظام التعليم

يكفل الدستور والقوانين المساواة في التعليم، ولكن التحليل المفصل يشير إلى أن نظام التعليم ما زال يعاني من التمييز القائم على الجنس، وغالبا ما يؤدي ذلك (وبطريقة ضمنية) إلى وضع الفتيان في موضع أرقى والفتيات في موضع أدنى. والأبحاث التي أجريت في مدارس الحضانة استرعت النظر إلى اختلاف الجنس في التعليم من خلال إجراء المباريات واستخدام اللعب. وبيَّن تحليل الكتب المدرسية المستخدمة في المدارس الابتدائية في سلوفينيا أن هذه الكتب أسهمت في المحافظة على أدوار العمل المقسم بناء على نوع الجنس في المجتمع. والنشرة التي أصدرها معهد التعليم المدرسي في سلوفينيا، والتي رسمت الخطوط العريضة لبرامج المدارس الثانوية ومهنها في السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٦، حافظت كذلك على التقسيم التقليدي للأدوار في المجتمع. ونعلق على ذلك في الفصل المعني بآثار التصديق على الاتفاقية.

وإصلاح محتويات البرامج التعليمية وبرامج التدريس، وتعليم المدرسين على جميع المستويات بوصفه جزءا أساسيا من إصلاح نظام التعليم يجري الاضطلاع بهما منذ وقت طويل، وهما، ضمن جملة أمور، يقومان على مبدأ تماثل العلوم وتعددية الثقافات والمعرفة. وفي ضوء ذلك، يمكننا أن نتوقع أن إصلاح نظام التعليم سيسهم تدريجيا في القضاء على القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس.

## ٤ - سياسة المنح

يخضع إعطاء المنح في سلوفينيا "لقانون التوظف والتأمين في حالة البطالة" (المواد من ٥٥ إلى ٥٩). وينشئ هذا القانون نمطين من المنح: منح جمهورية ومنح غير جمهورية. ونظرا لهبوط عدد المنح غير الجمهورية، توجد محاولات لملء هذه الفجوة عن طريق الصناديق المختلفة التي تمول طلبة التعليم الثانوي والعالي الموهوبين (مثال ذلك صندوق الدكتور فرانك موندا، ومنح الصندوق العلمي السلوفيني، وغيرها). ومع ذلك، لا يزال المعيار الرئيسي للحصول على منحة الظروف المادية لأسرة الطالب.

### ٤-١ المنح الجمهورية

الغرض الرئيسي من المنح الجمهورية إتاحة فرص التعليم لكل التلاميذ والطلاب، وبخاصة من ينتمون منهم إلى أسر فقيرة. وتحقيقا لهذا الغرض، ولكي يمكن الحصول على تمويل جمهوري، وضعت شروط تتعلق بالظروف المادية لأسرة مقدم الطلب. وبغض النظر عن الاستطلاعات الحاسمة والدقيقة للموارد من أجل الحصول على منحة جمهورية، فإن هذه المنحة تعطى أيضا للتلاميذ والطلاب الموهوبين موهبة استثنائية.

وتشير بيانات السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى أن الفتيات يتفوقن في الحصول على المنح الجمهورية على صعيدي التعليم الثانوي والعالي. ففي عام ١٩٩٥ حصل ٥٦٣ ٣ طالبا (٣٥,٧ في المائة) و ٤١٨ ٦ طالبة (٦٤,٣ في المائة) على منح. ويقل الفرق بين الجنسين على مستوى التعليم الثانوي، فقد حصلت ٢٠٦ ٢٠ فتاة (٥٤,٣ في المائة) على منح، مقابل ٠١٨ ١٧ فتى (٤٥,٧ في المائة).

### ٤-٢ الرعاية

الرعاية أحد الأشكال الأساسية لتمويل طلبة التعليم الثانوي والعالي، وتمنحها الهيئات وأصحاب الأعمال بغية تلبية احتياجات موظفيهم. وقرار منح الرعاية متروك للهيئة أو لصاحب العمل، بخلاف الحد الأدنى لقيمة المنحة، الذي يقرره القانون.

وقد كان عدد الرعايات في تناقص مستمر في السنوات القليلة الماضية. ففي عام ١٩٩٥ منحت ٢١٠ ٨ رعايات، وهو نصف عدد الرعايات الممنوحة في عام ١٩٩٢ تقريبا (٦٧٢ ١٤). ويتفوق الفتيان في الحصول على الرعاية.

الجدول ٤٤ - الحاصلون على الرعاية

| | إجمالي | رجال | نساء | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٢ | ١٤ ٦٧٢ | ٨ ٩٩٠ | ٥ ٦٨٢ | ٣٨,٧٣ |
| ١٩٩٣ | ١١ ١٠٧ | ٦ ٧٢٢ | ٤ ٣٨٥ | ٣٩,٤٨ |
| ١٩٩٤ | ٩ ٠١٦ | ٥ ٧٣٤ | ٣ ٢٨٢ | ٣٦,٤٠ |
| ١٩٩٥ | ٨ ٢٣١ | ٥ ٢٢٤ | ٣ ٠٠٧ | ٣٦,٥٣ |

المصدر: المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا، ١٩٩٦.

## ٥ - معرفة القراءة والكتابة والتعلم مدى الحياة

### ٥-١ معرفة القراءة والكتابة

لا تشكل معرفة القراءة والكتابة مشكلة رئيسية في سلوفينيا، كما يتضح من بيانات إحصاء عام ١٩٩١، فالأميون يشكلون ٠,٤ في المائة من السكان (٠,٥ في المائة من النساء و ٠,٤ في المائة من الرجال).

### ٥-٢ التعلم مدى الحياة

يبين تحليل تطور تعليم الكبار في سلوفينيا أنها متأخرة في هذا المجال عن البلدان الأوروبية الأكثر تقدما. ويتضح هذا بصورة رئيسية في أن المواطن السلوفيني لا يذهب إلى المدرسة إلا ٩,٨ سنوات في المتوسط، بينما يفعل مواطنو البلدان الأوروبية المتقدمة النمو الأخرى ذلك لمدة سنة أخرى تقريبا. وفضلا عن ذلك، لا يخصص الموظفون في سلوفينيا إلا ١٠ في المائة من الوقت الذي يخصصه الموظفون في معظم البلدان الأوروبية المتقدمة النمو لتعليم أنفسهم. ونجد أن من أسباب ذلك القواعد التنظيمية غير الملائمة لتعليم الكبار، الذي استثنى عملا من نظام التمويل العام، وعدم وجود شبكة متطورة ومتنوعة أو أنشطة للبنية الأساسية لتقديم الخدمات العامة لتعليم الكبار.

وفي السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٥ كان هناك ٤٤ معهدا لتعليم الكبار في سلوفينيا. وتشير بيانات الدارسين في معاهد تعليم الكبار في السنتين الدراسيتين ١٩٩٥/١٩٩٤ و ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى أن أغلبيتهم كانت من النساء وأن نسبتهن كانت ترتفع بارتفاع مستوى التعليم.

**الجدول ٤٥ - معاهد تعليم الكبار - التعليم من أجل الحصول على المؤهلات الرسمية، ١٩٩٥/١٩٩٤ و ١٩٩٦/١٩٩٥**

| السنة الدراسية / المدرسة | عدد الذين أكملوا سنة أو فصلا مدرسيا | | |
|---|---|---|---|
| | إجمالي | نساء | نسبة النساء (في المائة) |
| ١٩٩٥/١٩٩٤ (إجمالي) | ٦ ٤٤٩ | ٣ ٧٢٦ | ٥٧,٨ |
| المدارس الابتدائية | ١ ٢٦١ | ٥٢٧ | ٤١,٨ |
| المدارس الثانوية | ٣ ٨٦٤ | ٢ ٤٩٣ | ٦٤,٥ |
| المدارس العليا التي مدتها سنتان | ١ ٢٥١ | ٦٤١ | ٥١,٢ |
| المدارس العليا | ٧٣ | ٦٥ | ٨٩,٠ |
| ١٩٩٦/١٩٩٥ (إجمالي) | ٨ ٢٩٤ | ٤ ٨٧٤ | ٥٨,٨ |
| المدارس الابتدائية | ١ ٢٠٠ | ٤٢٩ | ٣٥,٧ |
| المدارس الثانوية | ٥ ١٩٢ | ٣ ٢٤٠ | ٦٢,٤ |
| المدارس العليا التي مدتها سنتان | ١ ٧١٦ | ١ ٠٨٤ | ٦٣,٢ |
| المدارس العليا | ١٨٦ | ١٢١ | ٦٥,٠ |

المصدر: معلومات إحصائية، رقم ١٩٩٦/٧١ ورقم ١٩٩٧/١٦٣، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

وفي السنتين الدراسيتين ١٩٩٥/١٩٩٤ و ١٩٩٦/١٩٩٥ اشترك في الحلقات الدراسية وقيد بالمقررات الدراسية أكبر عدد من الأفراد الذين يدرسون بمعاهد تعليم الكبار. وكانت أغلبيتهم من النساء أيضا. وهيمنت النساء فيما يتعلق بالدورات والحلقات الدراسية المهنية التي يتعلمن بموجبها في مجالات المحاسبة، وحسابات المشاريع التجارية، والآلة الكاتبة، وكانت نسبة النساء أيضا ٨٧ في المائة من إجمالي المتعلمين في إطار تعليم الكبار من المدرسين والعاملين في المجال التعليمي. وتفوقت النساء أيضا ضمن مجموعة من اختاروا التدريب من جديد لإعادة التأهيل (٦٨ في المائة) وإكمال المؤهلات (٥٦,٢ في المائة).

الجدول ٤٦ - معاهد تعليم الكبار - المقيدون بها ممن أكملوا دورات وحلقات دراسية، ١٩٩٥/١٩٩٤ و ١٩٩٦/١٩٩٥

| السنة الدراسية / نوع التعليم | إجمالي | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٥/١٩٩٤ (إجمالي) | ٥٠ ٣٢٤ | ٢٨ ٥٧٣ | ٥٦,٨ |
| التعليم المهني | ٢٧ ٣١١ | ١٤ ٣٠٩ | ٥٢,٤ |
| التعليم العام | ٢٢ ٦٥٠ | ١٤ ١٠٦ | ٦٢,٣ |
| أنواع أخرى من التعليم | ٣٦٣ | ١٥٨ | ٤٣,٥ |
| ١٩٩٦/١٩٩٥ (إجمالي) | ٤١ ٤٧٠ | ٢٤ ٠٤٠ | ٥٨,٠ |
| التعليم المهني | ٢٤ ٥١٨ | ١٢ ٨٧٨ | ٥٢,٥ |
| التعليم العام | ١٦ ٦٤٧ | ١٠ ٩٨٢ | ٦٦,٠ |
| أنوات أخرى من التعليم | ٣٠٥ | ١٨٠ | ٥٩,٠ |

المصدر: معلومات إحصائية، رقم ١٩٩٦/٧١ ورقم ١٩٩٧/١٦٣، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

وتنظم أيضا معاهد تعليم الكبار دورات للأطفال (دورات لغات، تمرينات رياضية، رياضة هوائية، تمرينات رياضية إيقاعية، دروس قيادة، وغيرها). ومرة أخرى تهيمن الفتيات بين المشتركين في هذه الدورات (في السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٤ كانت نسبة الفتيات ٦٠,١ في المائة ممن أكملوا الدورات، ووصلت هذه النسبة إلى ٦٤ في المائة في السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٥).

ويجري تنفيذ شكل آخر من أشكال تعليم الكبار في العديد من المدارس الثانوية والعليا. وعدد المدارس الثانوية التي تنفذ برامج تعليم الكبار يتناقص، إلا أن عدد الأقسام وعدد الكبار الذين تشملهم برامجها المدرسية يتزايدان، وبخاصة بالنسبة للنساء.

وسجلت زيادة في تعليم الكبار العاملين بمعاهد التعليم العالي. وتتفوق أيضا النساء، في المتوسط، بين الكبار الذين يعلمون أنفسهم في المدارس العليا، والكليات، وأكاديميات الفنون، والمعاهد المستقلة للتعليم العالي.

## ٦ - التربية البدنية والرياضة

زاد عدد أقسام الرياضة الموجودة في التعليم الابتدائي والثانوي في السنوات القليلة الماضية. ففي السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٥، كانت هناك أقسام للرياضة في ٢٣ مدرسة ابتدائية في سلوفينيا. وفضلا عن

ذلك، ضمت سبع مدارس ثانوية سلوفينية ٢٧ قسما رياضيا كان بها ٥٢٦ من طلبة المدارس الثانوية، منهم ٢١٠ من الطالبات (٣٩,٩ في المائة). وتبلغ نسبة الطالبات الثلث في كلية الرياضة، وتصل هذه النسبة إلى حوالي ٥٠ في المائة من الخريجين.

الجدول ٤٧ - الخريجون وطلبة الوقت الكامل في كلية الرياضة

| السنة | إجمالي | عدد الطالبات | نسبة الطالبات (في المائة) | السنة | إجمالي | عدد الخريجات | نسبة الخريجات (في المائة) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٤/١٩٩٣ | ٤٥٣ | ١٦٨ | ٣٧,١ | ١٩٩٣ | ٤٧ | ٢٥ | ٥٣,٢ |
| ١٩٩٥/١٩٩٤ | ٤٩٣ | ١٦٧ | ٣٣,٩ | ١٩٩٤ | ٦١ | ٢٦ | ٤٢,٦ |
| ١٩٩٦/١٩٩٥ | ٥٦٥ | ١٨٢ | ٣٢,٢ | ١٩٩٥ | ٤٨ | ٢٥ | ٥٢,١ |
| ١٩٩٧/١٩٩٦ | ٥٨٥ | ١٩٠ | ٣٢,٥ | ١٩٩٦ | ١١٧ | ٦٠ | ٥١,٣ |

المصدر: الحوليات الإحصائية ١٩٩٧، و ١٩٩٦، و ١٩٩٥، و ١٩٩٤، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

وقد أجرت أيضا سلوفينيا طيلة ما يقرب من ٢٥ سنة أبحاثا على البيانات الأساسية للرياضة والأنشطة الترفيهية؛ وجمعت البيانات على أساس عينة تمثيلية من السكان البالغين الذين يعيشون في سلوفينيا. وتشير هذه الأبحاث إلى هبوط عدد المواطنين السلوفينيين الذين يشاركون مشاركة فعالة في الرياضة؛ ومن ناحية أخرى، ينمو نموا استثنائيا الترفيه الاعتيادي والموجه توجيها مهنيا، وهذا تحول جديد وهام في النوعية من وجهة النظر المهنية. وبالمثل، فإن الزيادة في التمرينات الرياضية أكبر بكثير لدى النساء منها لدى الرجال، مما يعني أن النساء "يعوضن" عدم نشاطهن في الماضي.

وفي عام ١٩٩٦، جرى تصنيف ٢٦٤ ٢ فردا بوصفهم رياضيين منهم ٦٣١ من النساء (٢٧,٩ في المائة). وقد زادت التمرينات العادية المنظمة وغير المنظمة على السواء بين النساء بنسبة ١٠٠ في المائة منذ عام ١٩٩٢. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى مراكز اللياقة البدنية ومختلف المؤسسات التي تقدم الخدمات الرياضية للنساء.

وتلعب الرياضة دورا هاما في الحياة اليومية لبعض الناس، أما للآخرين فهي إما لا تلعب دورا أو أنهم لا يستطيعون تحمل نفقاتها. وهناك ٥٧,٦ في المائة من النساء و ٤٠,٩ في المائة من الرجال لا يمارسون الأنشطة الرياضية على الإطلاق.

**الجدول ٤٨ - أشكال وطرق الأنشطة الرياضية، حسب الجنس**

| | | الإجمالي (في المائة) | الرجال (في المائة) | النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|---|
| ترفيه منظم (عادي) | ١٩٨٦ | ١٢,٨ | ١٩,٤ | ٦,٩ |
| | ١٩٨٩ | ٩,١ | ١٤,٠ | ٤,٩ |
| | ١٩٩٢ | ١٠,١ | ١٤,٩ | ٤,٩ |
| | ١٩٩٦ | ١٥,١ | ١٩,٦ | ١١,٣ |
| ترفيه غير منظم (عادي) | ١٩٨٦ | ٨,٤ | ١٠,١ | ٦,٨ |
| | ١٩٨٩ | ٩,٢ | ١١,٥ | ٧,٢ |
| | ١٩٩٢ | ١٠,٨ | ١٣,٣ | ٨,٦ |
| | ١٩٩٦ | ١٧,٥ | ١٨,٦ | ١٦,٥ |
| ترفيه منظم (غير عادي) | ١٩٨٦ | ٨,٢ | ٩,٣ | ٧,٢ |
| | ١٩٨٩ | ٣,١ | ٣,٦ | ٢,٧ |
| | ١٩٩٢ | ٤,٥ | ٥,٤ | ٣,٦ |
| | ١٩٩٦ | ٤,٣ | ٥,٥ | ٣,٣ |
| ترفيه غير منظم (غير عادي) | ١٩٨٦ | ٢٧,٠ | ٢٤,٥ | ٢٩,٤ |
| | ١٩٨٩ | ٣٤,٩ | ٣٦,١ | ٣٤,٠ |
| | ١٩٩٢ | ٣٢,٤ | ٣١,٤ | ٣٣,٢ |
| | ١٩٩٦ | ١٣,٢ | ١٥,٣ | ١١,٤ |
| غير ترفيهي على الإطلاق | ١٩٨٦ | ٤٣,٦ | ٣٦,٧ | ٤٩,٧ |
| | ١٩٨٩ | ٤٣,٧ | ٣٤,٨ | ٥١,٢ |
| | ١٩٩٢ | ٤٢,٣ | ٣٤,٩ | ٤٨,٦ |
| | ١٩٩٦ | ٤٩,٨ | ٤٠,٩ | ٥٧,٦ |

المصدر: بيتروفيتش، ك.، أمبروزيتش، ف.، سيلا، ب.، دوبونا، م. (١٩٩٦)، الأنشطة الترفيهية الرياضية في سلوفينيا في عام ١٩٩٦، معهد التمارين الحركية، كلية الرياضة، جامعة ليوبليانا، ليوبليانا، ١٩٩٦.

ورغم ذلك، هناك دلائل على بعض التحولات التي تجري في سلوفينيا صوب القيام بأنشطة رياضية عادية جماهيرية على نطاق أوسع للنساء. فقد زادت مشاركة النساء في برامج الرياضة زيادة استثنائية. وساهمت في ذلك الأنشطة الرياضية الجذابة (مثل مختلف أشكال الايروبيكس والرقص)، وزيادة

الوقت الذي تخصصه النساء للتمرينات الاعتيادية، والنهج المختلف إزاء التعليم الرياضي العادي، حيث يولي مدرسو الرياضة اهتماما خاصا للأنشطة الرياضية التي تقصد بها الفتيات بصفة خاصة. وفضلا عن ذلك، زادت الفروق بين أكثر الرياضات شعبية. ففي عام ١٩٩٦ كانت كرة القدم، وكرة السلة، والتنس، و الكرة الطائرة من بين أكثر عشر رياضات شعبية بالنسبة للرجال فقط، أما فيما يتعلق بالنساء فقط فنجد تمرينات الصباح، والرقص، والايروبيكس والبادمنتون. وتتغير أنواع الرياضة التي تمارسها المرأة من حيث فحواها، فتنحو صوب الجمال، والرشاقة، وممارسة الحركة، بينما يهمل قياس نتائجها، كما أنها تصبح في نفس الوقت جزءا أساسيا من نوعية أرقى من الحياة. وتدرج النساء في قائمة أنواع الرياضة الأكثر شعبية تلك الأنواع التي لا تتطلب معدات مرتفعة الثمن والتي يمكن ممارستها مع أعضاء الأسرة الآخرين (الأطفال بصفة أساسية).

### ٧ - التعليم تحقيقا لحياة أسرية ومعيشة تسودهما الصحة

إن أهداف نظام التعليم في سلوفينيا تحقيق حياة أسرية ومعيشة تسودهما الصحة؛ ويمكننا أن نجد ضمن هذه الأهداف تعليم التسامح المتبادل، والارتقاء بالوعي فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، واحترام الاختلاف، والتعاون مع الآخرين، واحترام حقوق الطفل، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتطوير تكافؤ الفرص للجنسين. ولم يستكمل إصلاح فحوى هذه الأهداف حتى الآن، ولهذا فإننا لا نستطيع أن نعرض المناهج والمحتويات المقصودة من هذا النمط من التعليم.

وعلى صعيد التعليم المدرسي الابتدائي، ينفذ التعليم الذي يستهدف تحقيق حياة أسرية ومعيشة تسودهما الصحة كجزء من الجدول الزمني المدرسي الاعتيادي والأشكال المؤقتة العديدة لتوصيل الإعلام المتعلق بتحقيق حياة أسرية ومعيشة تسودهما الصحة.

أما في المدارس الثانوية، فضلا عن المحتويات التي يقدمها برنامج المدرسة الثانوية الاعتيادي، يمكن للطلاب أن يختاروا مواضيع إجبارية يقدمها متعاقدون خارجيون على أساس مناقصات عامة. وقائمة برامج المواضيع الإجبارية، التي نشرها معهد التعليم المدرسي السلوفيني للسنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٧، قدمت للطلبة برامج تحتوي على مواضيع تعليمية في مجالات الأسرة، واللاعنف، والصحة، والاتصالات التي لا تتضمن العنف.

## المادة ١١ - العمالة

### ١ - النساء في سوق العمل

#### ١-١ العمالة

نتيجة للأخذ باقتصاد السوق - وقوى السوق المصاحبة له - في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، اكتسبت قضية العمالة عددا من الخصائص المختلفة. فقد بدأ أصحاب العمل يقتصدون في استخدام القوى العاملة، بمعنى أنه فيما يختص بالتوظيف أضيفت معايير جديدة لاختيار المرشحين للوظائف، كما أن

أصحاب العمل عينوا في معظم الأحيان أشخاصا لوظائف مؤقتة. وقد أدى هذا إلى الإقلال بدرجة كبيرة من فرص العمل لمن هم أقل تعليما أو أقل مرونة وظيفية بين طالبي العمل، خاصة فيما يتعلق بالعمل كل الوقت. ونظرا للهبوط المستمر في العمالة (على سبيل المثال كان عدد الموظفين سنة ١٩٩٦ أقل من العام السابق له بنسبة ٣,٣ في المائة) فإن عدد الأفراد ممن في سن العمل أخذ في النقصان. أما في شركات وهيئات القطاع غير التجاري، فكانت هناك زيادة في عدد الموظفين بنسبة ١,٨ في المائة في سنة ١٩٩٦، بالمقارنة بالعام السابق له.

الجدول ٤٩ - الخصائص الأساسية للسكان، حسب أوجه النشاط[١][٢]

| | الإجمالي | | | | الرجال | | | | النساء | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ |
| | النسبة (في المائة) | | | | | | | | | | | |
| معدل البطالة | ٩,٠ | ٧,٤ | ٧,٣ | ٧,١ | ٩,٥ | ٧,٧ | ٧,٥ | ٧,٠ | ٨,٤ | ٧,٠ | ٧,٠ | ٧,٢ |
| معدل الأنشطة | ٥٧,٦ | ٥٨,٧ | ٥٧,٦ | ٥٩,١ | ٦٤,٣ | ٦٦,١ | ٦٤,٤ | ٦٥,٧ | ٥١,٤ | ٥٢,٠ | ٥١,٣ | ٥٢,٩ |
| نسبة العمالة إلى عدد السكان | ٥٢,٤ | ٥٤,٤ | ٥٣,٤ | ٥٤,٩ | ٥٨,١ | ٦١,٠ | ٥٩,٦ | ٦٥,١ | ٤٧,١ | ٤٨,٤ | ٤٧,٧ | ٤٩,١ |
| نسبة الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة إلى مجموع السكان (في المائة) | ١٨,٣ | ١٨,٥ | ١٧,٤ | ١٧,٣ | ١٩,١ | ١٩,٦ | ١٨,٦ | ١٨,١ | ١٧,٥ | ١٧,٥ | ١٦,٣ | ١٦,٤ |

المصدر: الحولية الإحصائية لجمهورية سلوفينيا ١٩٩٨، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.
(١) المصدر: الدراسة الاستقصائية لقوة العمل.
(٢) الأرقام الإجمالية مقربة ولهذا فهي ليست دقيقة.

تشير البيانات الخاصة بالتركيب الهيكلي للسكان ممن في سن العمل إلى أنه في عام ١٩٩٦ كانت هناك زيادة في عدد أصحاب العمل، والعاملين، والمستقلين في مهن حرة، بالمقارنة بعام ١٩٩٤، بينما نقص عدد العاملين لدى الأسر بدون أجر. وتكون النساء غالبية العاملين لدى الأسر بدون أجر في تركيبات هيكلية منفردة، بينما يحصلن على أقل نصيب بالمقارنة بأصحاب العمل والمستقلين في مهن حرة.

الجدول ٥٠ - الأفراد العاملون حسب وضعهم في العمالة، ١٩٩٤-١٩٩٧ (بالآلاف)

| | إجمالي | | | | نسبة النساء (في المائة) | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ |
| الأفراد العاملون | ٨٥١ | ٨٨٢ | ٨٧٨ | ٨٩٨ | ٤٦,٧ | ٤٦,٤ | ٤٦,٧ | ٤٦,٣ |
| أصحاب الأعمال والمستقلون في مهن حرة | ١٠٤ | ١٠٨ | ١١٠ | ١٠٧ | ٢٦,٩ | ٢٨,٧ | ٢٨,٢ | ٢٨,٩ |
| الأفراد العاملون بأجر | ٧٠١ | ٧٣٣ | ٧٣٠ | ٧٣٠ | ٨٤,٤ | ٤٧,٩ | ٤٨,٨ | ٤٧,٧ |
| العاملون لدى الأسر بدون أجر | ٤٦ | ٤١ | ٣٧ | ٦١ | ٦٥,٢ | ٦٥,٩ | ٦٢,٢ | ٦٠,٧ |

المصدر: الحولية الإحصائية لجمهورية سلوفينيا ١٩٩٨، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

والبيانات المتعلقة بالعمالة، حسب أوجه النشاط، جديرة بالاهتمام كذلك.

الجدول ٥١ - المتوسط السنوي لعدد العاملين في الشركات وغيرها من الهيئات وفقا للتصنيف المتماثل للأنشطة، وحسب الجنس، ١٩٩٦

| | إجمالي | النساء | نسبة النساء العاملات (في المائة) |
|---|---|---|---|
| الإجمالي | ١٠٦ ٥٨١ | ٥٨٤ ٢٨٣ | ٤٨,٤ |
| الصناعة والتعدين | ٩٤٠ ٢٢٧ | ٤٠٣ ٩٦ | ٤٢,٣ |
| الزراعة وصيد الأسماك | ٣٤٨ ٨ | ٦١٧ ٣ | ٤٣,٣ |
| الحراجة | ٢٨٥ ٢ | ٣٣٢ | ١٤,٥ |
| نظام إمدادات المياه | ٠٩١ ١ | ١٣٣ | ١٢,٢ |
| الإنشاءات | ٦١٣ ٢٨ | ٥٠٨ ٣ | ١٢,٣ |
| النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية | ٤٠٢ ٢٩ | ٥٦٤ ٦ | ٢٢,٣ |
| التجارة | ٢٢٣ ٥٥ | ٨٣٤ ٣٣ | ٦١,٣ |
| تحضير الطعام والسياحة | ٤٧٨ ١٥ | ٣٥٢ ١٠ | ٦٦,٩ |
| الخدمات الشخصية والحرف | ٧٨٥ ١٤ | ١١٩ ٦ | ٤١,٤ |
| الإسكان - أنشطة البلديات | ٥٠٤ ١١ | ٣١٧ ٢ | ٢٠,١ |
| الخدمات المالية والتقنية والتجارية | ١٨٢ ٣٨ | ٧٤١ ٢٠ | ٥٤,٣ |
| التعليم والثقافة | ٠٢٢ ٥٢ | ٩٩٣ ٣٤ | ٦٧,٣ |
| الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي | ٥٧٥ ٥٤ | ٧٠٢ ٤٤ | ٨١,٩ |
| الإدارة العامة، والصناديق، والرابطات والهيئات | ٦٦١ ٤١ | ٢٨٦ ٢٠ | ٤٨,٧ |

المصدر: الحولية الإحصائية ١٩٩٧، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

### ٢-١ البطالة

لا تزال نسبة البطالة في سلوفينيا مرتفعة، ففي عام ١٩٩٧ كان هناك في المتوسط ١٢٥ ١٨٩ شخصا مسجلا بدون عمل (٤٨,٨ في المائة منهم من النساء).

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ كانت نسبة البطالة المسجلة ١٤,٨ في المائة، وهي أعلى بنسبة ٠,٤ في المائة عن عام ١٩٩٦. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ كانت نسبة البطالة المسجلة ١٣,٩ في المائة للرجال و ١٥,٧ في المائة للنساء. ونتيجة لما يجري حاليا من إعادة هيكلة الاقتصاد السلوفيني، هناك زيادة

في عدد الموظفين الذين تم الاستغناء عنهم بشكل دائم، وأغلبهم من العاملين الذين فقدوا وظائفهم نتيجة لعمليات إفلاس، أو ممن انتهت مدة عقود عملهم.

الجدول ٥٢ - نسبة النساء في فئات ذات خصائص معينة للعاطلين المسجلين، ١٩٩٧

| فئات العاطلين | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|
| العدد المتوسط | ٤٨,٨ |
| الباحثون عن العمل لأول مرة | ٥١,٨ |
| المستغنى عنهم بشكل دائم | ٥١,٧ |
| عاطلون بسبب عمليات الإفلاس | ٤٦,١ |
| أشخاص حتى سن ٢٦ | ٥٠,٧ |
| أشخاص فوق سن ٤٠ | ٤٤,٥ |

المصدر: تقرير عام ١٩٩٧، مكتب العمالة الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في عدد العاطلين المسجلين الذين أصبحوا بدون عمل نتيجة لعمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية، ولقيام الشركات بإعادة التنظيم الوظائفي، ولنقص فرص العمالة، وللتغيرات في التركيب الهيكلي لطلب العمالة، هذه الزيادة أدت إلى تغيرات في التركيب الهيكلي للبطالة المسجلة. ونظرا لأن احتياجات ومطالب أصحاب العمل، فيما يختص بالموظفين، كثيرا ما تختلف عن العمالة المعروضة بالفعل، فإن التفاوتات في سوق العمالة تصبح في ازدياد. كما أن مشكلة البطالة الدائمة تصبح أكثر إلحاحا. وتزداد أيضا التفاوتات الإقليمية والمهنية والآثار الإيجابية لزيادة النمو الاقتصادي على العمالة تقلل من حرص أصحاب الأعمال بالنسبة للتوظيف. كما أن ارتفاع تكاليف فصل العاملين يضطر أصحاب الأعمال إلى استخدام أشكال أكثر مرونة للعمالة، وأكثرها استخداما هي العمالة المؤقتة.

الجدول ٥٣ - العاملون المؤقتون بين ١٩٩٦ و ١٩٩٧، ونسبة النساء

| | ١٩٩٦ | | | ١٩٩٧ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | إجمالي | النساء | نسبة النساء (في المائة) | إجمالي | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
| جميع العاملين | ٥٤ ٦٥٠ | ٢٤ ٤٨٣ | ٤٤,٨ | ٥٦ ٠٧٠ | ٢٥ ٤٩٨ | ٤٥,٥ |
| العاملون المؤقتون | ٣٩ ١٠٤ | ١٨ ٥٢٢ | ٤٧,٤ | ٤٤ ٠٠٨ | ٢٠ ٧١٧ | ٤٧,١ |

المصدر: مكتب العمالة الوطني، ١٩٩٨.

### ١-٢-١ التركيب الهيكلي التعليمي للعاطلين عن العمل

من أهم العقبات التي تؤدي إلى ظهور العاطلين في سوق العمالة التعليم غير المناسب وانخفاض مستواه. فمن بين اجمالي العاطلين المسجلين في عام ١٩٩٧ في مكتب البطالة الوطني، يشكل العاطلون الحاصلون على المستويين الأول والثاني من التعليم ما يقارب نصف اجمالي العاطلين المسجلين (٤٦,٩ في المائة)، والفئة التي تلي ذلك في الضخامة كانت تتألف من العاطلين الحاصلين على المستويين الثالث والرابع من التعليم (٢٨ في المائة)، بينما لم يشكل العاطلون الحاصلون على المستويين السادس والسابع من التعليم إلا نسبة ضئيلة من اجمالي عدد العاطلين (٤,٤ في المائة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧).

والبيانات المتعلقة بنسبة النساء في فئات متوسط عدد العاطلين عن العمل حسب مستوى التعليم تشير إلى الآتي:

الجدول ٥٤ - متوسط عدد العاطلين حسب مستوى التعليم، ونسبة النساء، ١٩٩٧

| | البطالة - المتوسط الشهري لعام ١٩٩٧ | | |
|---|---|---|---|
| | المجموع | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
| إجمالي | ١٢٥ ١٨٩ | ٦١ ٠٩١ | ٤٨,٨ |
| المستوى الأول | ٥٠ ١٢٣ | ٢٥ ٦٦٣ | ٥١,٢ |
| المستوى الثاني | ٨ ٨٨٦ | ٣ ٢٧١ | ٣٦,٨ |
| المستوى الثالث | ٢ ٢٤٨ | ١ ٣٥٧ | ٦٠,٤ |
| المستوى الرابع | ٣٢ ٨٧٦ | ١٣ ٥٥٥ | ٤١,٢ |
| المستوى الخامس | ٢٥ ٥٣٧ | ١٤ ٣٩١ | ٥٦,٤ |
| المستوى السادس | ٣ ٣٢٦ | ١ ٧٥٨ | ٥٢,٩ |
| المستوى السابع | ٢ ١٩٤ | ١ ٠٩٦ | ٤٩,٩ |

المصدر: تقرير عام ١٩٩٧، مكتب العمالة الوطني.

### ١-٢-٢ التركيب العمري للعاطلين المسجلين

يشير التركيب العمري للعاطلين المسجليين في عام ١٩٩٧ إلى أن أعمار أكبر عدد للعاطلين في نهاية العام كانت تتراوح بين ١٨ و ٢٥ عاما (٢٤,٧ في المائة) وبين ٤٠ و ٥٠ عاما،وكان عدد الفئة الأخيرة في نهاية العام مرتفعا ارتفاعا يقارب عدد الصغار (٢٤,٦ في المائة). والحالة التي يواجهها العاطلون ممن تفوق أعمارهم ٤٠ عاما تخطي بأعظم اهتمام، حيث أن عددهم في زيادة مستمرة. ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، كان من تفوق أعمارهم ٤٠ عاما يمثلون ٤٣ في المائة من إجمالي عدد العاطلين، نتيجة للآثار الخطيرة نسبيا للاستغناء عنهم بشكل دائم في عام ١٩٩٧. والتركيب العمري للعاطلات من النساء كما يلي:

الجدول ٥٥ - التركيب العمري للعاطلين المسجلين، حسب الجنس، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

| الفئة العمرية | إجمالي | النساء | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|
| أقل من ١٨ سنة | ١ ١٩٦ | ٤٦٦ | ٣٩,٠ |
| ١٨ - ٢٥ سنة | ٣١ ٧٠٣ | ١٦ ٠٩٣ | ٥٠,٨ |
| ٢٥ - ٣٠ سنة | ١٤ ٩٦٧ | ٨ ٣٤٦ | ٥٥,٨ |
| ٣٠ - ٤٠ سنة | ٢٥ ٣٧٣ | ١٣ ٤٠٤ | ٥٢,٨ |
| ٤٠ - ٥٠ سنة | ٣١ ٦٥٣ | ١٦ ٤٤٤ | ٥١,٩ |
| ٥٠ - ٦٠ سنة | ٢٢ ٩٦٨ | ٨ ١٩٩ | ٣٥,٧ |
| أكثر من ٦٠ سنة | ٧١٢ | ٤٠ | ٥,٦ |

المصدر: تقرير عام ١٩٩٧، مكتب العمالة الوطني.

### ١-٢-٣ التركيب الهيكلي للعاطلين المسجلين حسب طول مدة البطالة وسنوات العمالة النشطة

زادت فترة انتظار التوظف في السنوات القليلة الماضية. فنسبة العاطلين لمدة تزيد عن سنة (العاطلون فترة طويلة) ارتفعت مرة اخرى في عام ١٩٩٧ ووصلت إلى ٥٩,٦ في المائة. أي بزيادة نسبتها ٥,٨ في المائة عن العام السابق له. وكان متوسط فترة البطالة لجميع العاطلين المسجلين سنتين وشهر و ٢٤ يوما، في نهاية عام ١٩٩٧. وزادت فترة انتظار التوظف بما يقرب من شهرين بالنسبة لعام ١٩٩٦. وكانت أطول فترة لانتظار التوظف الفترة التي انتظارها الأفراد ذوو المستوى التعليمي الأقل. وفي عام ١٩٩٧، ارتفعت نسبة النساء بين العاطلين الذين ينتظرون التوظف لمدة تزيد عن سنة، بالمقارنة بعام ١٩٩٦، كما كانت نسبة النساء أكثر من النصف (٥١ في المائة) في فئة العاطلين لفترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات.

### ١-٢-٤ برنامج تدابير سياسة العمالة النشطة

البطالة مشكلة اجتماعية، واقتصادية، ولهذا فهي مشكلة سياسية أيضا؛ وهي قضية معاصرة في سلوفينيا منذ استقلالها. ولهذا، قامت وزارة العمل، والأسرة، والشؤون الاجتماعية، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، بوضع برنامج تدابير سياسة العمالة النشطة، على أساس "قانون العمالة والضمان في حالة البطالة".

ويضطلع مكتب العمالة الوطني بتنفيذ أعمال هامة. فيقدم المعلومات إلى جميع العاطلين المسجلين عن الوظائف الخالية، كما يقدم المساعدة في شكل تحويل الوظائف من خلال إدراجها في برنامج سياسة العمالة النشطة ونوادي الباحثين عن عمل. وعلى جميع المسجلين بالمكتب أن يبحثوا بنشاط عن وظيفة، وأن يتقدموا لملء الوظائف الخالية، وأن يزوروا المكتب بصفة دورية عندما يستدعون لذلك، وأن يشاركوا في برامج سياسة العمالة النشطة التي يوجههم المكتب إليها.

وقد نفذت في عام ١٩٩٧ برامج العمالة التالية:

- التعليم والتدريب (استهدفت هذه البرامج، ضمن أمور أخرى، اعادة التأهيل النفسي، والتعليم الوظيفي، والحصول على التعليم المهني، والتدريب خارج عقد العمل، والتدريب بعقد عمل)؛

- المشاركة في تمويل معالجة مشكلة الاستغناء عن العاملين (المشاركة في تمويل جزء من تكاليف تأهيل وإعادة تأهيل العمال الذين استبقيت وظائفهم، وتدريبهم، وتعليمهم).

- إعادة الإسهامات لأصحاب العمل (يقصد من ذلك تشجيع أصحاب العمل على توظيف عمال جدد، ولاسيما العمال الذين يصعب توظيفهم، والباحثين عن العمل لأول مرة، ومن كانوا عاطلين لمدة تزيد عن سنتين، ومن يتلقون أموال الضمان الاجتماعي، ممن يشاركون في الأشكال السلبية لبرامج العمالة)؛

- تعزيز الاستقلال في مهن حرة (يكرس اهتمام خاص للحصول على معرفة جديدة ولتشجيع الإبداع؛ وتتضمن، فضلا عن ذلك، تقديم المساعدة المالية في بداية التوظف في شكل أموال لا تسدد أو تعويض مالي لا يتكرر للمستقلين في مهن حرة)؛

- تدريب العجزة وتوظيفهم، وإعانة الشركات التي توظفهم؛

- الأعمال العامة (وهي أداة للحيلولة دون عواقب البطالة طويلة الأجل، وإصلاح اجتماعي يزود الكثير من العاطلين بالحد الأدنى للضمان الاجتماعي)؛

- برامج تجريبية وبرامج أخرى (برامج عمالة محلية، وانمائية، وتجريبية في مجال الأشكال البديلة للعمالة للعاطلين ولمن استغنى عنهم بصورة نهائية، وصناديق العمل، وتشكيل التعاونيات، وغيرها).

ولا توجد لدينا في الوقت الحالي بيانات عن التركيب الهيكلي لنوع جنس المنخرطين في مختلف برامج العمالة، عدا برنامج الأعمال العامة. ويجرى تنفيذ هذا البرنامج في سلوفينيا منذ عام ١٩٩١، واتسع نطاق الأعمال العامة في السنوات الثمان الماضية إلى جميع مجالات العمل تقريبا. وهي الفرصة الوحيدة التي يحصل عن طريقها الكثير من العاطلين على الحد الأدنى من الأموال التي تعينهم على البقاء (الضمان الاجتماعي)، كما أن لهذه الأعمال أهمية كبرى نظرا لمحافظتها على عادات العمل، والحوافز المقدمة للمستقلين في مهن حرة، وللحصول على المعرفة والخبرة الجديدتين المتطلبتين من أجل العثور على وظيفة دائمة. واتجاه التنمية، والتقييم الإيجابي من جانب الجمهور يظهران في التركيب الهيكلي لبرامج الأعمال العامة وفي محتويات هذه البرامج. وفي السنوات الأولى من برنامج الأعمال العامة، كان المقصود من أغلبية البرامج في سلوفينيا الأشكال الأبسط للعمل داخل الهياكل الأساسية للبلديات. ومع ذلك، فقد جرى في

السنوات القليلة الماضية استحداث برامج ذات نوعية جيدة تتضمن بصفة أساسية العاطلين الحاصلين على التعليم الثانوي أو الأعلى منه. والأعمال التي تتطلب مؤهلات أعلى يمكن أن توجد بصفة رئيسية في مجالات الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، والرعاية الخاصة، وتعليم الأطفال، والادارة العامة، والثقافة، والسياحة، والبيئة، وغيرها. وتغير التركيب الهيكلي للبرامج أثر أيضا على التركيب الهيكلي لنوع الجنس بالنسبة للمشاركين في برامج الأعمال العامة. ففي عام ١٩٩٦ كانت البرامج تتألف من ٤٤,٨ في المائة من الرجال و٥٥,٢ في المائة من النساء، أما في عام ١٩٩٧ فارتفعت نسبة النساء إلى ٥٥,٩ في المائة (وفي عام ١٩٩٣ لم تتضمن الأعمال العامة إلا ٤٤,٨ في المائة من النساء). ومظم النساء تتضمنهن برامج الأعمال العامة التي تخدم مجال الضمان الاجتماعي، بالاضافة إلى الإدارة العامة، والثقافة، والتعليم.

ومكتب العمالة، ضمن أمور أخرى يعزز العمالة من خلال نوادي الباحثين عن عمل. وهدف هذه النوادي تدريب العاطلين على استخدام الأساليب الفعالة في البحث عن عمل. ويستمر برنامج النادي ثلاثة أشهر، يخصص الأسبوعان الأولان منها للتدريب فقط وباقي الفترة للبحث الفعلي عن عمل. ويهبط كل عام متوسط عدد الأسابيع التي ينفقها الباحثون عن عمل في هذه النوادي. والتركيب الهيكلي لنوع جنس المشتركين في هذه النوادي يشير أن الاهتمام باكتساب المهارات اللازمة لايجاد وظيفة أقوى بكثير لدى النساء منها لدى الرجال: ففي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ كان ثلثا اجمالي الأفراد المشتركين في هذه النوادي من النساء.

الجدول ٥٦ - الأفراد المشتركون في نوادي الباحثين عن عمل في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، حسب الجنس

| | إجمالي | رجال | نساء | نسبة النساء (في المائة) |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٦ | ١ ١٥٤ | ٣٦٣ | ٧٩١ | ٦٨,٥ |
| ١٩٩٧ | ١ ٤٦٤ | ٤٦٤ | ١ ٠٠٠ | ٦٨,٣ |

المصدر: تقريرا عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، مكتب العمالة الوطني.

### ٣-١ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي في القيمة

إن التشريع الساري، والاتفاقات الجماعية، والقوانين العامة للهيئات تتناول جميعها التساوي في الأجر بغض النظر عن الجنس. ويتضمن "قانون علاقات العمل" المقترح حكما خاصا بالأجر المتساوي عن العمل المتساوي في القيمة. وهذا القانون معد للمناقشة الأولية في الجمعية الوطنية. ويهتم اهتماما خاصا بمبدأ التساوي في الأجر عن العمل المتساوي في القيمة ، بغض النظر عن الجنس (المادة ١٠٦)، ولهذا فهو يتابع عددا من المبادرات التي تتخذها الهيئات الدولية ويضع موضح التنفيذ بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

وبيانات البحث الذي أجرى مؤخرا عن الأجور وفقا لمستويات المؤهلات المهنية والتعليم المدرسي في عام ١٩٩٦، والذي نشره المكتب الاحصائي لجمهورية سلوفينيا، بينت أن متوسط اجمالي مرتبات الرجال العاملين في الشركات والهيئات الأخرى كان في معظم الحالات، وعلى جميع مستويات المؤهلات المهنية أو التعليم المدرسي، أعلى من متوسط أجور النساء في نفس الشركات والهيئات. وفيما يتعلق بمستويات المؤهلات المهنية، كانت أجور الرجال أعلى في المتوسط بنسبة ١٧,٧ في المائة؛ أما فيما يتعلق بالتعليم المدرسي فكانت أعلى بنسبة ١٦,٦ في المائة. وفي عام ١٩٩٦ كان متوسط اجمالي الأجور الشهرية للنساء أعلى بالنسبة لمستويات التعليم المدرسي في الأنشطة الزراعية فحسب؛ وكانت أجورهن أعلى في المتوسط بنسبة ٨,٢ في المائة. وفي الغالبية العظمى من الحالات كانت أجور الرجال أعلى أيضا من أجور النساء (بحوالي ٢٣ في المائة في المتوسط) فيما يتعلق بمستويات المؤهلات المهنية. ووصلت الفروق بين الأجور إلى أدنى حد لها في حالة المستويات المتوسطة للمؤهلات المهنية (المدارس المنخفضة المستوى-٨,٦ في المائة). وفي حالة الموظفين المؤهلين، كان الفرق بين الأجور كبيرا بدرجة تقارب الفرق في حالة الأفراد غير المؤهلين (٢٢,٧ في المائة).

الجدول ٥٧ - متوسط إجمالي الأجور الشهرية لكل موظف*، حسب مستوى المؤهلات المهنية، ومؤشر متوسط إجمالي أجور النساء بالمقارنة بمتوسط إجمالي أجور الرجال، سلوفينيا، ١٩٩٦

| | سلوفينيا | الرجال | النساء | مؤشر النساء/الرجال |
|---|---|---|---|---|
| إجمالي | ١٣٤ ٨٨٩ | ١٤٤ ٧٠١ | ١٢٣ ٥٥٨ | ٨٥,٤ |
| مؤهلات مهنية عليا | ٢٧١ ٤٠٢ | ٢٩٢ ٩٠٠ | ٢٤١ ٨٥٢ | ٨٢,٦ |
| حاصلين على درجة الدكتوراه | ٣١٩ ٧٩٥ | ٣٣١ ٠٧٨ | ٢٧٣ ٦٤٦ | ٨٢,٧ |
| حاصلين على درجة الماجستير | ٣٠٨ ٠٢٧ | ٣٢٩ ١٨٢ | ٢٧٤ ٤٢٣ | ٨٣,٤ |
| مؤهلات مهنية عليا | ١٧٤ ٣٦٠ | ١٨٩ ١٤١ | ١٦٣ ٤٠٢ | ٨٦,٤ |
| مؤهلات مهنية متوسطة | ١٣٥ ٨٩٩ | ١٤٥ ٠١٧ | ١٢٨ ٤٠٩ | ٨٨,٥ |
| تعليم مهني منخفض المستوى | ٩٩ ٨٢٤ | ١٠٢ ٧٦٠ | ٩٤ ٥٨٩ | ٩٢,٠ |
| عاملون مؤهلون رفيعو المستوى | ١١٣ ٥٩٩ | ١١٦ ٦٣٢ | ١٠٢ ٦٩٩ | ٨٨,١ |
| مؤهلون | ١٠٠ ٠٠٧ | ١٠٦ ٤٥٨ | ٨٦ ٩٣٤ | ٨١,٧ |
| شبه مؤهلين | ٨٠ ١٣١ | ٨٧ ٠٦٢ | ٧٤ ٧٧٦ | ٨٥,٩ |
| غير مؤهلين | ٧٦ ٧٣٩ | ٨٦ ٢٦١ | ٧٠ ٣٨٦ | ٨١,٦ |

المصدر: معلومات إحصائية، رقم ١٩٩٨/٣٧، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

* تتضمن وحدات المراقبة المؤسسات، والشركات، والهيئات أو مشاريعها التجارية الأساسية والوحدات الأخرى في سلوفينيا، وجرى اختيارها عن طريق العينة.

والحالة مماثلة فيما يتعلق بنسبة متوسط اجمالي الأجور الشهرية للرجال إلى أجور النساء فيما يتعلق بمستويات التعليم المدرسي. وتبلغ الفروق بين أجور الرجال والنساء أقصى حد لها في حالة ادنى

مستويات التعليم المدرسي (انعدام التعليم، أو ما يتراوح بين فصل وثلاثة من فصول التعليم المدرسي الابتدائي)؛ ويصل الفرق إلى ٥٠ في المائة. ويكون متوسطا اجمالي الأجور الشهرية للرجل والمرأة متقاربين إلى أقصى حد في حالة الموظفين الحاصلين على المستوى الثالث من التعليم الحرفي الموجه السابق، حيث يكون الفرق مجرد ٧,٣ في المائة.

الجدول ٥٨ - متوسط إجمالي الأجور الشهرية لكل موظف حسب مستوى التعليم المدرسي، سلوفينيا، ١٩٩٦

| قطاعات الأنشطة | إجمالي | عدم دخول المدرسة أو ١-٣ صفوف في المدرسة الابتدائية | ٤-٧ صفوف في المدرسة الابتدائية | مدارس ابتدائية | مدارس للعمال المؤهلين | مدارس ثانوية أخرى | مدارس للعمال المؤهلين على مستوى عال |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سلوفينيا | ١٣٢ ٩١١ | ٨٨ ١٤٠ | ٨٤ ٧٢٧ | ٨٣ ٧٩٠ | ١٠٨ ٤٨١ | ١٤٥ ٥٢٧ | ١٢٨ ٧١٥ |
| الرجال | ١٤٢ ٢٥٢ | ١٠٠ ١٧٦ | ٩٣ ٢٩٤ | ٩٢ ٥٣٨ | ١١٤ ٠٥٨ | ١٥٥ ٤٨٣ | ١٣٣ ٢٢٤ |
| النساء | ١٢٢ ١٦٩ | ٦٦ ٩٧٤ | ٧٤ ٠١١ | ٧٦ ٨٤٣ | ٩٦ ٢٩٧ | ١٣٦ ٣٩٨ | ١١٣ ٧٨٩ |
| مؤشر النساء/الرجال | ٨٥,٩ | ٦٦,٧ | ٧٩,٣ | ٨٣,٠ | ٨٤,٤ | ٨٧,٧ | ٨٥,٤ |

الجدول ٥٨ - متوسط إجمالي الأجور الشهرية لكل موظف حسب مستوى التعليم المدرسي، سلوفينيا، ١٩٩٦ (تابع)

| قطاعات الأنشطة | المستوى الأول | المستوى الثاني | المستوى الثالث | المستوى الرابع | المستوى الخامس | مدارس عليا | تعليم أعلى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سلوفينيا | ٩٢ ٥١٠ | ٩٧ ٣٢٠ | ٩٣ ٦١٢ | ١٠٤ ٩٩١ | ١٣٦ ٧٤٥ | ١٨٦ ٥٩٩ | ٢٧٤ ٨٦٠ |
| الرجال | ١٠٤ ٧٦٤ | ١٠٣ ٤٠٧ | ٩٦ ٥٨٠ | ١١٣ ٧٠٩ | ١٤٧ ٧١٧ | ٢١٤ ٨٤٢ | ٣٠٠ ٤٨٣ |
| النساء | ٧٤ ٦٠٤ | ٩١ ٥٣٥ | ٩٠ ٠١٨ | ٩١ ٢٨٤ | ١٢٧ ١٦٨ | ١٦٨ ٤٨٨ | ٢٤٢ ٨٩٩ |
| مؤشر النساء/الرجال | ٧١,٢ | ٨٨,٥ | ٩٣,٢ | ٨٠,٣ | ٨٦,١ | ٧٨,٤ | ٨٠,٨ |

المصدر: المعلومات الإحصائية، رقم ١٩٩٨/٣٧، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

وأسباب الاختلافات في الأجور بين الجنسين - رغم اشتراكهما في نفس مستوى المؤهلات المهنية أو التعليم المدرسي - قد تكمن في فحوى العمل بالنسبة لفرادي الأنشطة حيث يهيمن الرجال أو النساء في نشاط معين، أو حيث يهيمن الرجال في القيام - في ظل ظروف صعبة - بعمل لايتطلب تفوقا مهنيا (الإجهاد الجسماني، الظروف المضرة بالصحة). وفضلا عن ذلك، قد يتطلب الأمر عملا ميدانيا، أو دوريات عمل، أو عملا ليليا أو في أوقات اضافية، كما أن الأجور قد تتأثر أيضا بمسائل أخرى مثل العمل المضني الذي يتضمن مستويات عليا من المسؤولية، وعدد سنوات العمالة النشطة، وغيرها. ومما لا شك فيه أن الأجور تتأثر أيضا بكل عقد على حدة، إلا أن البحث لم يستوف هذه المسألة على انفراد.

### ٤-١ إجازة الأمومة والأبوة

يخضع الحق في إجازتي الأمومة و الأبوة "لقانون علاقات العمل". وتنص المادة ٨٦ من القانون على أنه بالاضافه إلى استحقاق الأم/العاملة لاجازة رعاية الطفل، فان الأب/العامل يستحقها كذلك، إذا اتفق على ذلك كل من الأم/العاملة و الأب/العامل.

ورغم أن لكل من الأم والأب الحق في إجازة رعاية الطفل بموجب القانون الحالي، إلا أن الآباء لا يستخدمون هذا الحق إلا نادرا.والبيانات المتعلقة بمتوسط العدد الشهري للآباء و الأمهات الذين يحصلون على إجازة لرعاية الطفل أثناء الأشهر الأربعة الماضية تبين بوضوح أن الأم لا تزال المسؤولة على نحو نحو رئيسي عن رعاية الطفل الصغير.

الجدول ٥٩ - العدد السنوي للمواليد الجدد الأحياء والمتوسط الشهري لعدد الآباء والأمهات الذين استخدموا إجازات رعاية الطفل، ١٩٩٤-١٩٩٧

| | المواليد الجدد الأحياء | الأمهات | الآباء | نسبة الآباء (في المائة) |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٤ | ١٩ ٤٦٣ | ١٩ ٢٥٠ | ٦٤ | ٠,٣٣ |
| ١٩٩٥ | ١٨ ٩٨٠ | ١٧ ٢٦١ | ١٣١ | ٠,٧٥ |
| ١٩٩٦ | ١٨ ٧٨٨ | ١٧ ٠٥٤ | ١٢٧ | ٠,٧٤ |
| ١٩٩٧ | ١٨ ٥٠٠ | ١٦ ٩١٦ | ١١٢ | ٠,٦٦ |

المصدر: المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

وقد وضع مكتب سياسات المرأة عددا من المقترحات و نقاط البدء تحضيرا "لمشروع القانون المعني بالوالدية و دخول الأسرة"، مستهدفا تشجيع إجراء تغييرات في مجالي الحياة الأسرية و المهنية، والاسهام في تهيئة الظروف للتوفيق بين هذين المجالين ولتحقيق المساواة بين المرأة و الرجل. واحتذاء بمثال بعض البلدان الأوروبية، ومراعاة لتشريع الاتحاد الأوروبي، اقترح المكتب ما يلي، ضمن أمور أخرى:

- أن يظل الحق في الاجازة (إجازة الأمومة، و إجازة الأبوه، وإجازة الوالدين) حقا نابعا من العمل، إلا أنه يجب أن يسري، في ظل ظروف معينة، بوصفه منفعة في إطار تدابير السياسة الأسرية (هذا يعني أنه يجب أن يكون للأمهات غير الحاصلات على مركز موطف، أي الطالبات، والمزارعات، والعاطلات، الحق في الحصول على إعانة مالية)؛

- أنه يجب وضع جدول للإجازات يجرى فيه الاهتمام بحقوق الأم والأب، كل منها على انفراد؛ ويشمل ذلك إجازة الأمومة. التي تقصد بها الأمهات على وجه القصر، وإجازة الأبوة التي يقصد بها الآباء على وجه القصر، وإجازة الوالدين التي يمكن أن يستخدمها كل من الوالدين بالاتفاق؛

- أن يجرى الأخذ بالتدابير التي تكفل التوفيق بين الالتزامات الأسرية والمهنية للمرأة والرجل على وجه أكثر فعالية، بما في ذلك الأشكال المرنة لاستخدام الاجازات.

وعن طريق هذه المقترحات، التي أخذتها (جزئيا) في الحسبان الوزارة المختصة عند تحضيرها للقانون المعني بالوالدية ودخول الأسرة، وبالإضافة إلى ما تقدم، يود مكتب سياسات الأسرة أن يتدخل في مجال إمكان توظيف المرأة وضمان عملها، حيث أن فرص توظيفها في تدهور، وبخاصة في الأجل الطويل، نظرا للقانون الساري حاليا الذي تخضع له مسائل إجازة الأمومة، وإجازة رعاية الطفل. والاجازة من العمل بغرض العناية بطفل مريض أو فرد مريض آخر من أفراد الأسرة. وإدخال إجازة الأبوة بوصفها حالة واقعية للرجل الذي يبحث عن وظيفة ستقضي - من هذا الجانب على الأقل - على عدم المساواة بين المرأة و الرجل فيما يتعلق بالفرص المتاحة في سوق العمل. ويحيط مكتب سياسات المرأة عامة الجمهور علما بهذه المقترحات، كما أنه يدرج - في المناقشات العامة حول الوالدية - الشباب، وبخاصة طلبة المدارس الثانوية، بوصفهم فئة خاصة.

### ١-٥ رعاية الطفل المنظمة تنظيما اجتماعيا

تجري مناقشة نظام الرعاية الاجتماعية للطفل، وهي متطورة تطورا حسنا في سلوفينيا، في الفصل المعني بالتعليم (المادة ١٠ من الاتفاقية). أما هنا، فنريد فقط أن نذكر تكلفة برامج التعليم قبل المدرسي، التي يدفعها الوالدان و البلدية. وتقرر البلدية ما يسدده الوالدان على أساس مقياس يصنف الوالدين إلى فئات، آخذا في الحسبان اجمالي الدخل الشهري لكل عضو من أعضاء الأسرة بالنسبة لمتوسط الاجمالي الشهري لمرتب كل موظف في سلوفينيا، وآخذا في الحسبان أملاك الأسرة (التعليمات المتعلقة بالتغييرات والاضافات تطرأ على التعليمات المعنية بما يدفعه الوالدين لبرامج مدارس الحضانة، الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، رقم ٩،١ كانون الأول/يناير ١٩٩٨). ويسدد الوالدان حدا أقصى يبلغ ٨٠ في المائة من نفقات البرنامج الذي ينخرط فيه الطفل (٨٠ في المائة هي المدفوعات بالكامل). وللوالدين الحق في تخفيض المدفوعات، وفقا للمقياس الذي يحدد ثمان فئات للمدفوعات ويسدد الوالدان ١٥ في المائة من نفقات البرنامج في الحالات التي لا يتعدى فيها إجمالي الدخل الشهري لكل فرد من أفراد الأسرة ٢٠ في المائة من متوسط اجمالي الأجور لكل موظف في سلوفينيا في السنة السابقة. ويسدد الوالدان الحد الأقصى من المدفوعات، أي ٨٠ في المائة في الحالات التي يتعدى فيها إجمالي الدخل الشهري لكل عضو من أعضاء الأسرة ١٠٠ في المائة من متوسط إجمالي الأجور لكل موظف. ويمكن للبلدية، في حالات استثنائية، أن تأخذ في حسبانها حقائق و ظروف أخرى تبين الوضع الاجتماعي الفعلي للأسرة. فالوالدان اللذان يحصلان على إعانة مالية وفقا لتعليمات الضمان الاجتماعي يجري إعفائهما من مدفوعات مدارس الحضانة.

### ١-٦ الجهود الرامية إلى تقييم عمل المرأة الذي لا تتقاضى عنه أجرا

تستخدم سلوفينيا، مثلها مثل غيرها من البلدان في بقاع العالم المختلفة، إجمالي الناتج المحلي مؤشرا للنشاط الاقتصادي، وإن كان لا يتضمن قيمة أعمال الأسرة المعيشية ولا الأعمال الأخرى التي لا يدفع عنها أجر، والتي تؤدي النساء معظمها.

وفي عام ١٩٩٦، أجرى مكتب الاحصاء دراسة استطلاعية تجريبية عن استهلاك الوقت. وكانت المنهجية المتبعة في الدراسة الاستطلاعية السلوفينية تتفق تماما وتوصيات مكتب الإحصاءات الأوروبية، وتناولت أسئلة الدراسة استهلاك الوقت، وظروف المعيشة، والعمل، والتوطف، وساعات العمل، والصحة، والتعليم، والمساعدة، وغيرها. وتعقد النية على تنفيذ الدراسة الاستقصائية الاعتيادية في عام ١٩٩٩. وسيكون من المستطاع استخدام نتائجها في رسم سياسات الأسرة ونوع الجنس، وسياسة ساعات العمل، وسياسة الشباب، وفي تحسين الدخل الوطني (العمل بدون أجر، "الاقتصاد الرمادي"). وسيشارك مكتب سياسات المرأة في تمويل هذه الدراسة وفي الوضع النهائي لقائمة رموز الأنشطة بغية استخدام النتائج التي يجري التوصل إليها بوصفها مؤشرات للإسهام غير المرئي (حتى الآن) للمرأة في اقتصاد سلوفينيا.

وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية التجريبية إلى أنه عند استهلاك السكان ممن في سن العمل للوقت، يجري الإحساس بالاختلافات الرئيسية في مجالات الأنشطة المتنوعة، والهوايات، وأعمال الأسر المعيشية، التي تضمنت - لأغراض الدراسة - إعداد الطعام، والمحافظة على الأسر المعيشية، وانتاج الملابس والمحافظة عليها، والعمل في الحدائق، ورعاية الحيونات الأليفة، والانشاءات والاصلاحات، والخدمات، والمشتروات، وادارة الأسرة المعيشية، ورعاية الأطفال والكبار، فانفقت المرأة في أداء هذه الأنشطة ثلاث ساعات و ٤٤ دقيقة كل يوم، في حين أنفق الرجل ساعة و ٤٩ دقيقة فقط.

الجدول ٦٠ - متوسط استهلاك الوقت لعدد السكان ممن في سن العمل كل يوم حسب الفئات العامة للأنشطة

| النشاط | متوسط المدة بالدقائق | | المشاركون (في المائة) | | متوسط المدة للمشاركين بالدقائق | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرجال | النساء | الرجال | النساء | الرجال | النساء |
| شؤون شخصية | ٥٩١ | ٥٨٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٥٩١ | ٥٨٠ |
| توظف | ٤٢٦ | ٣٥٥ | ٨٧ | ٧٨ | ٤٨٩ | ٤٥٦ |
| أسرة معيشية | ١٠٩ | ٢٢٤ | ٧٧ | ١٠٠ | ١٤٢ | ٢٢٤ |
| دراسة | ١١ | ١٧ | ٥ | ١٠ | ٢٠٦ | ١٧٢ |
| ديانة | ٣ | ٣ | ٣ | ٤ | ١٠٢ | ٧٢ |
| شؤون اجتماعية | ٥٥ | ٤٦ | ٥٩ | ٥٧ | ٩٣ | ٨١ |
| رياضة | ١٥ | ١٠ | ١٨ | ١٤ | ٨٣ | ٧٤ |
| هوايات | ٦ | ٢ | ١٢ | ٥ | ٥٤ | ٣٧ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| وسائل إعلام | ١٣٠ | ١٠٧ | ٩٣ | ٩١ | ١٤٠ | ١١٨ |
| تنقل | ٨٩ | ٧٥ | ٩٥ | ٩٣ | ٩٣ | ٨٠ |
| شؤون أخرى | ٦ | ٢٠ | ٩ | ١١ | ٦٩ | ١٧٧ |
| المجموع | ١ ٤٤٠ | ١٤٤٩ | | | | |

٢ - كفالة تكافؤ الفرص للمرأة والرجل في مجال العمالة

إن الدستور، والتشريع، والقوانين السلوفينية الأخرى، والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها سلوفينيا، تكفل المساواة في الحقوق للنساء والرجال في مجال العمالة. ولم تحدث تغيرات رئيسية بالنسبة للتشريع الذي كان ساريا أثناء فترة إعداد التقرير الأولي لتنفيذ أحكام الاتفاقية في جمهورية سلوفينيا، حيث أن أغلبية القوانين الجديدة وغيرها من التعليمات التي تحكم مجالات العمالة والضمان الاجتماعي لا تزال في شكل مقترحات.

ويرى مكتب سياسات المرأة أن التمييز ضد المرأة يظهر بصورة متزايدة في مجال البحث عن عمل، وعند بدء العمل، وفي مكان العمل نفسه. ولكي يتمكن مكتب سياسات المرأة من تقييم خطورة هذه المشكلة على وجه أكثر كفاءة، أنشأ خطا هاتفيا مجانيا للمساعدة لمن يعتقد أنه يعاني من التمييز بسبب الجنس أو من انتهاك حقوق الانسان الخاصة به أو حقه في المساواة. والنساء اللاتي يمارس التمييز ضدهن في محاولاتهن للبحث عن وظيفة أو في أماكن عملهن بسبب أمومتهن أو حملهن في معظم الأحيان، يجري تشجيعهن - من خلال نداء عام في وسيلتين إعلاميتين رئيسيتين في سلوفينيا - على الإبلاغ عن الممارسات التمييزية التي يقوم بها أصحاب العمل.

وتبين أن هذه الممارسات كانت منتشرة انتشارا واسع النطاق، ولهذا نظم مكتب سياسات المرأة استشارة مهنية تهدف إلى البحث عن التدابير الممكنة التي تسهم في سن قانون عمل جديد، فضلا عن تخفيض، بل وإلغاء هذه الانماط من النميز ضد المرأة، كما بدأ المكتب - بالتعاون مع وسائل الاعلام - مشروعا شاملا لتزويد الجمهور، والمؤسسات الوطنية ذات الصلة بمعلومات عن هذه المشاكل التي تقع في سوق العمل، وعن امكانيات القضاء عليها. ويعد المكتب أيضا مشروعا واسعا النطاق لتوعية النساء بحقوقهن ولحماية هذه الحقوق.

ويعمل مكتب سياسات المرأة، أولا وقبل كل شيء، على التحضير "لقانون علاقات العمل" المقترح الجديد، وقد قدم إلى الوزارة المختصة واللجنة المختصة في حكومة جمهورية سلوفينيا تعليقاته وتعديلاته بالنسبة لمجالات المساواة ككل، وتكافؤ الفرص للمرأة والرجل، والتوفيق بين الالتزامات الأسرية والمهنية، وحماية حالتي الحمل والوالدية. وقد أخذ مقترح القانون في حسبانه بمعظم التعليقات والاضافات التي استهدفت القضاء على التمييز المباشر وغير المباشر على حد سواء في مجال العمالة، ولذلك فان القانون المقترح، الذي تنتظر مناقشته في الجمعية الوطنية، يهتم اهتماما خاصا بالمساواة بين المرأة والرجل في مجال التوظف وفي أماكن العمل.

**٣ - الحق في الضمان الاجتماعي، وبخاصة عند التقاعد، وفي حالات البطالة، والمرض والعجز، والشيخوخة، وغيرها من أنماط عدم القدرة على العمل، والحق في الإجازة المدفوعة الأجر**

**تتساوى حقوق الرجل والمرأة في الضمان الاجتماعي في سلوفينيا، باستثناء التقاعد، حيث تنص أحكام "قانون المعاشات والتأمين ضد العجز" على معايير للسن الأقل اللازم للحصول على حقوق المرأة الناتجة عن المعاش والتأمين ضد العجز (خمس سنوات) وتقييم تلك الحقوق.**

**٣-١ الحقوق الناتجة عن نظام المعاشات**

**أخذ عدد من يحصلون على معاشات في سلوفينيا في النمو في السنوات القليلة الماضية. وفي عام ١٩٩٦، بلغت نسبة النساء ٥١ في المائة من مجموع الحاصلين على كل أنواع المعاشات، عدا معاشات الأسرة. وكانت أكبر نسبة لهن بين الحاصلين على معاشات الشيخوخة للعمال الزراعيين (٦٧ في المائة). أما أقل نسبة فكانت بين الحاصلين على معاشات العجز (٣٩ في المائة).**

**الجدول ٦١ - الحاصلون على المعاشات حسب نوع المعاش، ومتوسط العمر، وقيمة المعاش، ١٩٩٦**

| | الرجال | النساء | مؤشر المرأة/الرجل |
|---|---|---|---|
| **معاش الشيخوخة** | | | |
| عدد الحاصلين على المعاش | ١١٨ ٨٧١ | ١٤٥ ٤٤٦ | ١٢٢,٤ |
| متوسط العمر عند التقاعد | ٥٧ سنة و ٦ أشهر | ٥٤ سنة | - |
| متوسط عمر الحاصلين على المعاش | ٦٦ سنة و ٥ أشهر | ٦٤ سنة و شهران | - |
| متوسط قيمة المعاش (بالسيت) | ٧٤ ٨٧٤ | ٥٧ ٨٢١ | ٧٧,٢ |
| **معاشات الشيخوخة للعمال الزراعيين** | | | |
| عدد الحاصلين على المعاش | ٥ ٥٤٩ | ١١ ٦٠٤ | ٢٠٩,١ |
| متوسط قيمة المعاش (بالسيت) | ٢٤ ٠٦٠ | ٢٥ ٦٧٨ | ١٠٦,٧ |
| **المعاش المبكر** | | | |
| عدد الحاصلين على المعاش | ٩ ٦٠٤ | ٧ ٢٦٥ | ٧٥,٦ |
| متوسط العمر عند التقاعد | ٥٧ سنة و ٥ أشهر | ٥٢ سنة و ٤ أشهر | - |
| متوسط عمر الحاصلين على المعاش | ٥٩ سنة و ٤ أشهر | ٥٤ سنة و ٣ أشهر | - |
| متوسط قيمة المعاش (بالسيت) | ٦٥ ٦٣٢ | ٥٦ ١٦٩ | ٨٥,٦ |
| **معاش العاجزين** | | | |
| عدد الحاصلين على المعاش | ٥٩ ٠١٧ | ٣٧ ٨٨٩ | ٦٤,٢ |
| متوسط العمر عند التقاعد | ٥٠ سنة و ٩ أشهر | ٤٦ سنة و ١٠ أشهر | - |
| متوسط عمر الحاصلين على المعاش | ٦٠ سنة و ٧ أشهر | ٥٩ سنة و ٨ أشهر | - |

| | الرجال | النساء | مؤشر المرأة/الرجل |
|---|---|---|---|
| متوسط قيمة المعاش (بالسيت) | ٥٥ ٢٢٧ | ٤٧ ٨٦٦ | ٨٦,٧ |
| معاش المزارعين العاجزين | | | |
| عدد الحاصلين على المعاش | ١ ٩٧٦ | ١ ٢٥٨ | ٦٣,٧ |
| متوسط قيمة المعاش (بالسيت) | ٢٧ ٥٩١ | ٢٦ ٦٥٧ | ٩٦,٦ |

المصدر: مكتب المعاشات والتأمين ضد العجز في جمهورية سلوفينيا.

وتخضع الحقوق الناتجة عن المعاش والتأمين ضد العجز لقانون "المعاشات والتأمين ضد العجز". (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، أرقام ٩٢/١٢ و٩٤/٥ و٩٦/٧). ولكي يحصل العاملون على الحق في معاش الشيخوخة يجب عليهم استيفاء شرطين: فيجب أن يبلغوا السن المطلوبة، وأن يكملوا العدد المطلوب من سنوات العمل الفعلي. ويختلف المطلوب في الشرطين من المرأة عن المطلوب من الرجل.

الجدول ٦٢ - شروط التقاعد

| | سنوات العمل الفعلي | السن المطلوب بلوغها |
|---|---|---|
| النساء | ٣٥ | ٥٣ |
| | ٢٠ | ٥٨ |
| | ١٥ | ٦٠ |
| الرجال | ٤٠ | ٥٨ |
| | ٢٠ | ٦٣ |
| | ١٥ | ٦٥ |

ويجري "قانون المعاشات والتأمين ضد العجز" في المواد من ٤٣ إلى ٥٤ حساب معاش الشيخوخة على أساس المعاش الأساسي وفقا لنسبة مبينة بدورها على عدد سنوات العمل الفعلي. وهنا يفرق أيضا القانون الساري بين المرأة والرجل، إذ تكون نسبة البداية أعلى في حالة المرأة. ومع ذلك، عند إكمال العدد المعين من سنوات العمل الفعلي، تكون النسبة واحدة لكل من المرأة والرجل (٨٥ في المائة). ومعاملة نظام المعاشات للمرأة بطريقة تختلف عن معاملته للرجل تمثل تعويضا عن الوضع الاجتماعي غير المتساوي للمرأة والرجل، كما أنها نوع من المكافأة للمرأة عن العبء الذي تتحمله في الأسرة وإزاء واجبات الأسرة المعيشية.

وفي عام ١٩٩٨ بدأت حكومة سلوفينيا الإعداد لإصلاح نظام المعاشات والتأمين ضد العجز، فقدمت "مشروع قانون المعاشات والتأمين ضد العجز" إلى الجمعية الوطنية في تموز/يوليه ١٩٩٨.

وقد تحقق مكتب سياسات المرأة من آثار الاصلاح المقترح للمعاشات والتأمين ضد العجز على الحقوق الحالية للمرأة، وشارك مشاركة فعالة في العديد من المناقشات حول إصلاح نظام المعاشات، وهي موضوع الساعة في جميع أنحاء البلد. وسوف تؤثر التغييرات المقترحة على عدد من النساء أكبر من الرجال، حيث أن سن تقاعد المرأة سيرتفع بمقدار اثنتي عشرة سنة، بينما لن يرتفع سن تقاعد الرجل إلا بمقدار سبع سنوات.

وفي بداية عام ١٩٩٨، نظم مكتب سياسات المرأة مناقشة عامة حضرها كل من عامة الجمهور، وجمهور المهنيين. وقدم المكتب إلى وزارة العمل، والأسرة، والشؤون الاجتماعية الآراء حول النظام الجديد المقترح، واقتراحات تعديل التنظيم المقترح لاصلاح المعاشات، الذي عرض في الورقة البيضاء، فضلا عن التدابير الاضافية التي تهيئ الحكومة بمقتضاها الظروف المتكافئة في المجالات الأخرى كذلك، مما يضمن أن تنفيذ التساوي في المعاملة بين المرأة والرجل لن يضع المرأة في مركز يتعين عليها فيه أن تتحمل الجزء الأكبر من العبء الذي يفرضه اصلاح نظام المعاشات. وعلاوة على ذلك، نشر مكتب سياسات المرأة سجل المناقشة العامة والآراء المتعلقة باصلاح نظام المعاشات في نشرة أرسلها إلى جميع المؤسسات الوطنية، والجهات المشاركة الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

وفيما يلي بعض المقترحات التي تقدم بها مكتب سياسات المرأة:

- اتخاذ تدابير موازية في مجالات أخرى بغية الاسهام في توزيع العمل في الأسرة توزيعا أكثر توازنا، وفي المساواة في المعاملة بين المرأة والرجل في سوق العمل، وفي زيادة وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار؛

- تنسيق ديناميات التغيير في نظام المعاشات عن طريق تنفيذ تدابير تسهم في تعزيز المساواة بين المرأة والرجل؛

- تحقيق ديناميات أبطأ في زيادة سن التقاعد، وتخفيض النسبة المحسوبة للمعاش الأساسي؛

- تخفيض سن التقاعد (٦٣ بدلا من ٦٥)؛

- تخفيض ما يخصم عند اكمال عدد معين من سنوات العمل الفعلي (٣٥ أو ٤٠، على سبيل المثال).

وقد أخذ "مشروع قانون المعاشات والتأمين ضد العجز" في الحسبان بمقترحات كثيرة تقدم بها مكتب سياسات المرأة؛ ويجب ألا ننسى، بطبيعة الحال، أن هذا مجرد قانون مقترح.

٢-٣ الحقوق في حالة البطالة

يخضع الحق في التأمين الاجتماعي في حالة البطالة لقانون العمل والتأمين في حالة البطالة، الذي عرض في التقرير الأولي.

وقد زاد في السنتين الماضيتين عدد من يستحقون علاوات مالية، بينما انخفض عدد من يستحقون الحصول على مساعدة مالية (نتيجة للنسخة الجديدة من القانون، التي وضع مشروعها في عام ١٩٩٤، والتي تخفض الوقت اللازم للحصول على المساعدة من اثنى عشر شهرا إلى ستة أشهر). وفي عام ١٩٩٧، بلغت نسبة من يستحقون دخول البطالة ٣٢,٦ في المائة من إجمالي العاطلين (كانت هذه النسبة مرتفعة في عام ١٩٩٤، على سبيل المثال، فبلغت ٤٦,٧ في المائة).

## المادة ١٢ - صحة المرأة

١ - الرعاية الصحية في جمهورية سلوفينيا

إلى جانب التغيرات العامة في المجتمع، والاستقلال في عام ١٩٩١، بدأت سلوفينيا تسير منذ ست سنوات في طريق التغيير في مجال الرعاية الصحية. وفي آذار/ مارس ١٩٩٢، اعتمد قانون جديد للصحة يوفر الأساس لاصلاح نظام الرعاية الصحية. وأهم قوانين الصحة الثلاثة " قانون الرعاية الصحية والتأمين الصحي"، المذكور في التقرير الأولي. وقد أعاد هذا القانون إنشاء التأمين الصحي، الذي أدى إلى تغيرات في النظام وإلى إنهاء نظام الرعاية الصحية الوطني أو الذي تنفذه الدولة.

وكانت السمات الأساسية لاصلاحات نظام الرعاية الصحية:

- إدراج أطراف رئيسية جديدة أو تعريفات جديدة للأدوار التي يؤديها في النظام فرادى مقدمي الرعاية الصحية؛
- إدراج العمل الخاص في شبكة مقدمي الرعاية الصحية.
- إنشاء الشراكة والعلاقات التعاقدية؛
- إنشاء التأمين الصحي الإجباري والاختياري.

والقانون - عندما نص على دور الأطراف في الرعاية الصحية - فإنه حدد بدقة مسؤوليات الأفراد، والمجتمع المحلي، والدولة. وبالتالي عين بوضوح مسؤولية الفرد تجاه صحته ومسؤولية أصحاب العمل عن توفير بيئة عمل صحية وكفالة الرعاية الصحية الواجبة للعاملين.

وفيما يتعلق بالتغيرات في مجال توفير خدمات الرعاية الصحية، من المهم أن نؤكد مرة أخرى أن سلوفينيا قد استحدثت، عبر سنوات من التنمية المتوازنة، شبكة موزعة من المقدمين العامين لخدمات الرعاية الصحية (المعاهد العامة) على المستويات الأولى والثانية والثالثة. وفي ضوء هذه القاعدة، يكون من الأيسر تحقيق بعض التوجيهات الاستراتيجية، مثل تخفيض الفروق بين المناطق فيما يتعلق بقدرتها على توفير الرعاية الصحية.

وتحويل شبكة خدمات الرعاية الصحية العامة يجري تنفيذه من خلال إدخال العمل الخاص في الرعاية الصحية. وفرص العمل الخاص واسعة النطاق جدا، حيث أنه يسمح به في جميع مجالات أنشطة الرعاية الصحية، عدا إمدادات الدم، ومنتجات الدم، والأعضاء المعدة للنقل، والأنشطة التي يؤديها معهد الرعاية الصحية ومؤسسات الرعاية الصحية. كما أنه مقيد بعض الشيء بالنسبة لأنشطة الصيدلة والعيادات والمعاهد، التي يلزم الحصول على امتياز لممارستها، مما يعني أنه لا يمكن تأدية هذه الأنشطة خارج نطاق شبكة خدمات الرعاية الصحية العامة.

ونهج الشراكة، الذي يسري باتفاق خاص على الصعيد الوطني يمكن من توقيع عقود مع فرادي مقدمي خدمات الرعاية الصحية، يجري الأخذ به في إنشاء برامج هذه الخدمات، من حيث نطاقها، ومحتوياتها، وقيمتها. ومن خلال المفاوضات، يتوصل القائمون بتنفيذ هذا النظام إلى اتفاقات سنوية لبرنامج خدمات الرعاية الصحية، ويحددون في نفس الوقت التقسيم العالمي للأرصدة لأغراض الرعاية الصحية. وقد جري تحديد الأرصدة العامة التي تتاح للرعاية الصحية في سلوفينيا بحوالي ٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

وبموجب القانون، يشمل التأمين الصحي الإجباري جميع مواطني سلوفينيا، أو القاطنين فيها بإقامة، بوصفهم أشخاصا مؤمنا عليهم، سواء بالنسبة لهم أو لأفراد أسرهم. وهذا يعني أن التأمين يشمل ١٠٠ في المائة من السكان. وقد رسم القانون إطار نطاق التأمين الصحي الإجباري أو الحقوق الأساسية في هذا التأمين. وهذه الحقوق كثيرة جدا بالمقارنة بالبلدان المتقدمة النمو، حيث أنها، بالاضافة إلى التعريف الواسع النطاق لحقوق الحصول على خدمات الرعاية الصحية، تشمل الحق في الحصول على إعانة مالية (أجر عن الانقطاع عن العمل بسبب المرض لمدة ٣٠ يوما، رد تكاليف الانتقال، استحقاقات الجنازة والوفاة).

وبموجب القانون، لا تغطي نفقات الخدمات الصحية المقدمة للفرد إلا بحد أقصاه نسبة محددة من تكلفة هذه الخدمات. ولا يتيح القانون تغطية ١٠٠ في المائة من تكلفة الخدمات الصحية إلا للفئات التي تتعرض للتهديد طبيا، أو اجتماعيا في ظل ظروف معينة. ويلتزم جميع الأفراد الآخريين المؤمن عليهم

بتغطية النسبة المتبقية بأنفسهم، ما لم يكن لديهم تأمين صحي اختياري، وفي هذه الحالة تجري تغطية المدفوعات الاضافية عن طريق معهد التأمين الصحي أو شركة تأمين أخرى.

١-١ التأمين الصحي

١-١-١ الحقوق الناتجة عن التأمين الصحي الإجباري

إن حقوق الأفراد الناتجة عن التأمين الصحي الإجباري ترتبط من حيث المبدأ بالوفاء بالاسهامات، التي يضمن الأفراد من خلالها الحصول على خدمات لأنفسهم ولأفراد أسرهم.

والحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية في سلوفينيا مكفول من ثلاث نواح. فأولا، تكفل للأفراد خدمات الرعاية الصحية في شكل الرعاية الاجتماعية لتوفير صحة أفضل، والدولة مسؤولة عنها؛ ثم يكفل للأفراد الحق في الحصول على الرعاية الصحية فيما يتعلق بعملهم وببيئة ذلك العمل، وأصحاب العمل مسؤولون عنها؛ وأخيرا، للأفراد حقوق ناتجة عن التأمين الصحي الإجباري، الذي يكفل للشخص المؤمن عليه حق الحصول على خدمات الرعاية الصحية والإعانة المالية.

وفي مجال خدمات الرعاية الصحية، يكفل على وجه تام للمؤمن عليهم (دون مدفوعات إضافية) توفير التدابير الوقائية، وعلاج العلل المتصلة بالوظيفة والإصابات أثناء العمل، وتقديم المساعدة الطبية والنقل في حالات الطوارئ، وعلاج الأمراض المعدية، والسرطان، وبعض الأمراض الأخرى. ويكفل أيضا على وجه تام التأمين الصحي للأطفال، والشباب حتى سن ١٨ سنة، والطلبة، فضلا عن النساء فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، والحمل، والولادة.

وتكفل للمؤمن عليهم خدمات الرعاية الصحية في التأمين الصحي الإجباري إلى حدود تختلف باختلاف وضع المؤمن عليه أو طبيعة العلة أو الإصابة. وتنص المادة ٢٣ من "قانون الرعاية الصحية والتأمين الصحي" على نسبة تكاليف العلاج وإعادة التأهيل التي يغطيها التأمين الصحي الإجباري، والنسبة التي يجب أن يسددها المؤمن عليه بنفسه أو يحصل على تأمين اختياري لتغطية المدفوعات الإضافية. وينص أيضا القانون على الحماية الاجتماعية التي تتضمن العلاج الفوري لبعض الأفراد ممن ليس لديهم تأمين اختياري (العجزة وغيرهم ممن لهم الحق في الحصول على مساعدة شخص آخر، والمصابون بعجز بدني نسبته ٧٠ في المائة على الأقل، والمعوقون ذهنيا وبدنيا ممن يتلقون استحقاقات العجز بموجب قانون خاص، والمؤمن عليهم ممن تجاوزوا من العمر ٧٥ عاما). ويتيح القانون إمكانية قيام معهد التأمين الصحي في سلوفينيا بإعفائهم من تسديد المزيد من المدفوعات الإضافية إذا وصلت المدفوعات الإضافية في سنة واحدة إلى بداية قيمة معينة.

ومن الحقوق الأخرى الناتجة عن التأمين الصحي الإجباري التعويض عن المرتب، الذي يحصل عليه المؤمن عليهم أثناء تغيبهم عن العمل بسبب المرض، أو الإصابة أو العزل، أو مرافقة أو رعاية فرد مريض من أفراد الأسرة.

و "قانون الرعاية الصحية والتأمين الصحي"، و "قواعد التأمين الصحي الإجباري"، اللذان دخلا حيز النفاذ في بداية عام ١٩٩٥، أدرجا حق اختيار الطبيب الشخصي، وهو حق هام جدا للمؤمن عليهم، من شأنه أن يترك أثرا ضخما على نوعية العلاقات بين المؤمن عليهم ومقدمي خدمات الرعاية الصحية. وتتيح أيضا هذه القواعد اختيار طبيب عام، بالإضافة إلى طبيب شخصي للأطفال والتلاميذ، وطبيب شخصي لأمراض النساء وطبيب شخصي للأسنان. وتدرج أيضا القوانين حق اختيار مؤسسات الرعاية الصحية والمتخصصين فيها، ويقتصر هذا الاختيار على مؤسسات الرعاية الصحية أو المقدمين الخاصين لها ممن يشكلون جزءا من شبكة الرعاية الصحية العامة في سلوفينيا.

### ٢-١-١ التأمين الصحي الاختياري

ترتكز الترتيبات الحالية للتأمين الصحي الاختياري في سلوفينيا على "قانون الرعاية الصحية والتأمين الصحي" و "قانون شركات التأمين". ومن الأحكام القانونية الهامة في هذا السياق أنه يجب على جميع الجهات التي تقدم التأمين الصحي الاختياري مقابل مدفوعات إضافية أن تتيح التأمين لكل من يريدونه، بغض النظر عن حالتهم الصحية أو ظروفهم الأخرى. ويمكن الحصول على التأمين الصحي الاختياري لتغطية المدفوعات المضافة إلى تكاليف خدمات الرعاية الصحية التي لا يغطيها التأمين الإجباري، ولتغطية الحقوق الإضافية أو الخدمات ذات النوعية الأرقى من تلك التي يكفلها التأمين الصحي الإجباري.

وفي عام ١٩٩٣، عندما بدأ التأمين الصحي الاختياري في سلوفينيا، لقي استجابة ضخمة جدا من حيث عدد الأفراد الحاصلين عليه، الذي تجاوز تجاوزا ملحوظا توقعات الهيئة التشريعية. ففي نهاية عام ١٩٩٣، كان عدد من يغطيهم التأمين الصحي الاختياري حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ ١ نسمة، ويتزايد هذا العدد تدريجيا كل عام منذ إنشاء هذا التأمين.

### ٢-١ قدرة الرعاية الصحية في سلوفينيا

وفقا لأرقام معهد الرعاية الصحية في جمهورية سلوفينيا، كان هناك ٨٥٤ ١١ سريرا في مستشفيات سلوفينيا في نهاية عام ١٩٩٥، أي ٥,٩٦ أسِرة لكل ٠٠٠ ١ نسمة. وعلاوة على ذلك، كان هناك ٩٥٠ سريرا إضافيا متاحا للأشخاص المؤمن عليهم أثناء إعادة تأهيلهم في منتجعات طبيعية، وأكثر من ٠٠٠ ١٢ سرير لتقديم الرعاية الطبية في المؤسسات العامة والخاصة للرعاية الصحية للمسنين أو للمصابين بالعلل المزمنة.

وفي نهاية عام ١٩٩٥، قامت مؤسسات الرعاية الصحية العامة والمقدمون الخاصون لخدمات الرعاية الصحية باستخدام ٩٣٩ ٣٦ عاملا وموظفا طبيا، وكان بين هؤلاء ٩٢٨ ٤ طبيبا، و ٢٩٦ ١ طبيب أسنان. وتشير هذه الأرقام إلى أنه يوجد طبيب واحد لكل ٤٠٣ أفراد، وطبيب أسنان واحد لكل ٥٣٣ ١ فردا، وعامل واحد من عمال الرعاية الصحية لكل ٥٤ فردا.

الجدول ٦٣ - مؤشرات قدرات خدمات الرعاية الصحية في سلوفينيا، ١٩٩٥

| مؤشر قدرة الرعاية الصحية | سلوفينيا، ١٩٩٥ |
|---|---|
| عدد الأطباء لكل ٠٠٠ ١ فرد | ٢,٤٨ |
| عدد أطباء الأسنان لكل ٠٠٠ ١ فرد | ٠,٦٥ |
| عدد الممرضين لكل ٠٠٠ ١ فرد | ٦,٣٩ |
| عدد أسرّة المستشفيات لكل ٠٠٠ ١ فرد | *٥,٩٦ |

المصدر: التقرير الاستراتيجي - تحليل الوضع وإمكانيات التطور، معهد التأمين الصحي في سلوفينيا، ١٩٩٧.
* باستثناء أسرّة الرعاية.

### ٣-١ تمويل الرعاية الصحية في سلوفينيا

إن تنوع نسب إجمالي الناتج المحلي المنصرف على الرعاية الصحية أو التأمين الصحي في التسعينات لا يشير إلى أي اتجاه ملحوظ. وشهد عام ١٩٩٢، على وجه الخصوص، ارتفاعا ملحوظا في نسبة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لعدد من الأسباب، من بينها مسؤوليات المؤمن عليهم عن كفالة الإسهامات المالية، والقرار الواعي من جانب المجتمع السلوفيني بتحسين حالة مقدمي خدمات الرعاية الصحية وبتهيئة ظروف تشغيل أفضل لهم.

الجدول ٦٤ - تقدير المنصرف على الرعاية الصحية في سلوفينيا، ١٩٩٢-١٩٩٦، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي*

| | إجمالي الناتج المحلي في المائة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المصدر | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ |
| ١ - المصروفات العامة | | | | | |
| التأمين الصحي الإجباري | ٦,٦٤ | ٧,١٣ | ٦,٩٥ | ٦,٧١ | ٦,٧٦ |
| أرصدة ميزانية الدولة | ٠,٥١ | ٠,١١ | ٠,١٤ | ٠,١٦ | ٠,١٩ |
| ميزانيات البلديات | ٠,٠٧ | ٠,٠٧ | ٠,٠٧ | ٠,٠٦ | ٠,٠٧ |
| ٢ - المصروفات الخاصة | | | | | |
| التأمين الصحي الاختياري | ٠,٠٠ | ٠,٥٣ | ٠,٧٠ | ٠,٧٩ | ٠,٨٥ |
| ٣ - الإجمالي | ٧,٢٢ | ٧,٨٤ | ٧,٨٦ | ٧,٧٢ | ٧,٨٧ |

المصدر: التقرير الاستراتيجي - تحليل الوضع وإمكانيات التطور، معهد التأمين الصحي في سلوفينيا، ١٩٩٧.
* يتضمن الجدول بيانات عن التأمين الصحي الإجباري والاختياري.

مما لا شك فيه أن أهم نتائج الإصلاح زيادة نسبة الأرصدة الخاصة في تمويل خدمات الرعاية الصحية بوجه عام. ومن خلال الإنشاء الناجح للتأمين الصحي الاختياري، ارتفعت نسبة التمويل الخاص من ١,٧ في المائة في السنة السابقة لإنشاء التأمين الصحي الاختياري (١٩٩٢) إلى ١١,٤ في المائة من إجمالي المنصرف على خدمات الرعاية الصحية في عام ١٩٩٦.

الجدول ٦٥ - نسبة المنصرف على الرعاية الصحية العامة إلى الرعاية الصحية الخاصة

| | المصروفات العامة (في المائة) | المصروفات الخاصة (في المائة) |
|---|---|---|
| ١٩٩٢ | ٩٨,٣ | ١,٧ |
| ١٩٩٣ | ٩٣,١ | ٦,٩ |
| ١٩٩٤ | ٩٠,٩ | ٩,١ |
| ١٩٩٥ | ٨٩,٤ | ١٠,٦ |
| ١٩٩٦ | ٨٨,٦ | ١١,٤ |

المصدر: التقرير الاستراتيجي - تحليل الوضع وإمكانيات التطور، معهد التأمين الصحي في سلوفينيا، ١٩٩٧.

### ٤-١ توزيع الحصول على خدمات الرعاية الصحية

حرصا على كفالة التساوي في الحصول على خدمات الرعاية الصحية طيلة السنوات الخمس الماضية، جرى اتخاذ خطوات عديدة لتخفيض الفوارق بين فرادى المناطق فيما يتعلق بوصول السكان إلى قدرات الرعاية الصحية (الموظفون، المؤسسات). وفي إطار اتفاق الشراكة، تنفذ سلوفينيا المساواة تدريجيا وكل سنة في تزويد شبكة الرعاية الصحية العامة بالموظفين الطبيين. والأرقام المتعلقة بتوزيع الموظفين الطبيين على الطب العام في عام ١٩٩٧ تشير إلى أنه كان في سلوفينيا طبيب واحد لكل ٤٤٤ ٢ فردا، وممرض واحد مسجل تابع للدولة رفيع المستوى لكل ٢٤٧ ٢٢ فردا، وممرض واحد متوسط الرتبة لكل ٠٨٤ ٢ فردا.

### ٥-١ مقدمو أنشطة الرعاية الصحية

تهيمن المرأة بالنسبة لمقدمي أنشطة الرعاية الصحية سواء أثناء الفترة التي قدمنا عنها التقرير الأولي بموجب الاتفاقية، أو أثناء السنوات القليلة الماضية. وقد يكون لنظام مرتبات الأطباء والعاملين في المجال الطبي أثر هام على ذلك. والواقع أنه رغم إنفاق سلوفينيا المرتفع نسبيا في المجالين العام والخاص على الرعاية الصحية، فهي لا تزال متخلفة عن البلدان المتقدمة النمو بشكل مطلق. وإذا أخذنا في الاعتبار التكاليف المادية المتماثلة تقريبا، والنطاق الأوسع من الحقوق، فإن الفروق تكمن أساسا في مرتبات الأطباء والعاملين في المجال الطبي. واستراتيجية الشراكة مع مختلف رابطات الأطباء والعاملين في المجال الطبي، التي أدت في الماضي القريب إلى حل أفضل لهذه القضية، لها أهمية خاصة في الجهود الرامية إلى تحسين هذه المرتبات.

والنساء ما زلن يشكلن أغلبية العاملين في المجال الطبي، فيؤلفن أكثر من نصف عدد الأطباء و ٦٠ في المائة من أطباء الأسنان، كما أن جميع الصيادلة تقريبا من النساء (٩٠ في المائة).

**الجدول ٦٦ - الأطباء حسب الجنس في سلوفينيا، ١٩٩٥-١٩٩٧**

| | المجموع | النسبة المئوية | الرجال | النسبة المئوية | النساء | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٤ ١٣١ | ١٠٠,٠ | ١ ٩١٤ | ٤٦,٣ | ٢ ٢١٧ | ٥٣,٧ |
| ١٩٩٦ | ٤ ٢٣٣ | ١٠٠,٠ | ١ ٩٤٨ | ٤٦,٠ | ٢ ٢٨٥ | ٥٤,٠ |
| ١٩٩٧ | ٤ ٢٥٦ | ١٠٠,٠ | ١ ٩٥٠ | ٤٥,٨ | ٢ ٣٠٦ | ٥٤,٢ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

**الجدول ٦٧ - أطباء الأسنان حسب الجنس في سلوفينيا، ١٩٩٥-١٩٩٧**

| | المجموع | النسبة المئوية | الرجال | النسبة المئوية | النساء | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ١ ٠٨٩ | ١٠٠,٠ | ٤٠٢ | ٣٦,٩ | ٦٨٧ | ٦٣,١ |
| ١٩٩٦ | ١ ١٢٦ | ١٠٠,٠ | ٤١٥ | ٣٦,٩ | ٧١١ | ٦٣,١ |
| ١٩٩٧ | ١ ١١٤ | ١٠٠,٠ | ٤٢١ | ٣٧,٨ | ٦٩٣ | ٦٢,٢ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

**الجدول ٦٨ - الصيادلة حسب الجنس في سلوفينيا، ١٩٩٦-١٩٩٧**

| | المجموع | النسبة المئوية | الرجال | النسبة المئوية | النساء | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٦ | ٤٥٨ | ١٠٠,٠ | ٤٢ | ٩,٢ | ٤١٦ | ٩٠,٨ |
| ١٩٩٧ | ٧٣٧ | ١٠٠,٠ | ٧٨ | ١٠,٦ | ٦٥٩ | ٨٩,٤ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

**٢ - الحالة الصحية للسكان**

**إن المؤشرات العامة للحالة الصحية (معدل وفيات الأطفال الرضع، معدل العمر المتوقع، أسباب الوفيات) تبين حالة يمكن مقارنتها بالبلدان الأوروبية المتقدمة النمو. فمعدل وفيات الأطفال الرضع، وهو أحد المؤشرات الأساسية للحالة الصحية يستمر في الهبوط في سلوفينيا، ليصل إلى ٥,٢ لكل ألف ولادة حية في عام ١٩٩٧.**

**وجرى تحقيق أعظم تقدم في سلوفينيا بتحسين صحة الأطفال الرضع ونوعية بقائهم على قيد الحياة. وتتحرك سلوفينيا مقتربة من معظم البلدان الأوروبية المتقدمة النمو فيما يتعلق بمعدل وفيات**

**الأطفال الرضع ومعدل الوفيات المتعلقة بالولادة. وفي عام ١٩٩٥، وصل معدل وفيات الأطفال الرضع إلى نصف مستوى ما كان عليه قبل عشر سنوات.**

**الجدول ٦٩ - عدد ولادات الجنين الميت، ووفيات الأطفال الرضع، ومعدل وفيات الأطفال الرضع في سلوفينيا، ١٩٩٥-١٩٩٧**

| | عدد ولادات الجنين الميت | معدل ولادات الجنين الميت | الوفيات صفر - ٢٧ يوما | معدل وفيات المواليد الجدد | الوفيات ٢٨-٣٦٥ يوما | معدل الوفيات بعد فترة المواليد الجدد | وفيات الأطفال الرضع | معدل وفيات الأطفال الرضع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٨٤ | ٤,٤ | ٥٨ | ٣,١ | ٤٧ | ٢,٥ | ١٠٥ | ٥,٥ |
| ١٩٩٦ | ١٠٥ | ٥,٦ | ٦١ | ٣,٢ | ٢٨ | ١,٥ | ٨٩ | ٤,٧ |
| ١٩٩٧ | ٨٩ | ٤,٩ | ٦٩ | ٣,٨ | ٢٥ | ١,٤ | ٩٤ | ٥,٢ |

المصدر: الحولية الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٧.

**والأسباب الرئيسية للوفيات في سلوفينيا طوال عدد من السنين هي أمراض نظام القلب والأوعية الدموية، والسرطان، والإصابات. وهناك اتجاهات تثير القلق فيما يتعلق بالإصابات بوصفها من الأسباب الهامة للوفاة في سن مبكر في السنوات العشر الماضية (بناء على مؤشر السنوات التي يحتمل فقدانها من الحياة) في سلوفينيا. وهذه في الأساس أيضا وفيات تصيب صغار السن، وبالتالي، فهي تمثل خسارة اجتماعية واقتصادية فادحة.**

**الجدول ٧٠ - الوفيات حسب سبب الوفاة والجنس في سلوفينيا عام ١٩٩٦**

| فئة المرض وفقا للتصنيف الدولي للأمراض | إجمالي | النسبة المئوية | الرجال | النسبة المئوية | النساء | النسبة المئوية | لكل ١٠ ٠٠٠ رجل | لكل ١٠ ٠٠٠ امرأة | لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي | ١٨ ٦٢٠ | ١٠٠,٠ | ٩ ٤٩٨ | ١٠٠,٠ | ٩ ١٢٢ | ١٠٠,٠ | ٩٨,٠١ | ٨٩,٢٥ | ٩٣,٥١ |
| الأولى | ٨٩ | ٠,٥ | ٤٠ | ٠,٤ | ٤٩ | ٠,٥ | ٠,٤١ | ٠,٤٨ | ٠,٤٥ |
| الثانية | ٤ ٦١٧ | ٢٤,٨ | ٢ ٥٦١ | ٢٧,٠ | ٢ ٠٥٦ | ٢٢,٥ | ٢٦,٤٣ | ٢٠,١٢ | ٢٣,١٩ |
| الثالثة | ٤٥٤ | ٢,٤ | ١٨٧ | ٢,٠ | ٢٦٧ | ٢,٩ | ١,٩٣ | ٢,٦١ | ٢,٢٨ |
| الرابعة | ٤٣ | ٠,٢ | ١٨ | ٠,٢ | ٢٥ | ٠,٣ | ٠,١٩ | ٠,٢٤ | ٠,٢٢ |
| الخامسة | ٢٠٤ | ١,١ | ١٠٤ | ١,١ | ١٠٠ | ١,١ | ١,٠٧ | ٠,٩٨ | ١,٠٢ |
| السادسة | ١٥٠ | ٠,٨ | ٨٢ | ,٠٩ | ٦٨ | ٠,٧ | ٠,٨٥ | ٠,٦٧ | ٠,٧٥ |
| السابعة | ٧ ٩٠٣ | ٤٢,٤ | ٣ ٣٧٩ | ٣٥,٦ | ٤ ٥٢٤ | ٤٩,٦ | ٣٤,٨٧ | ٤٤,٢٦ | ٣٩,٦٩ |
| الثامنة | ١ ٣٥٨ | ٧,٣ | ٧٩٠ | ٨,٣ | ٥٦٨ | ٦,٢ | ٨,١٥ | ٥,٥٦ | ٦,٨٢ |
| التاسعة | ١ ١٣٨ | ٦,١ | ٦٦٧ | ٧,٠ | ٤٧١ | ٥,٢ | ٦,٨٨ | ٤,٦١ | ٥,٧٢ |
| العاشرة | ١٧٩ | ١,٠ | ٧٥ | ٠,٨ | ١٠٤ | ١,١ | ٠,٧٧ | ١,٠٢ | ٠,٩٠ |
| الحادية عشرة | ٣ | ٠,٠٢ | صفر | ٠,٠ | ٣ | ٠,٠٣ | ٠,٠٠ | ٠,٠٣ | ٠,٠٢ |
| الثانية عشرة | ٣ | ٠,٠٢ | ٢ | ٠,٠٢ | ١ | ٠,٠١ | ٠,٠٢ | ٠,٠١ | ٠,٠٢ |
| الثالثة عشرة | ٢٠ | ٠,١ | ٣ | ٠,٠ | ١٧ | ٠,٢ | ٠,٠٣ | ٠,١٧ | ٠,١٠ |

| فئة المرض وفقا للتصنيف الدولي للأمراض | إجمالي | النسبة المئوية | الرجال | النسبة المئوية | النساء | النسبة المئوية | لكل ١٠ ٠٠٠ رجـــل | لكل ١٠ ٠٠٠ امرأة | لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرابعة عشرة | ٧١ | ٠,٤ | ٤٣ | ٠,٥ | ٢٨ | ٠,٣ | ٠,٤٤ | ٠,٢٧ | ٠,٣٦ |
| الخامسة عشرة | ٤٠ | ٠,٢ | ٢٨ | ٠,٣ | ١٢ | ٠,١ | ٠,٢٩ | ٠,١٢ | ٠,٢٠ |
| السادسة عشرة | ٥٣٦ | ٢,٩ | ٢٩٣ | ٣,١ | ٢٤٣ | ٢,٧ | ٣,٠٢ | ٢,٣٨ | ٢,٦٩ |
| السابعة عشرة | ١ ٨١٢ | ٩,٧ | ١ ٢٢٦ | ١٢,٩ | ٥٨٦ | ٦,٤ | ١٢,٦٥ | ٥,٧٣ | ٩,١٠ |

المصدر: الحولية الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٦.

* أسباب الوفيات مشفرة وفقا للتنقيح التاسع للتصنيف الدولي للأمراض والمشاكل الطبية ذات الصلة للأغراض الإحصائية.

الأولى: الأمراض المعدية والطفيلية.
الثانية: الأورام.
الثالثة: المرض الأيضي.
الرابعة: أمراض الدم والأجهزة المكونة له.
الخامسة: الاضطراب العقلي.
السادسة: أمراض الجهاز العصبي المركزي.
السابعة: أمراض جهاز القلب والأوعية الدموية.
الثامنة: أمراض الجهاز التنفسي.
التاسعة: أمراض الأجهزة الهضمية.
العاشرة: أمراض المثانة والأعضاء التناسلية.
الحادية عشرة: الحمل، والولادة، وفترة ما بعد الولادة.
الثانية عشرة: أمراض الجلد والأنسجة تحت الجلدية.
الثالثة عشرة: أمراض العظام وجهاز الحركة.
الرابعة عشرة: العيوب الخلقية.
الخامسة عشرة: الحالة في الفترة المتعلقة بزمن الولادة.
السادسة عشرة: الحالات غير المحددة.
السابعة عشرة: الإصابت والتسمم.

**الجدول ٧١ - الوفيات بسبب الإصابات والتسمم حسب الجنس في سلوفينيا، ١٩٩٥-١٩٩٧**

| | إجمالي | الرجال | النساء |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ١ ٧٢٧ | ١ ١٦٩ | ٥٥٨ |
| ١٩٩٦ | ١ ٨١٢ | ١ ٢٢٦ | ٥٨٦ |
| ١٩٩٧ | ١ ٥٢٢ | ١ ٠٦٤ | ٤٥٨ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

**وفي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ تجاوز معدل العمر المتوقع عند الولادة للرجل ٧٠ عاما (٧٠,٢٧)، بينما كان هذا الرقم بالنسبة للمرأة ٧٧,٧٦ عاما. وفي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، ارتفع هذان الرقمان (٧١,٠١ للرجل و ٧٨,٦٢ للمرأة).**

وترتبط خصائص الحالة الصحية للسكان في سلوفينيا ارتباطا وثيقا بالاتجاهات السائدة في البلدان المتقدمة النمو، حيث أصبحت ما تسمى بالأمراض الانتكاسية المزمنة الحديثة في العقدين الماضيين.

## ٣ - رعاية صحة المرأة

تشكل رعاية صحة المرأة في سلوفينيا جزءا أساسيا من رعاية الصحة الإنجابية للسكان من الجنسين ومن جميع الأعمار. وتشاهد التسعينات، إلى جانب طريقة العمل الراسخة في العيادات لرعاية صحة المرأة والطفل، برامج تنظيم الأسرة وبرامج الرصد النوعي للرعاية الصحية الإنجابية والمتعلقة بزمن الولادة. وأثناء الفترة التي يغطيها التقرير الحالي، لم يتغير القانون الذي يكفل حق حرية اختيار الشريك، وعدد الأطفال وفروق الأعمار بين الأطفال، وحرية اختيار الطريق المؤدي إلى حياة جنسية مرضية وسالمة، والحق في جميع الأشكال الأخرى للخيارات الأساسية في الحياة.

### ٣-١ عيادات المرأة

تتمتع سلوفينيا بقدرات متطورة للرعاية الصحية الأساسية، للحوامل والأطفال بصفة أولية. وبخلاف البلدان الأخرى، يتألف أساسا موظفو عيادات النساء والأطفال والشباب من أطباء أمراض النساء، والأطفال، وأطباء المدارس (طبيب واحد من أطباء أمراض النساء لكل ٥٠٠ ٨ امرأة تتجاوز أعمارهن ١٥ عاما، وطبيب أطفال واحد لكل ٠٧٧ ١ طفلا بين صفر - ٦ أعوام، وطبيب مدرسي واحد لكل ٣٠٠ ٣ طفل بين ٧ و ١٩ عاما).

الجدول ٧٢ - مستوى توفير العاملين في المجال الطبي للنساء التي تتجاوز أعمارهن ١٥ عاما في سلوفينيا، ١٩٩٥-١٩٩٧

| | عدد الأطباء | | عدد النساء (١٥ فأكثر) لكل طبيب | | النسبة المئوية لتغطية النساء بالأطباء | | عدد الممرضين المرخصين | عدد الممرضين المسجلين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | وقت كامل | ساعات العمل/١٥٩٠ | *١ | **٢ | *١ | **٢ | لكل طبيب *١ | لكل طبيب **٢ |
| ١٩٩٥ | ٩٩ | ٩٨,١ | ٨ ٥٧١,٠ | ٨ ٦٥٣,٥ | ٧٥,٨ | ٧٥,١ | ٠,٦ | ١,٢ |
| ١٩٩٦ | ١١٢ | ١٠٢,٥ | ٧ ٥٥٩,٦ | ٨ ٢٥٨,٢ | ٨٦,٠ | ٧٨,٧ | ٠,٦ | ١,١ |
| ١٩٩٧ | ١٠٤ | ٩٩,٤ | ٨ ٢١٩,٨ | ٨ ٦٠٤,١ | ٧٩,١ | ٧٥,٥ | ٠,٦ | ٠,٧ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧.
ملاحظة: بالتحقق من البيانات، تبين أن البند "أطباء كل الوقت" تضمن أيض الأطباء العاملين في مؤسسات أخرى، والمتقاعدين، والأفراد الخاصين.
*١ كل الوقت.
**٢ مساو لكل الوقت.

### ٣-٢ تنظيم الأسرة

بدأت سلوفينيا إنشاء برنامج لتنظيم الأسرة وتمديد استخدام الطرق الحديثة لمنع الحمل منذ ٣٥ عاما. وقد تولى هذا العمل إلى حد كبير العاملون في مجال الرعاية الصحية من المسؤولين عن صحة المرأة في عيادات المرأة. أما هيئات الضمان الاجتماعي، والتعليم، والمنظمات غير الحكومية النسائية فشاركت في البرنامج في بعض الأحيان، أو كانت لها برامجها الخاصة بها. وقد أدخلنا تحسينات ضخمة وقاربنا درجة الكمال في تنفيذ إنهاء حالات الحمل، وسلامة وفعالية منع الحمل بالهرمونات والوسائل الرحمية، إلا أننا لم نجر حتى الآن مشروع بحث لتقييم السلوك المتعلق بمنع الحمل.

كان تحليل السلوك المتعلق بالحمل جزءا أساسيا من الدراسة الاستقصائية عن السلوك المتعلق بالخصوبة التي أجريت عام ١٩٩٥ على أساس المعايير الدولية لمشروع الدراسة الاستقصائية للأسرة والخصوبة في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ومن خلال هذا التحليل، اكتشفنا أن السلوك المتعلق بالحمل في سلوفينيا يمكن أن يوصف بأنه سلوك مسؤول وأنه يصبح بطريقة متزايدة شبيها بالسلوك في البلدان الأوروبية الأخرى. ويشير التقدير العام إلى أن منع الحمل لا يستخدمه مجرد السكان النشطين جنسيا، ونسبتهم ٨ في المائة من السكان، رغم أنه أثناء الدراسة الاستقصائية، لم يكن لدى ٣٠ في المائة من السكان النشطين جنسيا وسائل لمنع الحمل، بما فيهم من ينظمون الحمل.

ويشير معدل الإجهاض المنخفض إلى وجود سلوك مسؤول لمنع الحمل. وأكثر الفئات تعرضا للخطر فئة أصغر النساء سنا، التي أشارت الدراسة الاستقصائية إلى حدوث ٦ حالات إجهاض فيها لكل ١٠ حالات حمل، وفئة أكبر النساء سنا (ممن تتجاوز أعمارهن ٣٥ عاما)، التي تحدث فيها ٤ حالات إجهاض لكل ١٠ حالات حمل.

وقد استمر تنظيم الولادات في التطور نظرا لارتقاء وعي النساء والتفهم الأعمق من جانب الخبراء لمبادئ تنظيم الأسرة. ففي السبعينات، كانت أعمار ٧٥ في المائة من النساء اللاتي يلدن تتراوح بين ٢٠ و ٣٥ عاما، وفي عام ١٩٩٦ ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٠ في المائة. وظل مستوى نسبة الحوال اللاتي تجاوزت أعمارهن ٣٥ عاما منخفضا نسبيا (حوالي ٩ في المائة) طوال الـ ٢٥ عاما الماضية، ولا ترتفع في الوقت الحالي. وانخفض عدد حالات حمل من هن دون السن القانونية انخفاضا كبيرا من ١٤ في المائة في السبعينات إلى مجرد ٣ في المائة في عام ١٩٩٦.

وقد كان الرجال والنساء في سلوفينيا أقل نجاحا في تنظيم الحمل، حيث أن معدل الإجهاض لم يهبط إلى أقل من ٢٠ لكل ٠٠٠ ١ امرأة في سن الإنجاب إلا في عام ١٩٩٦ (في بداية الثمانينات، كانت هناك ٤٠ حالة إجهاض لكل ٠٠٠ ١ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما). ورغم العدد الذي لا يزال كبيرا لحالات الإجهاض المسموح بها في سلوفينيا، لم نجد أية وفيات أو مضاعفات يمكن أن تهدد قدرة المرأة على الحمل. وقد تمكنا من تجنب ذلك أساسا لأن معظم النساء (٩٠ في المائة) يخترن إجراء عمليات الإجهاض بالطرق المهنية في مستشفى في المراحل المبكرة من الحمل، ولأن المستوصفات والمستشفيات

النسائية التي تجري فيها عمليات الإجهاض متعددة وإمكانية الوصول إليها ميسرة. وبعد هذه العملية، تتلقى المرأة معلومات ونصائح جيدة النوعية بشأن السلوك الجنسي والمتعلق بمنع الحمل، مما يقلل من خطر الالتهابات وتكرار الحمل غير المنظم.

الجدول ٧٣ - حضور النساء في مراكز إسداء النصيحة المتعلقة بمنع الحمل، حسب السن، سلوفينيا ١٩٩٥-١٩٩٧

| | إجمالي الحضور من أجل منع الحمل | الحضور الأول من أجل منع الحمل | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | إجمالي | أقل من ١٩ سنة | نسبة مئوية | ٢٠-٢٩ سنة | نسبة مئوية | ٣٠-٣٩ سنة | نسبة مئوية | ٤٠ وما يتجاوزه | نسبة مئوية |
| ١٩٩٥ | ١٧٩ ٤٢١ | ٦٦ ٦٧٥ | ٦ ٧٩٠ | ١٠,٢ | ٢٨ ٢٤٧ | ٤٢,٤ | ٢٢ ١٣٢ | ٣٣,٢ | ٩ ٥٠٦ | ١٤,٣ |
| ١٩٩٦ | ١٧٣ ٦٤١ | ٦١ ٥٩٦ | ٧ ٢٩٣ | ١١,٨ | ٢٥ ٧٦٥ | ٤١,٨ | ٢٠ ٨١٧ | ٣٣,٨ | ٧ ٧٢١ | ١٢,٥ |
| ١٩٩٧ | ١٤٤ ٩٥٠ | ٥٣ ٧٨٣ | ٦ ١٦٨ | ١١,٥ | ٢٠ ٥٠٢ | ٣٨,١ | ٢٠ ٢٤٤ | ٣٧,٦ | ٦ ٨٦٩ | ١٢,٨ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧.

وتشير بيانات العبوات المنصرفة لمنع الحمل بالهرمونات إلى أن أكبر عدد من النساء اللاتي استخدمن أي شكل من أشكال منع الحمل بالهرمونات كان في الفئة التي تتراوح أعمارها بين ٣٠ و ٣٤ عاما.

الجدول ٧٤ - عدد العبوات المنصرفة لمنع الحمل بالهرمونات وعدد من يستخدمونها، حسب السن، ١٩٩٥ ١٩٩٧

| | العبوات المستخدمات* | الفئة العمرية | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الإجمالي | ١٥-١٩ | ٢٠-٢٤ | ٢٥-٢٩ | ٣٠-٣٤ | ٣٥-٣٩ | ٤٠-٤٤ | ٤٥-٥٠ | ٥٠ فأكثر |
| ١٩٩٥ | العبوات | ٨٠٥ ٠٢٩ | ٧٤ ٧٧٤ | ١٦٧ ٢٩٢ | ١٧٧ ٩٢٥ | ١٨٤ ٩٠٦ | ١٢٥ ٥٥٢ | ٥٢ ٠٣٤ | ١١ ٤٨٦ | ١١ ٠٦٠ |
| | المستخدمات* | ٦١ ٩٢٥ | ٥ ٧٥٢ | ١٢ ٨٦٩ | ١٣ ٦٨٧ | ١٤ ٢٢٤ | ٩ ٦٥٨ | ٤ ٠٠٣ | ٨٨٤ | ٨٥١ |
| ١٩٩٦ | العبوات | ٧٦٦ ٩٢٧ | ٦٨ ٣٢١ | ١٥٧ ٣٢٨ | ١٥٩ ٥٦٤ | ١٧٧ ٩١٠ | ١٢٥ ٤٨٠ | ٥٣ ٨٦٣ | ١١ ٦٩٥ | ١٢ ٧٦٦ |
| | المستخدمات* | ٥٨ ٩٩٤ | ٥ ٢٥٥ | ١٢ ١٠٢ | ١٢ ١٧٤ | ١٣ ٦٨٥ | ٩ ٦٥٢ | ٤ ١٤٣ | ٩٠٠ | ٩٨٢ |
| ١٩٩٧ | العبوات | ٩٢٩ ٦٥٩ | ٨٦ ٥٧٣ | ٢٣٣ ٨٢١ | ١٦٧ ٦٣١ | ١٩٩ ٤٢٤ | ١٤٧ ٥٥٤ | ٦٧ ٧٢٤ | ١٦ ٣٣١ | ١٠ ٦٠١ |
| | المستخدمات* | ٧١ ٥١٢ | ٦ ٦٥٩ | ١٧ ٩٨٦ | ١٢ ٨٩٥ | ١٥ ٣٤٠ | ١١ ٣٥٠ | ٥ ٢١٠ | ١ ٢٥٦ | ٨١٥ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧.
ملاحظة: المستخدمات* = حساب افتراضي على أساس تناول جميع المستخدمات للأقراص في الدورات الـ ١٣ كلها.

ويتضح من الأرقام الواردة في مشروع البحث المتعلق بسلوك سكان سلوفينيا بالنسبة للخصوبة أن حوالي ٤٠ في المائة من إجمالي غير المستخدمين لوسائل منع الحمل كانت أعمارهم أقل من ٢٥ عاما (نصفهم تقريبا من الرجال، وأكثر من ثلثهم من النساء)، وضعف عدد أفراد هذه الفئة العمرية استخدم وسائل منع الحمل. وأكثر من ثلثي غير المستخدمين (٦٩ في المائة) كان لكل منهم شريك دائم يعيش معه أو منفصلا عنه. وفضلا عن ذلك، كان لنصفهم أطفال (٦٠ في المائة من النساء، و ٤٠ في المائة من الرجال). وبالنظر إلى أعمال غير المستخدمين لوسائل منع الحمل، نجد أن مستواهم التعليمي أقل بكثير من مستخدميها، إذ تبلغ نسبة من لم يحصلوا منهم إلا على التعليم المدرسي الابتدائي ٣٨ في المائة، ولم يحصل على التعليم العالي منهم إلا ٥ في المائة. أما الأرقام المقابلة لمستخدمي وسائل منع الحمل فكانت ٢١,٥ في المائة فقط للحاصلين على الدراسة الابتدائية، و ١٤,٥ للحاصلين على التعليم العالي.

الجدول ٧٥ - سمات مستخدمي وسائل منع الحمل وغير مستخدميها (رقم ٣٣٨٢، الأعمدة في المائة)، سلوفينيا ١٩٩٥

| | غير المستخدمين | | | المستخدمين | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | نساء | رجال | المجموع | نساء | رجال | المجموع |
| **العمر** | | | | | | |
| ١٩-١٥ | ١٨,٨ | ٢٢,٢ | ٢٠,٥ | ٦,٥ | ٥,٠ | ٥,٩ |
| ٢٤-٢٠ | ١٦,٤ | ٢٤,٢ | ٢٠,٣ | ١٥,٨ | ١٣,٢ | ١٤,٨ |
| ٢٩-٢٥ | ١٤,٦ | ١٢,٢ | ١٣,٤ | ١٨,٨ | ١٩,٠ | ١٨,٩ |
| ٣٤-٣٠ | ١١,٧ | ١٤,٠ | ١٢,٩ | ٢٠,١ | ١٩,٨ | ٢٠,٠ |
| ٣٩-٣٥ | ١٩,٣ | ١٣,٥ | ١٦,٤ | ١٩,٣ | ٢١,٣ | ٢٠,١ |
| ٤٠ وأكثر | ١٩,٣ | ١٣,٩ | ١٦,٥ | ١٩,٥ | ٢١,٧ | ٢٠,٤ |
| **الشراكة** | | | | | | |
| أسرة معيشية مشتركة | ٦٥,٢ | ٤٩,٢ | ٥٧,١ | ٧٩,٢ | ٧٦,٣ | ٧٨,١ |
| أسرة معيشية منفصلة | ١٠,٢ | ١٣,٦ | ١١,٩ | ١٤,٣ | ١٦,٥ | ١٥,٢ |
| لا يوجد شريك معتاد حالي | ٢٤,٥ | ٣٧,٢ | ٣٠,٩ | ٦,٥ | ٧,١ | ٦,٧ |
| **الأطفال** | | | | | | |
| أطفال | ٦١,٧ | ٣٩,٩ | ٥٠,٧ | ٧٩,٨ | ٧٣,١ | ٧٧,٣ |
| لا يوجد أطفال | ٣٨,٣ | ٦٠,١ | ٤٩,٣ | ٢٠,٢ | ٢٦,٩ | ٢٢,٧ |
| **التعليم** | | | | | | |
| حتى ٨ سنوات | ٤٤,٤ | ٣١,٦ | ٣٧,٩ | ٢٤,٦ | ١٦,٣ | ٢١,٥ |
| ٩-١٢ سنة | ٤٩,٦ | ٦٤,٤ | ٥٧,٠ | ٦٠,١ | ٧٠,٥ | ٦٤,٠ |
| ١٣ سنة وأكثر | ٦,٠ | ٤,١ | ٥,١ | ١٥,٣ | ١٣,٢ | ١٤,٥ |
| **العدد** | ٣٣٣ | ٣٤١ | ٦٧٤ | ٢ ١٠٣ | ١ ٢٧٩ | ٣ ٣٨٢ |

المصدر: سلوك سكان سلوفينيا بالنسبة للخصوبة، مركز SAZU للبحث العلمي، ١٩٩٨.

وبغض النظر عن كل هذه الأرقام، فإننا نلحق ببطء بالبلدان الأوروبية الأخرى فيما يتعلق باستخدام أساليب منع الحمل. وأهم فارق هو في استخدام التعقيم (٣ في المائة). فنجد أن عدد عمليات تعقيم الإناث يتزايد ببطء شديد، بينما لا يزال مستوى تعقيم الذكور منخفضا جدا.

الجدول ٧٦ - طلبات إجراء عملية التعقيم في لجنة المستوى الأول حسب الحالة الاجتماعية، وعدد الأطفال، والجنس، ١٩٩٥-١٩٩٧

| | ١٩٩٥ | | ١٩٩٦ | | ١٩٩٧ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأطفال/الحالة الاجتماعية | نساء | رجال | نساء | رجال | نساء | رجال |
| إجمالي | ٢ ٥٣٥ | ١١٩ | ٢ ٤٨٠ | ١٤٣ | ٢ ٥٤٨ | ١٤٧ |
| - متزوجون | ٢ ٢٩١ | ١١٧ | ٢ ١٤٤ | ١٣٦ | ٢ ٣٠٢ | ١٣٥ |
| - آخرون | ٢٤٤ | ٢ | ٣٣٦ | ٧ | ٢٨٢ | ١٢ |
| بدون أطفال | ١٧ | ١ | ١٦ | | ١٥ | ٣ |
| - متزوجون | ٧ | ١ | ٥ | | ٧ | ٢ |
| - آخرون | ١٠ | | ١١ | | ٨ | ١ |
| طفل واحد | ٤٠٦ | ٨ | ٣٩٦ | ١٩ | ٤١١ | ١٤ |
| - متزوجون | ٣٢٨ | ٨ | ٣٠٢ | ١٨ | ٣٢٤ | ١٣ |
| - آخرون | ٧٨ | | ٩٤ | ١ | ٨٧ | ١ |
| طفلان | ١ ٦١٧ | ٧٥ | ١ ٦٢٦ | ٩٠ | ١ ٦١٢ | ٩٢ |
| - متزوجون | ١ ٤٩٩ | ٧٤ | ١ ٤٣٤ | ٨٧ | ١ ٤٨٦ | ٨٥ |
| - آخرون | ١١٨ | ١ | ١٩٢ | ٣ | ١٢٦ | ٧ |
| ثلاثة أطفال أو أكثر | ٤٩٥ | ٣٥ | ٤٤٢ | ٣٤ | ٥٤٦ | ٣٨ |
| - متزوجون | ٤٥٧ | ٣٤ | ٤٠٣ | ٣١ | ٤٨٥ | ٣٥ |
| - آخرون | ٣٨ | ١ | ٣٩ | ٣ | ٦١ | ٣ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧.

### ٣-٣ العناية قبل الولادة وبعدها

إن إمكانية الحصول بيسر على الرعاية الصحية الأولية والخدمات المجانية في مجال تنظيم الأسرة، ومنع الحمل، والحمل، والولادة في سلوفينيا تسمح لما يقرب من ٩٨ في المائة من الحوامل بالزيارة المنتظمة لمراكز الإرشاد للنساء الحوامل سبع مرات في المتوسط أثناء فترة الحمل. وحوالي ٦٨ في المائة من الحوامل يخترن القيام بأول زيارة خلال الثلاثة أشهر الأولى من الحمل.

**الجدول ٧٧ - تردد النساء الحوامل على مراكز الرعاية الصحية المحلية - والحالات غير الطبيعية التي اكتشفت ، حسب مدة الحمل، ١٩٩٥-١٩٩٧**

| الزيارة الأولى وما بعدها | الزيارات الأولى للحوامل، حسب مدة الحمل (بالشهر) | | | | | | | | الحالات غير الطبيعية التي اكتشفت أثناء الحمل (بالشهر) | | | | عدد الزيارات التالية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | حتى ٣ | نسبة مئوية | ٤-٦ | نسبة مئوية | ٧ فأكثر | نسبة مئوية | المجموع | حتى ٣ | ٤-٦ | ٧ فأكثر | | |
| ١٩٩٥ | ٢١ ٩٤٦ | ١٥ ٠١١ | ٦٨,٤ | ٤ ٧٥٦ | ٢١,٧ | ٢ ١٧٩ | ٩,٩ | ١٤ ٨٩٥ | ٣ ٩٨٨ | ٤ ٥٨٠ | ٦ ٣٢٧ | | ٩٩ ٠٣١ |
| ١٩٩٦ | ٢٠ ٤٣٢ | ١٤ ٧١٠ | ٧٢,٠ | ٣ ٨٢٦ | ١٨,٧ | ١ ٨٩٦ | ٩,٣ | ١٦ ٧١٢ | ٤ ٥٥٨ | ٥ ٥٣٦ | ٦ ٦١٨ | | ٩٩ ٩٩٤ |
| ١٩٩٧ | ٢٠ ٥٤٦ | ١٣ ١٤٥ | ٦٤,٠ | ٣ ٨٠١ | ١٨,٥ | ٣ ٦٠٠ | ١٧,٥ | ٦ ٩١٧ | ٣ ٧٨٠ | ١ ٦١٨ | ١ ٥١٩ | | ٨٦ ٨٩٠ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧.

ومدارس الوالدية (فصول الولادة) تعمل داخل إطار مراكز الرعاية الصحية في المجتمع المحلي، التي يحصل منها الآباء على ما يلزمهم من المعلومات، والمعرفة، والمهارات المتعلقة بالتطور الطبيعي للحمل، والولادة، ورعاية الطفل. وتحتوي المدرسة على عدد من الفصول أحدها على سبيل المثال فصل "للآباء الذين ينتظرون مولودا"، وهو فصل مخصص للآباء الذين لا يحضرون الدورة التحضيرية لما قبل الولادة. وحضور هذه الدورة يسمح لهؤلاء الآباء بالتواجد أثناء الولادة. وتشير الأرقام خلال السنوات العشر السابقة إلى أن عدد المشتركين في دورات لآباء الذين ينتظرون مولودا تضاعف ثلاث مرات تقريبا. كما أن مدارس الوالدية تولي كثيرا من الاهتمام للعمل الفردي مع النساء المصابات بالصمم، أو فاقدات البصر، أو الأجنبيات. والأرقام المتعلقة بعدد النساء والرجال المشتركين في هذه الدورات تشير إلى أن آباء المستقبل يعدون أنفسهم - بشكل أكثر مسؤولية - لولادة أطفالهم ورعايتهم.

**الجدول ٧٨ - عدد الأفراد الذين يحضرون صفوف الولادة، حسب السن والجنس، ١٩٩٥-١٩٩٧**

| | | | السن بالأعوام | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | إجمالي | حتى ١٩ | ٢٠-٢٩ | ٣٠-٣٩ | ٤٠ فأكثر |
| ١٩٩٥ | إجمالي | ١٠ ١٦١ | ٤١٣ | ٧ ١٦٠ | ٢ ٤٦١ | ١٢٧ |
| | الرجال | ٢ ٩٢٦ | ٣٢ | ١ ٧٩١ | ١ ٠٢١ | ٨٢ |
| | النساء | ٧ ١٣٣ | ٣٨١ | ٥ ٣٦٧ | ١ ٣٤٠ | ٤٥ |
| ١٩٩٦ | إجمالي | ١٢ ٠٦٩ | ٥٢٨ | ٨ ٣٤٥ | ٢ ٩٢٧ | ٢٦٩ |
| | الرجال | ٣ ٦٨٦ | ٥١ | ٢ ٢٠٢ | ١ ٢٨٣ | ١٥٠ |
| | النساء | ٨ ٣٨٤ | ٤٧٧ | ٦ ١٤٣ | ١ ٦٤٤ | ١١٩ |
| ١٩٩٧ | إجمالي | ١٦ ٣٨٦ | ٤٣٨ | ١١ ٥٠٥ | ٤ ٢٥٠ | ١٩٣ |
| | الرجال | ٤ ٧٤٦ | ٢٤ | ٢ ٨١٠ | ١ ٧٨٢ | ١٣٠ |
| | النساء | ١١ ٦٤٠ | ٤١٤ | ٨ ٦٩٥ | ٢ ٤٦٨ | ٦٣ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧.

وبموجب المادة ٧٠ من "قانون الرعاية الصحية والتأمين الصحي"، اعتمدت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ "قواعد التأمين الصحي الإجباري" (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، رقم ٩٤/٧٩). وتنص هذه القواعد على الجزء الإجباري من رعاية النساء في فترة ما قبل الولادة. وتتضمن هذه الخدمات فحوصا منتظمة أثناء الحمل، تصل إلى عشرة، واختبارين بجهاز الصوت فوق السمعي، والتعرف على حاملات المولد المضاد لفيروس الالتهاب الكبدي "ب"، والمصابات بمرض المصورات الذيفانية والزهري، بالإضافة إلى زيارتين من ممرضة الحي للحامل، وزيارة استثنائية واحدة للحامل خلال النصف الثاني من الحمل، وفحص طبي يتم بعد ستة أسابيع من الولادة، أو من إنهاء الحمل، سواء كان تلقائيا أو نتيجة تدخل، وسلب الحاسة من النساء اللواتي لا يحملن العامل النسناسي، بكرويات جاما، بعد الولادة أو إنهاء الحمل، وإجراء اختبار "كومب" غير المباشر لكل امرأة حامل، وسلب حاسة العامل النسناسي في الأسبوع الثامن والعشرين من الحمل. وبالنسبة للمرأة التي ترغب في الحمل، أو التي تصبح حاملا، بعد أن تبلغ من العمر ٣٥ عاما، فإن فحص الخلايا لدراسة الكروموزومات، وتقديم المشورة بخصوص الأمراض الخلقية، يشكلان جزءا من التأمين الصحي الإجباري لها.

والرعاية قبل الولادة في سلوفينيا تقوم على أساس هذه المبادئ: إن الرعاية الناجحة يجب أن تكون متاحة، وأن يكون في مقدور كل من الدولة والمرأة بمفردها أن تتحملها، وأن تلقى قبولا من جانب الحامل، إذ أن قبول الحامل ورضاها يسهمان إسهاما كبيرا في استمرار الرعاية في الفترة المتعلقة بزمن الولادة. وهذا المجال يجب أن يتحسن في سلوفينيا، حيث أن فترة عامي ١٩٩٦/١٩٩٧ شهدت إحياء مدرسة القابلات (بوصفها فرعا خاصا ضمن كلية الرعاية الصحية) وكانت قد ألغيت في عام ١٩٨١ بعد تقليد امتد أكثر من مائتي عام.

ولم يحدث تغيير منذ عام ١٩٩٣ حين كانت نسبة المواليد الأحياء من الأطفال المولودين في المستشفيات ٩٩,٧ في المائة.

وفي عام ١٩٩٦، سجل جهاز الإعلام المتعلق بفترة زمن الولادة في سلوفينيا ٧٢١ ١٨ ولادة ولد فيها ٩٦٣ ١٨ طفلا. وكان عدد المسجلين من المواليد الأحياء ٨٥٠ ١٨ ومن المواليد الموتى ١٣٣ طفلا.

الجدول ٧٩ - المواليد الأحياء، والمواليد الموتي، ومعدل المواليد، ١٩٩٥-١٩٩٧

| | المواليد الأحياء | | | التوائم/التوائم | المواليد الموتى | | | المواليد لكل ١ ٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | فتيان | فتيات | الثلاثة منهم | المجموع | فتيان | فتيات | من السكان |
| ١٩٩٥ | ٨٠٠ ١٨ | ٦٦٠ ٩ | ١٤٠ ٩ | ٤٣٩ | ٨٩ | ٥٠ | ٣٥ | ٩,٥ |
| ١٩٩٦ | ٧٠٤ ١٨ | ٦٦٩ ٩ | ٠٣٥ ٩ | ٤٥٦ | ١١٠ | ٥٣ | ٥٧ | ٩,٥ |
| ١٩٩٧ | ٠٣٢ ١٨ | ٢٦٤ ٩ | ٧٦٨ ٨ | ٤٩٥ | ٩٢ | ٥٠ | ٤٢ | ٩,٢ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧.

الجدول ٨٠ - عدد المواليد، حسب وضع الأم، ١٩٩٥-١٩٩٧

| | المجموع | غير متزوجة | متزوجة | أرملة | مطلقة | ساكن مشترك | حالة غير معروفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نسبة مئوية | | | | | | |
| ١٩٩٥ | ١٨ ٨٨٩ | ٣ ٤٥٦ | ١٣ ٠٨٧ | ٥٢ | ١٨٤ | ٢ ٠٩٣ | ١٧ |
| (في المائة) | ١٠٠,٠ | ١٨,٣ | ٦٩,٣ | ٠,٣ | ١,٠ | ١١,١ | ٠,١ |
| ١٩٩٦ | ١٨ ٨١٤ | ٣ ٥٦١ | ١٢ ٦٢٢ | ٤٧ | ٢٢٤ | ٢ ٣٤١ | ١٩ |
| (في المائة) | ١٠٠,٠ | ١٨,٩ | ٦٧,١ | ٠,٢ | ١,٢ | ١٢,٤ | ٠,١ |
| ١٩٩٧ | ١٨ ١٢٤ | ٣ ٤٦٠ | ١١ ٦٦٠ | ٣١ | ١٤٩ | ٢ ٣٨٨ | ٤٣٦ |
| (في المائة) | ١٠٠,٠ | ١٩,١ | ٦٤,٣ | ٠,٢ | ٠,٨ | ١٣,٢ | ٢,٤ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧.

### ٤-٣ معدلات الأمراض والوفيات للمرأة، ومعدل وفيات الأمهات

إن أكثر المؤشرات حساسية بالنسبة لصحة المرأة معدل الوفيات بسبب الحمل، والولادة، وفترة ما بعد الولادة (معدل وفيات الأمهات)، الذي لا يزال - مع التقلبات التي تحدث في بعض الأحيان - ١٠ وفيات وأكثر في المتوسط لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية، مما يجعل سلوفينيا من البلدان الأوروبية التي يوجد بها هذا المعدل المرتفع. وقد جرى التوصل إلى أقل معدل للوفيات في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢ (من ٣,٩ إلى ٥ وفيات لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية). وفي عام ١٩٩٥، بلغ معدل وفيات الأمهات ٥,٣ لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية، ولكن معدل وفيات الأمهات في عام ١٩٩٦ عكر صفو صورة النجاح في سلوفينيا. ففي تلك السنة، توفيت ٢٦ امرأة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية، وهذا ٥ أضعاف المعدل الذي ساد طوال السنوات القليلة السابقة لذلك. وفي التسعينات، كانت الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات النزيف أثناء الحمل وبعد الولادة وحالات التعفن. ولم تتوف أية امرأة منذ عام ١٩٨٥ بسبب إنهاء الحمل.

وتتعرض المرأة إلى أقصى حد لخطر الموت المبكر وهي في سن الخصوبة، بسبب سرطان الثدي، بمعدل بلغ متوسطه أثناء خمس سنوات ١٣,٢ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما، وسرطان الجهاز التناسلي (٧,١ لكل ٠٠٠ ١٠).

وتبين من تحليل قوائم المرضى لعام ١٩٩٦ حسب الجنس والفئة العمرية أنه، من الناحية الإحصائية، من المرجح بالنسبة للمرأة - أكثر من الرجل - أن تتغيب عن العمل نظرا لكل الأمراض التي تصاب بها. وهذا الفارق بين الجنسين يتبين أيضا في التغيب عن العمل نظرا للأورام، التي تجعل المرأة في حالة مرضية تضاعف في كثرتها حالة الرجل. ويماثل أيضا هذا الرقم معدل دخول المستشفى بسبب المرض بالنسبة لنفس الفئة العمرية.

**الجدول ٨١ - معدل دخول المستشفى (لكل ٠٠٠ ١ نسمة) حسب فئة المرض وفقا للتصنيف الدولي التاسع للأمراض (الفصل الفردي)، حسب الجنس والسن، ١٩٩٦**

| فئة المرض | صفر - ١٩ سنة | | ٢٠ - ٦٤ سنة | | ٦٥ سنة وأكثر | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | رجال | نساء | رجال | نساء | رجال | نساء |
| السرطان | ٢,٣٣ | ٢,٩١ | ١٠,٢٠ | ١٦,١٩ | ٥٧,١١ | ٣٣,٧٢ |
| الأمراض العقلية | ١,٧٩ | ١,٨٩ | ٧,٤٩ | ٥,٥٦ | ٥,٦٥ | ٥,٨٧ |
| أمراض القلب والأوردة الدموية | ١,١٣ | ٠,٦٩ | ١٢,١٣ | ٧,٥٣ | ٨٩,٥٤ | ٦٢,٠٤ |
| أمراض الجهاز التنفسي | ٢٣,٣٧ | ١٨,٥٨ | ٦,٢٤ | ٤,٠٣ | ٣٩,٨٥ | ١٦,٨٨ |
| أمراض الجهاز الهضمي | ١١,٤٩ | ١٠,٠١ | ١٤,٥٥ | ١١,٠٩ | ٣٩,٧٠ | ٢٥,٥٨ |
| أمراض الجهاز الحركي | ٣,٣٧ | ٤,٤٦ | ٨,٦٩ | ٨,٤٨ | ١٣,٨٠ | ٢٠,٣٧ |
| الإصابات والتسمم | ١٦,٩٣ | ٨,١١ | ١٨,٥٧ | ٧,٩٧ | ٢١,٢٨ | ٢٢,٥١ |

المصدر: الرعاية الصحية ١٩٩٨؛ ٣، تيرزان م.، جيريب ب.، تحليل قوائم المرضى لعام ١٩٩٦.

وظهرت صورة مختلفة نتيجة لتحليل التغيب عن العمل بسبب الأمراض العقلية والمشاكل العقلية. فكان تغيب المرأة عن العمل لهذه الأسباب أكثر تكررا من تغيب الرجل، إلا أن إقامتها في المستشفى لهذه الأسباب كانت أقل تكررا من إقامة الرجل. وتؤكد هذه الأرقام، علاوة على أرقام أخرى، أنه قد يكون من الصحيح بالنسبة لسكان سلوفينيا أن معدل العمر المتوقع للرجل أقل منه للمرأة، ولكن العدد المتوقع من السنين دون مرض واحد بالنسبة للجنسين. إن لم يكن أعلى قليلا بالنسبة للرجل.

ويمكن من التقرير المعني بالأمراض والحالات المرضية لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، الذي وضعته جهات تقديم خدمات الرعاية الصحية للمرأة، أنه جرى التعرف على عدد أكبر من الأمراض والحالات المرضية في عام ١٩٩٦ عن العام السابق له، وذلك بالنسبة للعدد المطلق من النساء اللاتي طلبن أداء خدمات طبية، وكان هناك عدد أقل من النساء المتمتعات بالصحة، مقارنة بعام ١٩٩٥. ونظرا للتغييرات العديدة في تنظيم هذه الأنشطة، وفي المنهج المستخدم في جمع البيانات، ونظرا كذلك لتشغيل نظام المعلومات المماثل التابع لمعهد التأمين الصحي، فإنه لا يمكن إظهار بيانات الفترات الطويلة، حيث أن هذه البيانات لن تكن قابلة للمقارنة.

**الجدول ٨٢ - الأمراض والحالات المرضية المتعرف عليها في أنشطة الرعاية الصحية للمرأة، لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦**

| الفئة حسب التصنيف الدولي للأمراض | المرض | الإجمالي | لكل ١ ٠٠٠ امرأة | الإجمالي | لكل ١ ٠٠٠ امرأة |
|---|---|---|---|---|---|
| الأولى | الأمراض المعدية والطفيلية | ٦ ٥٨٠ | ٧,٨ | ٧ ٣٤٤ | ٨,٦ |
| الثانية | الأورام | ٥ ٨٧٦ | ٦,٩ | ٧ ٢٧٩ | ٨,٦ |
| الثالثة | أمراض الغدد الصماء، وأمراض التغذية والأيض، واضطرابات المناعة | ٥٤٢ | ٠,٦ | ٥٤٩ | ٠,٦ |
| العاشرة | أمراض جهاز المسالك البولية/الجهاز التناسلي | ٧٧ ٨٧٢ | ٩١,٨ | ٩٢ ٣٣٦ | ١٠٨,٧ |
| الحادية عشرة | مضاعفات الحمل، والولادة، وفترة ما بعد الولادة | ٨ ٩٤٦ | ١٠,٥ | ٩ ٩٦٢ | ١١,٧ |
| الرابعة عشرة | العاهات الخلقية | ٢٠٤ | ٠,٢ | ٣٣٦ | ٠,٤ |
| | الحالات المرضية | ١٠٠ ٠٢٠ | ١١٧,٩ | ١١٧ ٨٠٦ | ١٣٨,٧ |
| | الحالات غير المرضية | ٧٧ ٠٤٤ | ٩٠,٨ | ٩٤ ٥١٦ | ١١١,٣ |
| | الأصحاء | ٨٧ ٥٠٠ | ١٠٣,١ | ٨١ ٤١٥ | ٩٥,٩ |
| | المجموع | ٢٦٤ ٥٦٤ | ٣١١,٨ | ٢٩٣ ٧٣٧ | ٣٤٥,٩ |

المصدر: الحوليتان الإحصائيتان الطبيتان لسلوفينيا، ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

وسرطان عنق الرحم هو الشكل الثاني من أكثر أشكال السرطان شيوعا بين نساء سلوفينيا (بعد سرطان الثدي). ولم تنخفض معدلات الإصابة بسرطان عنق الرحم منذ عام ١٩٨٢، بل إنها ترتفع بين النساء اللاتي لم يبلغن ٥٤ عاما. وعدد النساء اللاتي يصبن بسرطان عنق الرحم كل عام يتراوح بين ١٦٠ و ١٨٠ امرأة، ويتراوح عدد من يمتن منهن بين ٥٠ و ٦٠ امرأة. وفي عام ١٩٩٤، أي بعد عشر سنوات، ارتفعت مرة أخرى نسبة الإصابة بسرطان عنق الرحم، فتجاوزت ١٨ لكل ١٠٠ ٠٠٠ امرأة، ويرجع ذلك أساسا لإصابة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٣٠ و ٣٩ عاما. ويتبين من التحليل أن حوالي نصف نساء سلوفينيا لا يقمن بالفحص الدوري لأمراض النساء رغم النصائح التي يتلقينها طوال سنوات بوجوب إجراء هذا الفحص كل سنة.

وفي عام ١٩٩٧، اعتمد البرنامج الوطني لتخفيض معدل الإصابة بالأمراض ومعدل الوفيات بسبب سرطان عنق الرحم في سلوفينيا، ويتضمن هذا البرنامج، ضمن أمور أخرى، إنشاء سجلات مركزية للمسحات تكون لها صلات بكل معامل باثولوجيا الخلايا المتعلقة بأمراض النساء، وربط نتائج المسحات بقائمة النساء، وتوجيه الدعوة لإجراء فحوص أمراض النساء واختبارات "بابانيكولاو" المهبلية إلى النساء اللاتي لم يقمن بها أثناء السنوات الثلاث السابقة. ولهذا البرنامج الوطني أهمية قصوى، فمن خلاله يتعين إجراء الفحص المتعلق بأمراض النساء وإجراء اختبار "بابانيكولاو" المهبلي مرة كل ثلاث سنوات على ٨٠ في المائة على الأقل من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٦٤ عاما. والنتائج الأولية لا تبشر بالخير. فخلال أربعة أشهر في عام ١٩٩٨، عندما وجهت الدعوة إلى ١٠ ٠٠٠ امرأة لكي يجرين الفحص، لم تتقدم لإجراءه سوى ١ ٠٠٠ امرأة.

### ٣-٥ الإجهاض

لم يتغير الأساس القانوني للحق في الإجهاض عما كان عليه في فترة التقرير الأولي بموجب الاتفاقية.

ويهبط معدل الإجهاض في سلوفينيا منذ أكثر من عشر سنوات، وهو مؤشر هام لنوعية رعاية الصحة الإنجابية ومدى توفرها. وفي عام ١٩٩٥، كان هذا المعدل على نفس المستوى الذي كان عليه قبل ذلك بعشر سنوات، وهو ٢٠,٨ فقط لكل ٠٠٠ ١ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما. ووجدنا أيضا أن معدل الإجهاض في هبوط في كل الفئات، من أصغرها إلى أكبرها سنا. وأكثرها تعرضا للخطر - باستثناء فئة المراهقات - هي فئة النساء اللاتي تخطين من العمر ٣٥ عاما. ومعدل الإجهاض منخفض بين المراهقات في سلوفينيا، ومعظم حالات الإجهاض في هذه الفئة من نصيب المراهقات الأكبر سنا اللاتي يبلغن ١٨ أو ١٩ سنة.

الجدول ٨٣ - عدد حالات الإجهاض القانونية حسب الفئة العمرية، ١٩٩٥-١٩٩٧

| | | الفئة العمرية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | أقل من ١٥ | ١٥-١٩ | ٢٠-٢٤ | ٢٥-٢٩ | ٣٠-٣٤ | ٣٥-٣٩ | ٤٠-٤٤ | ٤٥ وأكثر |
| ١٩٩٥ | ١٠ ٧٩١ | ١ | ٧٨٠ | ١ ٩٤٢ | ٢ ٢٦١ | ٢ ٥٦٩ | ٢ ١١١ | ٩٨٢ | ١٤٥ |
| ١٩٩٦ | ١٠ ٢١٨ | ٣ | ٧٨٠ | ١ ٨٥١ | ١ ٩٤٩ | ٢ ٤٤٠ | ٢ ٠٦٥ | ١ ٠١١ | ١١٩ |
| ١٩٩٧ | ٩ ٧١٢ | ٢ | ٧١٩ | ١ ٧٤٣ | ١ ٩٨٣ | ٢ ٣١١ | ١ ٩٥٩ | ٨٩٨ | ٩٧ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧.

الجدول ٨٤ - معدل حالات الإجهاض القانوني حسب السن لكل ٠٠٠ ١ امرأة (١٥-٤٩)، ١٩٩٥-١٩٩٧

| | | الفئة العمرية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | ١٥-١٩ | ٢٠-٢٤ | ٢٥-٢٩ | ٣٠-٣٤ | ٣٥-٣٩ | ٤٠-٤٤ | ٤٥-٤٩ |
| *١٩٩٥ | ٢٠,٨ | ١٠,٦ | ٢٧,٤ | ٣١,٣ | ٣٣,٤ | ٢٧,٥ | ١٢,٥ | ٢,١ |
| *١٩٩٦ | ١٩,٧ | ١٠,٧ | ٢٥,٨ | ٢٧,١ | ٣١,٥ | ٢٦,٨ | ١٢,٩ | ١,٧ |
| *١٩٩٧ | ١٨,٧ | ١٠,٠ | ٢٤,٢ | ٢٨,٥ | ٣٠,١ | ٢٥,٨ | ١١,٣ | ١,٣ |

المصدر: الحولية الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٧.
* ملاحظة: تشمل النساء المقيمات في سلوفينيا.

الجدول ٨٥ - عدد المواليد الأحياء، والإنهاء الاصطناعي للحمل، ومعدلي الخصوبة والإجهاض، ١٩٩٥-١٩٩٧

| | عدد المواليد الأحياء | عدد حالات الإجهاض القانوني | معدل الخصوبة | معدل الإجهاض | نسبة حالات الإجهاض إلى الولادات |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ١٨ ٨٠٠ | ١٠ ٧٩١ | ٣٦,٣ | ٢٠,٨ | ٠,٥٧ |
| ١٩٩٦ | ١٨ ٧٠٤ | ١٠ ٢١٨ | ٣٦,١ | ١٩,٧ | ٠,٥٥ |
| ١٩٩٧ | ١٨ ٠٣٢ | ٩ ٧١٢ | ٣٤,٨ | ١٨,٧ | ٠,٥٤ |

المصدر: الحوليات الإحصائية الطبية لسلوفينيا، ١٩٩٥، و ١٩٩٦، و ١٩٩٧.

## ٤ - الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، ومرض الإيدز، وفيروس نقص المناعة البشرية

لا يتحتم إنشاء سجل (أو تبليغ إجباري قانونا) في سلوفينيا إلا بالنسبة للأمراض التي يمكن أن تسفر عن مضاعفات طبية خطيرة. وتشير البيانات المجمعة إلى أن الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي تشكل مشكلة طبية هامة في سلوفينيا، مثلها مثل غيرها من بلدان العالم. ولئن كانت حالات الإصابة بالسيلان لا تزال في انخفاض، فإن عدد حالات الإصابة بالزهري في ارتفاع، رغم أننا نرصد كلا المرضين طوال عدة عقود. وقد وردت نسبة ٦٠ في المائة من حالات الإصابة بالزهري إلى سلوفينيا من الخارج، مما ينم عن أنماط للسلوك محفوفة بالمخاطر في فئات الأفراد المتنقلين، وخطر كامن من جراء زيادة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي في سلوفينيا. ويصاب كل من الرجال والنساء بتلك الأمراض، إلا أنه لأسباب اجتماعية واقتصادية كثيرا ما تكون النساء أكثر تعرضا لها بطريقة غير مباشرة نظرا للسلوك الخطر لشركائهن. ولا توجد لدينا بيانات مفيدة عن حالات معظم الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي في سلوفينيا، إلا أن لدينا بيانات محدودة جدا عن مدى الخطورة التي تسببها الإصابة بمختلف تلك الأمراض. ويمكننا أن نستخلص من بعض مؤشرات حالات الحمل خارج الرحم أن هذا المرض منتشر بنفس درجة انتشاره في بعض البلدان المتقدمة النمو الأخرى، وأنه لم يزد زيادة كبيرة (١٤ حالة حمل خارج الرحم لكل ٠٠٠ ١ حالة حمل).

وقد بدأ انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في سلوفينيا عام ١٩٨٦. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ كان إجمالي حالات مرض الإيدز التي أبلغ عنها ٧٤ حالة. وأثناء تلك السنوات، تراوحت الإصابات السنوية بين ٠,٥ و ٠,٧ لكل مليون من السكان. ومن حالات الإيدز الـ ٧٤، كان هناك ٧٢ من البالغين (٦٤ رجلا و ٨ نساء) وطفلين، فتى وفتاة. وأصيب ستة من المرضى البالغين من خلال الاتصال الجنسي المغاير، وكان لاثنتين من النساء شريكان من بلدان يتفشى فيهما مرض الإيدز، وفي إحدى الحالات كان الشريك مصابا بفيروس نقص المناعة البشرية، وفي ثلاث حالات كان الشركاء مصابين بمرض النزيف الدموي وبالفيروس. وأصيبت إحدى الإناث أثناء الحقن بالمخدرات في الخارج، ووضعت امرأة في فئة "الآخرين/غير المصنفين". أما الطفلان المريضان بالإيدز، فقد أصيبا بالعدوى من الأم قبل الولادة أو أثنائها أو بعدها.

وبعكس الصورة الموثوق بها نسبيا لوباء الإيدز، فإن بيانات حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية التي أبلغ عنها لا تعطي تقديرا لمدى انتشارها ولا للحالات في فرادى الفئات السكانية في فترات معينة. وعندما نشخص الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، لا نستطيع أن نعرف ما إذا كانت إصابة جديدة أو أنها حدثت قبل سنة. وفضلا عن ذلك، فإن الأرقام المتعلقة بحالات الإصابة بالفيروس المبلغ عنها تبين إلى حد كبير أنشطة الفحوص التي تشمل فئات مختلفة (الفحوص الغفلية في عيادات الأمراض الجلدية والتناسلية، والرجال الذين لهم اتصال جنسي بغيرهم من الرجال، والحوامل، ومن يتعاطون المخدرات بالحقن ويشتركون أولا في برنامج يرتكز على إعطاء الميثادون بشكل مستمر.

وفي الفترة من عام ١٩٨٦ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بلغ إجمالي حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية التي جرى تشخيصها والتي لم يتطور فيها بعد مرض الإيدز بالكامل ٦٤ حالة، منها ٥١ حالة من الذكور (٤٩ من البالغين واثنان من الفتيان) و ١٣ حالة من النساء (كلهن بالغات). ومن الحالات الـ ١٣ للنساء البالغات المصابات بالفيروس، أصيبت ٧ منهن من خلال الاتصال الجنسي المغاير، وذكرت ثلاث الحقن بالمخدرات، ووضعت ثلاث في فئة "الآخرين/غير المصنفين".

وتقوم محاولات منع الايدز على أساس البرنامج الوطني لمنع الايدز ومراقبته للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. ويجري القيام بأنشطة متعددة - في إطار هذا البرنامج - في شكل توفير المعلومات، والتعليم، والمشورة ذات النوعية الجيدة.

### ٥ - برامج توعية الجمهور والمرأة

يضع الرجال والنساء في سلوفينيا الصحة بوضوح في مقام الصدارة في نظام قيمهم، إلا أنهم مازالوا غير راغبين في التخلي عن بعض عوامل الخطر التي تتسبب في العديد من الأمراض. ونتائج مشروع البحث، "نوعية الحياة، والصحة، والكائنات الحية"، الذي عرض في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، تبين أن حوالي ٨٦ في المائة من مواطني سلوفينيا لا يولون الرعاية الواجبة لصحتهم. ويتبين من استعراض الأمراض المزمنة أن نصف الشعب لديه مشاكل صحية أو مزمنة، وأن نصيب المرأة من المشاكل المزمنة أكبر.

والبرامج التي ترشد الأفراد إلى الأسلوب الصحي في الحياة تشكل جزءا أساسيا من التعليم، وتبدأ في مدارس الحضانة. وأخذت سلوفينيا ببرنامج منظمة الصحة العالمية، "المدارس الصحية"، في حين أن هناك برامج خاصة معدة للمدارس بشأن التعليم المعني بالصحة الانجابية، تهدف إلى اتخاذ القرارات الطوعية المسؤولة بشأن الجنسانية، والولادة، ومختلف الأشكال الحديثة لتنظيم الأسرة، فضلا عن برامج توعية الأطفال والصغار بشأن الايذاء، بما فيه الايذاء الجنسي وغيره من نواحي العنف. وأثناء عملية تجديد المناهج الدراسية، أدرجت الصحة في خطة التعليم ومبادئ المدارس الابتدائية والثانوية. ومختلف برامج منع عوامل الخطر التقليدية (التدخين، الإفراط في استهلاك المشروبات الروحية، تعاطي المخدرات، السلوك الجنسي الخطر، انعدام التغذية المتوازنة، نقص الأنشطة البدنية) كانت معدة اعدادا جيدا جدا أيضا، ولقيت استجابة حسنة. والبرامج المتعلقة بتنظيم الأسرة، وتعزيز الوالدية المسؤولة برامج فيما بين الأنظمة، تمثل فيها كل من الرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والمنظمات غير الحكومية للمرأة.

ويتبين من بيانات الرضاعة الطبيعية (١٩٩٣) أن ٢,٥ في المائة فقط من الأمهات لم يرضعن رضاعة طبيعية يوما واحدا على الأقل، في حين أن جميع الأخريات حاولن على الأقل أن يرضعن رضاعة طبيعية. وكان متوسط فترة الرضاعة الطبيعية ١٥٩ يوما، بينما كانت أقصر فترة ثلاثة أيام.

إننا ندعم الوعي في سلوفينيا بأهمية الرضاعة الطبيعية ومزاياها من خلال برامج خاصة. وتنفيذ مبادرة المستشفيات التي ترحب بالأطفال الرضع، وهي مبادرة تقوم على أساس وثائق دولية هامة، تشرك أيضا معهد الرعاية الصحية في جمهورية سلوفينيا، الذي يوزع نشرة الرضاعة الطبيعية على جميع مستوصفات المرأة والطفل، ويرصد المؤشرات الصحية للرضاعة الطبيعية، ويعلم الأطباء أهمية الرضاعة الطبيعية، والعوامل التي تؤثر عليها. وفي عام ١٩٩٦ أنشأت لجنة اليونيسيف السلوفينية اللجنة الوطنية لتشجيع الرضاعة الطبيعية، التي اعتمدت البرنامج الوطني لتشجيع الرضاعة الطبيعية، وأصدرت كتيبا للتعليم الصحي بشأن الرضاعة الطبيعية، أعطي في عام ١٩٩٧ لجميع الحوامل قبل الولادة.

## المادة ١٣ - المجالات الأخرى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

### ١ - دخول الأسرة

انبثاقا عن النص الدستوري المذكور في التقرير الأولي بموجب الاتفاقية، ووفقا "للقرار" المتخذ "على أساس إنشاء سياسة أسرية في جمهورية سلوفينيا" و "لقانون دخول الأسرة"، وافقت حكومة جمهورية سلوفينيا على تصميم، واعتماد، وتنفيذ تدابير متكاملة لسياسة الأسرة. وتصمم هذه التدابير وتنفذ في المجالين النقدي - الاقتصادي من خلال اعادة تخصيص الدخول لكي تنتفع الأسر في إطار سياسة الضرائب، ومن خلال ائتمانية خاصة؛ في مجال الأنشطة الاجتماعية وغيرها من الأنشطة التي تقسم إلى أنشطة عامة (التعليم، الرعاية الصحية) وأنشطة خاصة (مراكز إسداء النصح، تقديم المساعدة إلى المسنين، تقديم المساعدة إلى المعوقين)، والتي تدعم من خلال خدماتها تنفيذ الأسرة لوظائفها؛ وفي مجال العمالة، من خلال تهيئة الظروف الموائمة للتوفيق بين الالتزامات الأسرية والمهنية؛ وفي مجال الاقتصاد المنزلي، من خلال البرامج المعينة لتوفير السكن، وغيرها من أشكال تقديم المساعدة إلى الأسر.

وتخضع دخول الأسرة لقانون دخول الأسرة، الذي دخل حيز النفاذ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا رقم ٦٥ - ٢٣٧١/ ٩٣) ولقانونين بشأن التعديلات والملاحق المتعلقة بقانون دخول الأسرة (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا رقم ٧١/ ١٩٩٤، والجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا رقم ٧٣/ ١٩٩٥). وعندما دخلت هذه القوانين حيز النفاذ، توقف تطبيق "قانون الرعاية الاجتماعية للأطفال"، واتفاقات الإدارة الذاتية، التي كان يخضع لها تنفيذ الحق في الأمومة. وينص القانون الساري حاليا على الأشخاص المؤهلين لذلك، ومدة الحق في الدخول، وكمية هذه الدخول، والشروط التي تؤهل لممارسة هذه الحقوق واجراءات ممارستها. وتخضع للقانون خمسة أنماط من دخول الأسرة (المادة ٢):

- التعويض المالي عن فترة إجازة الأمومة

- علاة الوالدين
- المساعدة المقدمة من أجل لوازم المواليد الجدد
- علاوة الطفل
- علاوة رعاية الطفل

في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٨، قررت حكومة جمهورية سلوفينيا نص "مشروع قانون الوالدية ودخول الأسرة"، وبعثته إلى الجمعية الوطنية لتدرسه دراسة أولية. ومن خلال القانون المقترح، نود أن نزيد استحقاقات الطفل في جمهورية سلوفينيا إلى أقصى حد، وأن نحل الانتقاء محل العمومية والأشكال الجماعية، وأن نكفل اختيار سبيل ممارسة الحقوق، وأن نرتقي بالعدالة وبالمساواة الاجتماعية إلى أقصى حد، وأن نضمن للأسر أقصى قدر مستطاع من الاستقرار الاقتصادي. ونهدف من خلال استحقاقات الأسرة إلى تحسين وضع الأسر المنخفضة الدخل، بينما ندرج في نفس الوقت العناصر الديموغرافية، التي كانت مدرجة قبلا في نظام الاعفاء الضريبي ضريبة المبيعات، في علاوة الطفل. ولا يحدد مشروع القانون المبلغ على أساس الحد الأدنى للأجور، حيث أنه يجري النص على مبلغ الاستحقاقات في المبالغ الاسمية، التي ترتبط فيها المبالغ بارتفاع تكاليف المعيشة وفقا للمؤشرات. ولما كانت الاحصاءات المتعلقة بالحاصلين على علاوة الطفل تبين، ضمن أمور أخرى، أن ١٣ في المائة منهم من الأسر التي يرعاها والد وحيد أو والدة وحيدة، وأنها توجد في معظم الأحيان في أدني ثلاث طبقات للدخل، فان الترتيبات المنصوص عليها في مشروع القانون تزيد، ضمن أمور أخرى، مبلغ علاوة الطفل للأسر التي يرعاها والد وحيد أو والدة وحيدة إلى ١٠٠ في المائة من متوسط راتب الفرد في الأسرة، فتصبح أكبر زيادة من نصيب الأسر التي تضم ثلاثة أطفال. وينص أيضا مشروع القانون على شكل جديد لعلاوة الوالدية، وهي العلاوة الأسرية الكبيرة التي تضم ثلاثة أطفال أو أكثر، كدفعة اجمالية سنوية.

١-١ التعويض المالي عن فترة إجازة الأمومة

يكون التعويض المالي عن فترة اجازة الأمومة من حق الأمهات اللاتي يكفل لهن الحق في التعويض عن فترة التغيب عن العمل أو المؤمن عليهن قبل تاريخ البدء الإجباري لإجازة الأمومة، والأمهات اللاتي يتوقفن عن علاقات العمل رغما عنهن ودون ارتكاب أي خطأ أثناء الحمل أو وقت إجازة الأمومة أو إجازة رعاية الطفل وحمايته أو الإجازة الممتدة لرعاية الطفل وحمايته، ووالد الطفل أو الشخص الآخر الذي يرعي الطفل، وكذلك الشخص الذي يرعي الطفل ويحميه نتيجة للتبني (المادة ٤).

ويصل التعويض المالي إلى ١٠٠ في المائة من الأساس (متوسط الراتب الشهري في الـ ١٢ شهرا قبل بدء إجازة الأمومة) ولا يقل عن الحد الأدنى للأجور.

الجدول ٨٦ - متوسط العدد الشهري للأشخاص الذين يستحقون تعويضا عن المرتب أثناء إجازة الولادة بالنسبة لنوع الإجازة، ١٩٩٦، و ١٩٩٧

| | | نوع الإجازة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإجمالي | الأمهات | الآباء | الشخص الآخر | إجازة تصل إلى ٣٦٥ يوما | إجازة ممتدة |
| ١٩٩٦ | ١٧ ٠٥٤ | ١٦ ٩١٥ | ١٢٧ | ١٢ | ١٦ ١٤٣ | ٩١١ |
| ١٩٩٧ | ١٦ ٩١٦ | ١٦ ٧٩٣ | ١١٢ | ١١ | ١٥ ٨٩٥ | ١ ٠٢١ |

المصدر: معلومات إحصائية، العددان ١٩٩٧/١٦٢ و ١٩٩٨/١٦٦، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

### ٢-١ علاوة الوالدين

علاوة الوالدين مساعدة مالية تقدم للوالدين عند مولد طفل أو بعد ذلك. وكقاعدة، تكون علاوة الوالدين من حق جميع الأمهات اللاتي لاتتوفر لديهن شروط الحق في الحصول على مساعدة مالية أثناء إجازة الأمومة أو على أي تعويض آخر عن المرتب ويكن من مواطنات جمهورية سلوفينيا اللاتي يقمن بصفة دائمة في سلوفينيا. وقد يعطى الحق في علاوة الوالدية لوالد الطفل، بدلا من والدته، أو للشخص الآخر الذي يرعاه، إذا توفيت الأم، أو تخلت عن الطفل أو لم تكن لديها الكفاءة اللازمة للاستقلال بحياتها وبعملها، أو للشخص الآخر الذي يرعى الطفل نتيجة التبني. وتصل علاوة الوالدية إلى ٥٢ في المائة من الحد الأدنى للأجور.

الجدول ٨٧ - متوسط العدد الشهري للنساء المستحقات علاوة الوالدية عند مولد طفلهن وبعد ذلك، حسب وضعهن، ١٩٩٦، و ١٩٩٧

| | إجمالي | الطالبات | تلميذات المدارس | النساء المستحقات الأخريات* |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٦ | ٢ ٨٢٢ | ٢٣٤ | ٧٨ | ٢ ٥١٠ |
| ١٩٩٧ | ٢ ٧٣٤ | ٢٣٤ | ٨٩ | ٢ ٤١١ |

المصدر: معلومات إحصائية، العددان ١٩٩٧/١٦٢ و ١٩٩٨/١٦٦، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا.

* النساء المستحقات الأخريات غير عاملات بصفة عامة.

### ١-٣ المساعدة المقدمة من أجل لوازم الأطفال حديثي الولادة

المساعدة المقدمة من أجل لوازم الأطفال حديثي الولادة مساعدة تقدم مرة واحدة عند ولادة الطفل في شكل طرد للطفل الرضيع (ثلاثة أنواع مختلفة) أو كمساعدة مالية تساوي قيمة اللوازم التي يحتويها الطرد (المواد من ٢٤ إلى ٣٠). ولكل طفل تعيش والدته أو والده بصفة دائمة في جمهورية سلوفينيا الحق في الحصول على هذه المساعدة. ويمكن للأم أو للشخص الآخر الذي يرعى الطفل الحديث الولادة ممارسة هذا الحق.

وفي عام ١٩٩٧ حصلت ٩١٦ ١٧ امرأة على هذه المساعدة، واختارت ٦٩٢ ٥ امرأة منهن، أي ما يقرب من ثلثهن (٣١,٧ في المائة)، الحصول على المساعدة المالية.

### ١-٤ علاوة الطفل

تزود علاوة الطفل الأسرة بدخل إضافي تغطي به جزءا من تكاليف رعاية الطفل. ويكون لأحد الوالدين الحق في هذه العلاوة للأطفال المقيمين في جمهورية سلوفينيا إذا كان الطفل من مواطني جمهورية سلوفينيا، وللأطفال من غير مواطني سلوفينيا، بشرط المعاملة بالمثل. وإذا كان أحد الوالدين على الأقل يعمل موظفا في جمهورية سلوفينيا، يكون له الحق أيضا في علاوة الطفل للأطفال غير المقيمين في جمهورية سلوفينيا. ويكون لأحد الوالدين الحق أيضا بالنسبة للأطفال من مواطني جمهورية سلوفينيا ممن لا يملكون الحق في هذه العلاوة في البلد الذي يقيمون فيه، وللأطفال من غير مواطني جمهورية سلوفينيا حيثما جرى الاتفاق على هذا الحق بموجب معاهدة دولية (المادة ٣٢).

وفي عام ١٩٩٦، حصل ٠٢٩ ٢٠٤ شخصا مستحقا على علاوة الطفل لـ ٤٤٣ ٣٤٢ طفلا. ومقارنة بعام ١٩٩٥، زاد عدد الأشخاص المستحقين بنسبة تناهز ٦٦ في المائة، كما زاد عدد الأطفال الحاصلين على العلاوات بنسبة ٥٣,٨ في المائة. وقد نتجت هذه الزيادة الكبيرة عن سن قانون "التعديلات والملاحق لقانون دخول الأسرة"، الذي دخل حيز النفاذ في ١ أيار/مايو ١٩٩٦، والذي ينحو صوب علاوة عامة للطفل. وبلغت نسبة المواطنين الأجانب ٦ في المائة من الأشخاص المستحقين، بينما كان ٠,٥ في المائة من الأطفال ذوي جنسيات أجنبية.

ومرى أخرى، شهد عام ١٩٩٧ زيادة في عدد الأشخاص المستحقين (بنسبة ٢٢ في المائة)، وفي عدد الأطفال (١٩,٣ في المائة)، الحاصلين على علاوة الطفل. وقد حصل على هذه العلاوة في المتوسط ٩٥٠ ٢٤٨ شخصا مستحقا لـ ٥٣٦ ٤٠٨ طفلا. وكانت نسبة متوسط العلاوة ٥,٦ في المائة من متوسط صافي الراتب في سلوفينيا (٦,٣ في المائة في عام ١٩٩٦)، وكانت أقل من السنة السابقة بنسبة ٠,٣ في المائة.

**٥-١ علاوة رعاية الطفل**

**علاوة رعاية الطفل علاوة مالية للرعاية، تصرف لأحد والدي الطفل الذي يصاب بمرض خطير أو بعجز بدني، ويقصد منها تسديد التكاليف المتزايدة التي تقع على عاتق الأسرة نتيجة رعاية وحماية الطفل المصاب بمرض خطير أو الذي يعاني من مشاكل تتعلق بنموه البدني والذهني. وأنشئت هذه العلاوة في ١ أيار/ مايو ١٩٩٦ بمقتضى "قانون التعديلات والملاحق لقانون دخول الأسرة" (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا رقم ١٩٩٥/٧٣).**

**وللأطفال الحق في هذه العلاوة إلى أن يبلغوا من العمر ١٨ عاما. وإذا كان الطفل يعيش في البيت مع والديه، تصل علاوة رعاية الطفل إلى ٣٠ في المائة من الحد الأدنى للأجور. أما إذا كان الطفل في مؤسسة للرعاية النهارية تقدم رعاية مجانية، تصبح العلاوة ٢٠ في المائة من الحد الأدنى للأجور. ولا تصرف علاوة رعاية الطفل للأطفال الذي يعيشون في مؤسسة تقدم رعاية مجانية بسبب العلاج، أو التدريب، أو التعليم، أو الدراسة، أثناء الفترة التي يقضونها في المؤسسة.**

**وفي نهاية عام ١٩٩٦، حصلت ٥٧٧ ٢ أسرة على علاوة رعاية الطفل لـ ٦١٩ ٢ طفلا، بينما كان المتوسط الشهري ٦٠٢ ٣ أسرة لـ ٧٠٥ ٣ أطفال في عام ١٩٩٧. وفي ذلك العام حصل ١٥٤ طفلا منهم على علاوة شهرية تصل إلى٢٠ في المائة من الحد الأدنى للأجور، بينما حصل ٤٤٨ ٣ طفلا ممن يعيشون في بيوتهم مع والديهم على علاوة تبلغ ٣٠ في المائة من الحد الأدنى للأجور.**

**٢ - القروض المصرفية، والرهون، والائتمانات المالية الأخرى**

**في جمهورية سلوفينيا، تتساوى المرأة والرجل في الحصول على جميع أنواع القروض والائتمانات.**

**٣ - الترفيه، والرياضة، والجوانب الأخرى للحياة الثقافية**

**تكتسب الأنشطة الرياضية والترفيهية أهمية واضحة على نحو متزايد، حيث أن هناك حملات وطنية كثيرة تهدف إلى تشجيع الأفراد، من جميع الأعمار وبغض النظر عن الجنس، على المشاركة فيها. ويتضح هذا بجلاء أيضا في البيانات المتعلقة بالمشاركة في مختلف أشكال الأنشطة الرياضية والترفيهية في سلوفينيا، ونعرضعها بوصفها جزءا من التقرير في إطار المادة ١٠ من الاتفاقية في الفصل ٧: التربية البدنية والرياضة.**

**وتوجه الأنشطة الأخرى للمرأة في سلوفينيا - كما يحدث في مختلف أنحاء العالم - صوب الحياة الخاصة وحياة الأسرة والانخراط في الأنشطة التعليمية - الثقافية. وحاجة المرأة إلى الأنشطة السياسية - الاجتماعية ضئيلة. ولا يوجد لدينا التحليل الذي أجري مؤخرا، والذي يبين نوع الأنشطة التي تختارها المرأة وأسباب اختيارها.**

ووفقا لدراسة استقصائية رائدة عن استخدام الوقت في سلوفينيا في عام ١٩٩٦، أجراها مكتب الإحصاء في جمهورية سلوفينيا، يتضح أن العاملين من الرجال ينفقون وقتا أطول كل يوم في جميع الأنشطة التي تضمنتها الدراسة الاستقصائية، عدا الأعمال المنزلية، والدراسة، وأنشطة أخرى.

الجدول ٨٨ - متوسط الوقت المنقضي في اليوم حسب الأشخاص في الوظيفة بالإشارة إلى مجموعات الأنشطة الرئيسية في يوم عمل

| فئات الأنشطة | الوقت المنفق بالساعات | |
|---|---|---|
| | رجال | نساء |
| شخصية | ٩,٨ | ٩,٧ |
| عمل | ٧,١ | ٥,٩ |
| أعمال منزلية | ١,٨ | ٣,٧ |
| دراسة | ٠,٢ | ٠,٣ |
| دينية | ٠,٠ | ٠,١ |
| اجتماعيات | ٠,٩ | ٠,٨ |
| رياضة | ٠,٢ | ٠,٢ |
| هوايات | ٠,١ | ٠,٠ |
| وسائل إعلام | ٢,٢ | ١,٨ |
| تنقل | ١,٥ | ١,٢ |
| أنشطة أخرى | ٠,١ | ٠,٣ |

المصدر: دراسة استقصائية عن استخدام الوقت في سلوفينيا، المكتب الإحصائي لجمهورية سلوفينيا، نيسان/أبريل ١٩٩٨.

## المادة ١٤ - المرأة الريفية

### ١ - سكان الريف

بناء على أحدث الأرقام المتاحة لنا (إحصاء عام ١٩٩١)، التي عرضناها في التقرير الأولي بموجب الاتفاقية، يعيش زهاء ٥٠ في المائة من مجموع سكان سلوفينيا في الريف. وأكثر من نصف هؤلاء من النساء.

وتهبط نسبة السكان الذي يعملون في الزراعة (جرى تعريفهم على أساس بيانات المهن). وفي عام ١٩٩١، كانت نسبتهم ٧,٦ في المائة. وكان ثلثاهم يعملون (ممن يحترفون الزراعة ويتقاضون أجرا عن عملهم، أو من كانوا أفراد أسرة يعملون في المزرعة، أو ربات بيوت يقمن أساسا بالعمل الزراعي). وكانت نسبة النساء ٥١,٢٧ في المائة من السكان العاملين. ويمكن تفسير الارتفاع الضئيل في نسبة النساء بأن الرجال كثيرا ما يعملون خارج المزرعة، ومن ثم فإن النساء هن اللاتي يقمن بالعمل كمهنة.

وكانت نسبة الأسرة المعيشية التي تعمل بالمزارع وتعتمد على الدخل من المزارع فحسب نسبة منخفضة إلى أقصى حد. وتكمن أسباب ذلك بصفة رئيسية في حجم المزارع، حيث أن ٣٦,٦ في المائة من جميع المزارع كانت مساحتها تتراوح بين ٢ و ٥ هكتارات من الأرض، بينما لم تتجاوز ١٠ هكتارات من الأرض الزراعية إلا ٢٥ في المائة من المزارع. ويفهم بالتالي أنه في معظم الحالات يتعين على واحد أو أكثر من أفراد الأسرة أن يبحث عن عمل خارج المزرعة، حيث أنه لا يمكن للأسرة المعيشية أن تعول نفسها من الدخل الذي يدره العمل الزراعي فحسب. وفي معظم الأحوال، يعمل ورثة المزرعة (٦٩,٧ في المائة) وأفراد الأسرة المعيشية (٦٥,٣ في المائة) في وظائف، بينما لا تعمل في وظائف إلا ٣١,٢ في المائة من ربات البيوت اللائي يعملن في المزارع.

وغالبا ما يكون الرجل هو المسؤول عن الاقتصاد الزراعي في مختلف أنواع المزارع. واقل فرق بين الرجل والمرأة يوجد في المزارع التي يتكون دخلها من مصادر زراعية خالصة. والحالة مشابهة لذلك فيما يتعلق بملكية المزارع، حيث يهيمن الرجال بالمثل في مجال ملكية المزارع. ووفقا للأرقام الواردة في الدراسة الاستطلاعية للأسرة الريفية (١٩٩١)، كانت النساء يملكن ١٧,٥ في المائة من المزارع ويشاركن في ملكية ٢٨,٢ منها.

## ٢ - تقسيم العمل وصنع القرار في الاقتصاد الزراعي

تتبع الأسرة المعيشية تقسيم العمل التقليدي إلى أقصى حد. فتؤدي المرأة في أغلب الأحيان جميع الأعمال المنزلية والمهام الزراعية، وهي أساسا أعمال يدوية وأعمال ترتبط بالبيت. أما المهام التي يجري تأديتها خارج البيت وتخص المرأة فتقع في إطار ترتيب الشؤون الاجتماعية. ويوجد تعاون وثيق بين الرجل والمرأة في صنع القرار بشأن العطلات، وشراء الملابس، والادخار، وتشييد المنزل أو تهيئته، والاستثمارات في الأسرة المعيشية، وشراء سيارة. ويقرر الشريكان معا هذه المسائل في ثلث الأسر المعيشية الزراعية في المتوسط.

## ٣ - الظروف المعيشية في الريف

إن الموارد المالية المتاحة لكل أسرة معيشية أحد مؤشرات الظروف المعيشية. ووفقا للبيانات الواردة في الدراسة الاستقصائية عن مصروفات الأسرة المعيشية (١٩٩٥)، كان للأسرة المعيشية الزراعية في عام ١٩٩٤ نصف الموارد في المتوسط، مقارنة بالأسر المعيشية المختلطة أو غير الزراعية (٠٨٨ ٧١٠ سيت).

والمناطق الريفية في وضع أسوأ من البيئات الحضرية من حيث مرافق البيئة المعيشية أو إمكانية الحصول على طائفة من الخدمات (المدارس الابتدائية ورعاية الطفل، والرعاية الصحية، والثقافة والترفيه، والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمواد الغذائية). ووفقا للدراسة الاستقصائية لنوعية المعيشة (١٩٩٦)، يعيش ٥١ في المائة من سكان الريف و ١٠,٣ في المائة من سكان الحضر في بيئات معيشية غير مؤثثة أو مؤثثة على نحو رديء.

٤ - الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية للمرأة الريفية

تم في التقرير الأولي بموجب الاتفاقية عرض النصوص القانونية التي تحكم التقاعد والتأمين ضد العجز والتأمين الصحي للنساء اللاتي يعملن في المزارع.

وفي مجال الحق في الحصول على إجازة الولادة وإجازة رعاية الطفل وحمايته، كان من الابتكارات الهامة إصدار "قانون دخول الأسرة" في عام ١٩٩٣. فالوالدان المؤمن عليهما بموجب قواعد التأمين الصحي من أجل الحق في التعويض عن فترات التغيب عن العمل، يكتسبان نفس الحق في إجازة الولادة وإجازة رعاية الطفل مثلهما مثل الوالدان المنخرطان في علاقات العمل. أما إن لم يكن الوالدان مؤمن عليهما بموجب قواعد التأمين الصحي من أجل الحق في التعويض عن فترات التغيب عن العمل، فإنهما يكتسبان الحق في علاوة الوالدية. وفيما قبل، لم تكن تستحق إجازة الولادة إلا نساء المزارع اللائي كن من أعضاء تعاونية موقعة اتفاق الوفاء بالإسهامات للتعويض عن المرتب عن فترة إجازة الولادة وإجازة رعاية الطفل.

٥ - المشاركة في الحياة العامة

هناك تقليد عريق في سلوفينيا للأنشطة التي تستهدف البراعة في أداء الأنشطة الاقتصادية التي تؤديها المرأة بشكل أساسي، واكتساب المعرفة بالتدبير المنزلي، وتوعية الريفيات وتدريبهن على الأعمال العامة والمشاركة في عملية صنع القرار.

وقد عرضنا في التقرير الأولي بموجب الاتفاقية الأعمال الإرشادية لإدارة الإرشاد الزراعي. فالريفيات يرغبن في اكتساب المعرفة الجديدة وهن على استعداد لتلقي التدريب، ويتضح ذلك في مشاركتهن في مختلف المحادثات، والدورات، والحلقات الدراسية، واجتماعات المجموعات الخاصة. ففي عام ١٩٩٥ شاركت ٧٢٧ ١٧ امرأة منهن في أكثر من ٦٢٦ عرضا مختلفا. وفضلا عن هذه العروض، نظمت أيضا دورات (٥٤٦) شاركت فيها زهاء ٠٠٠ ١٠ امرأة تعمل في المزارع، بينما حضرت ٢١٠ ٥ امرأة اجتماعات مجموعات وحلقات دراسية متنوعة.

وهناك منظمة مهنية غير حكومية تتعاون تعاونا وثيقا مع إدارة الإرشاد الزراعي، وهي رابطة مزارعات سلوفينيا، التي تضم أكثر من ٢٣٠ مجموعة من النساء العاملات في المزارع، وتضم أكثر من ٠٠٠ ٢٠ عضو.

## المادة ١٥ - المساواة أمام القانون

كما سبق أن ذكرنا في التقرير الأولي، يكفل الدستور والتشريع الساري للمرأة والرجل المساواة أمام القانون والمساواة في حقي التوقيع على العقود وإدارة الممتلكات، والمساواة في حقي الاستقلال المالي وحرية اختيار المسكن ومحل الإقامة الدائمة.

## المادة ١٦ - الزواج والعلاقات الأسرية

يكفل تشريع سلوفينيا للمرأة جميع الحقوق المذكورة في الاتفاقية، كما ذكرنا في التقرير الأولي بموجب الاتفاقية.

وبالنظر إلى التغيرات الضخمة في مجال الأهمية الاجتماعية للأسرة، شهدت أيضا جمهورية سلوفينيا مبادرات كثيرة لتغيير القانون الحالي بشأن الزواج والعلاقات الأسرية. والمبادرات التي تلقى استجابة على أوسع نطاق هي اقتراح بجعل الأزواج الميالين إلى الجنس المماثل وشركاء الحياة من الرجال والنساء متساوين أمام القانون، ومبادرة التعديلات والإضافات المتعلقة "بقانون الزواج والعلاقات الأسرية" في شكل إنشاء صندوق للصيانة.

وترتكز المبادرة الأولى على حظر التمييز، بما فيه، ضمن أمور أخرى، التمييز على أساس أي ظرف شخصي مهما كان، وتكفله المادة ١٣ من "دستور جمهورية سلوفينيا" و "مدونة عقوبات جمهورية سلوفينيا"، التي تحظر بجلاء المادة ١٤١ منها التمييز بسبب الميل الجنسي. ولهذا الغرض، شُكّل فريق عمل لكي يناقش مشروع قانون من شأنه أن يزيل أحكام القانون الحالي التي تسمح بالزواج بين الرجال والنساء وتحكم مسألة شراكات الحياة للرجال والنساء لفترات ممتدة.

ويتزايد عدد الأطفال والشباب المؤهلين لتلقي الإعالة في سلوفينيا، نظرا لتزايد عدد حالات الطلاق أيضا. وبموجب التشريع الحالي، قد يتوصل الوالدان إلى اتفاق على الالتزام بالإعالة وقيمتها، وتنسيق سدادها فيما بينهما. وفي حالة عدم التوصل إلى هذا الاتفاق، تقرر المحكمة مستوى الإعالة. ومما يؤسف له أن إجراءات المحاكم في سلوفينيا تستغرق وقتا طويلا، ولذلك فإن عدم سداد الإعالة أثناء إجراءات الطلاق يصبح مشكلة ملحة إلحاحا متزايدا، كما تزداد أيضا كثرة التهرب من السداد بعد أن يصبح حكم المحكمة ملزما.

وفي عام ١٩٩٦، كان في سلوفينيا حوالي ٣٨ ٠٠٠ طفل مؤهل للحصول على الإعالة، مقارنة بـ ٥٣١ ٣٦ طفلا في عام ١٩٩٣ على سبيل المثال. وتزداد أيضا نسبة الإعالة التي تقررها المحاكم مقارنة بتلك التي يتفق عليها الوالدان؛ ففي عام ١٩٩٣، قررت المحاكم نسبة ٣٥ في المائة من مدفوعات الإعالة الجديدة، وكانت هذه النسبة ٦٢ في المائة في عام ١٩٩٥، و ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٦.

وبالتالي، اقترح مكتب سياسات المرأة، في عام ١٩٩٤، على وزارة العمل، والأسرة، والشؤون الاجتماعية (وعلى اللجنة البرلمانية لسياسة تكافؤ الفرص فيما بعد)، إيجاد حل قانوني يمكن من إنشاء صندوق للإعالة لتخفيف العبء عن الوالدة أو الوالد الذي يعيش مع الطفل. ولما كان هناك قانون جديد يجري إعداده لكي يحكم مجال الزواج والعلاقات الأسرية، فإن الوزارة لم تختر أن تعدل التشريع الحالي.

## إعلام الجمهور بالاتفاقية

أصدر مكتب سياسات المرأة في عام ١٩٩٣ التقرير الأولي لجمهورية سلوفينيا بشأن التدابير المتخذة للقضاء على التمييز ضد المرأة. وفضلا عن هذا التقرير، تضمن أيضا ما نشره المكتب مواد الاتفاقية. وأعيد طبعه عام ١٩٩٥، نظرا للنفاد السريع للطبعة الأولى، التي وزعت على جميع مؤسسات الدولة، والمنظمات غير الحكومية، والعديد من الجماعات المستهدفة الأخرى.

وفي عام ١٩٩٧، أصدر مكتب سياسات المرأة نشرة بعنوان "اتفاقية القضاء على جميع شكال التمييز ضد المرأة - تنفيذ أحكامها في جمهورية سلوفينيا"، تضمنت مرة أخرى نص الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، تضمنت تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن دراسة التقرير الأولي لجمهورية سلوفينيا (الدورة السادسة عشرة، من ١٣ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧) والأسئلة التي وجهتها اللجنة إلى ممثلي سلوفينيا في إطار مناقشة التقرير. ومرة أخرى، بعث المكتب بهذا التقرير إلى العديد من مؤسسات الدولة، والمؤسسات الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من المجموعات والأفراد من النساء والرجال، بينما عرض أيضا تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على وسائل الإعلام.

وفضلا عن هذه المطبوعات، فإنه منذ التقرير الأول، نشرت أيضا جمعية الأمم المتحدة في جمهورية سلوفينيا نص الاتفاقية في الطبعة الثانية من نشرة حقوق الإنسان التي تصدرها. وبالتالي، لا يوجد سبب لعدم الوعي بالاتفاقية، وبخاصة بالنسبة لمؤسسات الدولة، إلا أن الجهود لا تزال غير كافية لتدعيم المعرفة، والوعي، وممارسة فرادى النساء والرجال حقوقهم.

— — — — —